

الثقافة

في فكر الرئيس زين العابدين بن علي

سيكلدار



الثقافة

في فكر الرئيس

زين العابدين بن علي

د. عبد العزيز شبيل

سيلدار

شركة مطبعة ورّاقة دار الشباب للنشر و التوزيع

الهاتف: 71433.808 / الفاكس: 71433.778

تصـــــدير

تتشرف دار الشباب للنشر والتوزيع باصدار هذا الكتاب حول " الثقافة في فكر الرئيس زين العابدين بن علي" بمناسبة الاحتفال بالذكرى السادسة عشرة للتحول المبارك (1987 – 2003).

وإذ خصصنا هذا القطاع الحيوي بكتاب، فذلك لايماننا بأن الرئيس زين العابدين بن علي حمل معه منذ الأيام الأولى من التحول مشروعا ثقافيا شامل الأبعاد تتلاقى فيه وتتكامل، القطاعات الفكرية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وهو الذي أقرّ بحق كل إنسان ومجموعة في اكتساب الثقافة والتعبير عنها والإنتاج فيها والاستفادة منها والاستمتاع بها، واتخذ من الإجراءات و المبادرات والتشريعات ما انتشل الثقافة من الرتابة والتهميش ووفر لمبدعيها على تعدد اخصاصاتهم ومواهبهم التشجيعات والحوافز والجوائز، وشملهم بالعطف والتكريم كما أرسى الرئيس زين العابدين بن علي تقاليد جديدة في التعامل مع الثقافة، إذ اعتبرها قطاعا حيويا في منظومة القطاعات التي تحظى في ميزانية الدولة بالعناية و التمويل اللازمين وأصبح من الحتمي في تونس، التخطيط للتنمية الثقافية تماما كالتخطيط للتنمية الاقتصادية

والاجتماعية ، بل إن "الأمن الثقافي" أصبح جزءا من اهتمامات الدولة والشعب" كالأمن الغذائي " تماما.

وقد تجاوزت الثقافة في عهد الرئيس زين العابدين بن علي مفاهيمها التقليدية لتشمل مختلف الميادين التي تحظى في العصر الحديث بمشاغل الأمم الواعية بالتطوّر والتقدم، حتى أصبحنا نتداول في تونس مصطلحات وقوالب تعبيرية جديدة حول الثقافة لم نكن نعهدها من قبل مثل " ثقافة حقوق الإنسان" و " ثقافة السلم" و"ثقافة التضامن" و" ثقافة البيئة" و" ثقافة المؤسسة " و " ثقافة التصدير" و " ثقافة المواطنة " و" ثقافة المبادرة" و " ثقافة المعرفة"... وكلّها تدل على أن الثقافة تحولت في بلادنا إلى سند للتنمية المستديمة بمفهومها الشامل و مدلولها الأعم. وقد اخترنا الدكتور عبد العزيز شبيل ليتناول هذا الموضوع بالتحليل والتمثيل بصفته أستاذا جامعيا عارفا بشؤون الثقافة و بالمشروع الثقافي في فكر الرئيس زين العابدين بن علي.

مقرين في 9 رمضان 1424 هـ
الموافق لـ3 نوفمبر 2003
الهادي الطرابلسي

مشروع التّغيير الحضاريّ :

التّطلّع إلى الآفاق الرّحبة

تتفاضل الأمم والحضارات بمدى قدرتها على الإثراء والإضافة والتّجاوز، كما تتمايز الشّعوب والثّقافات بمدى عمق رؤيتها للكون، وموقفها في الوجود، وتحديدها لـموقع الإنسان فيه ودوره. ذلك أنّ سمة الوجود سيرورة وصيرورة، كما أنّ شرط التّاريخ حركيّة وتطوّر. ومن ثمّ، فإنّ قدر الإنسان أن يكون فاعلا بإرادته وعزمه، مُؤثّرًا بجهده وكفاحه، مُتناغِمًا مع حركة التّاريخ، طامحاً إلى الإسهام في تحقيق شرف الإنسانيّة الأسنى في بناء الـمدينة الفُضلى. وليست محاولات البشريّة ونظريّاتها وفلسفاتُها، سوى سعي دؤوب نحو تحقيق شرط الوجود الإنسانيّ ونحت كيانه، سواء انطلقت لذلك من فكرٍ مُجرَّدٍ يُسلَّط على واقع، أو انبنت على واقع يرقى إلى مستوًى التّنظير، وسواء ارتكزت على بُعدٍ من أبعادِ الإنسان، أم أهملت بعضًا من شروط وجوده وفعله. ففي جميع تلك المحاولات والـمقاربات، يبقى الكائن البشريّ محور الفكر والـممارسة، منه ينبعان، وبه يتحدّدان، وإليه يعودان.

ذلك ما يجعل مشروع التّغيير، في أساسه، عودةً إلى جوهر الأشياء، ورجوعًا إلى حقيقة أصليّة قد تغافل عنها الكثير لبداهتها الباهرة وبساطتها العميقة. وليست تلك الحقيقة الجوهريّة سوى الإقرار بأنّ الإنسان، على اختلاف الأزمنة والظّروف، وتصارُع النّظريّات والأفكار، يبقى وسيلة التّقدّم

وأداة التّطوُّر، وغاية كلّ فعل وإنجاز، منه العزم والإرادة، وبه الجهد والفعل، وإليه النّماء والتّقدّم.

ولكي تتجسّم هذه الحقيقة واقعًا ملموسًا، كان من الضّروريّ أن يكون الإنسان حرًّا ومسؤولاً، تتحدّد حرّيته بمدى إحساسه بالواجب، وتتعيّن مسؤوليّته بمدى وعيه بالحرّيّة بوصفها شرطًا للوجود والفعل معًا، ضمن إطار دستور يعلو على الجميع، وقوانين ترسم هامش الحرّيّة وتحدّد مجال المسؤوليّة.

لذلك بادر الرّئيس زين العابدين بن علي - منذ فجر التّحوّل - بإرساء تلك الأسس الجوهريّة الّتي تنظّم وجود الدّولة والمجتمع والأفراد، من خلال الإصلاحات السّياسيّة والتّشريعيّة، والمصالحة مع التّاريخ والواقع، وبناء أركان وفاق وطنيّ يتيح لكلّ فرد ممارسة حرّيته المسؤولة، والإسهام في تأسيس مجتمع راقٍ مُتطوّر، يرنو بثبات إلى آفاق العزّ والرّقيّ والتّمدّن.

على أنّ الإيمان بالإنسان، واعتبارَهُ منطلق الفعل وغاية الإنجاز، يُحتّم التّعامل معه، باعتباره متعدّد الجوانب والأبعاد، ومراعاة كينونته بوصفه جسدًا وروحًا، وعقلاً وقلبًا، وفكرًا وضميرًا. لذلك لم تقتصر نظرة الرّئيس بن علي للحرّية على كونها مجرّد حرّية سياسيّة، بل رأى فيها شرطًا جوهريًّا

لا يستقيم ولا يتحقّق إلاّ بمراعاة مختلف أبعاد الإنسان، وتوفير جميع حاجاته الجسديّة والرّوحيّة، لكي لا تنقلب قيمة الحرّية إلى شعار أجوف يتعالى على الواقع ويتجافى عن الممارسة اليوميّة. وعلى هذا الأساس كان إرساء الحرّية الحقّ - في فكر الرّئيس بن علي - يتمّ عبر العناية بكلّ أبعاد الإنسان، وفي الوقت ذاته، وبشكل متوازن منسجم، بما يكفل الارتقاءَ به بتدرُّج وثبات، دونما ارتجال أو إخلال. وبفضل هذه المقاربة الشّموليّة للإنسان، تتالت الإنجازات الرّائدة، وتعدّدت المكاسب في مجالات الصّحّة والسّكن والتّعليم والشّغل والبيئة، في ذات الوقت الذي كان فيه المسار الدّيموقراطيّ التّعدّديّ يتقدّم بخطى ثابتة مدروسة، تُعاضدها نظرة متميّزة لحقوق الإنسان، وتجذير متواصل لأركان المجتمع المدنيّ، وتعزيز مستمرّ لمفهوم العدالة الاجتماعيّة، ومبدإ التّنمية الجهويّة، وتعميقٌ دائب لقيم الْمُواطنة الفاعلة والتّضامن النّبيل، يشترك في ذلك كافّة أفراد المجتمع على اختلاف فئاته وأصنافه، كلٌّ من موقِعه وحسب قدرته، في تناغم يزيد المجتمعَ تماسُكًا ومناعة، وصرحَ الوطن عُلوًّا وارتفاعا.

وبذلك كان إحساس التّونسيّ بالحرّية يزداد عمقًا بقدر إسهامه في الفعل والإنجاز الجماعيّين، كما كان الاستقرار

والأمن والنّموّ تجذّر فيه الإحساس بالـمسؤوليّة وتحرّضه على مزيد الإسهام في مسيرة التّحوّل الظّافرة، قدرَ جهده، بتلقائيّة وحماس والتزام، وهو يرى ثمار جهده تعود إليه إنجازًا يوميًّا ملموسًا، بما يزيده إيمانا بأنّه وسيلة التّغيير الأهمّ، وغايته القصوى.

وأبرز مظاهر الحرّية الـمسؤولة يتجلّى في الـمدّ التّضامنيّ الرّائع الذي أصبح قيمة ثابتة في مجتمع التّغيير. وهي قيمة استوحاها الرّئيس زين العابدين بن علي من روح الشّريعة الإسلاميّة السّمحة، وهويّة تونس الأصيلة وتاريخها المجيد، لكي يرقى بها إلى مستوى الـمبدإ الْمُنظَّم بأُطُر تتلاءم وظروف العصر، والتّجربة الفريدة التي تسعى عدّة دُوَلٍ إلى استلهام آفاقِها الواعدة، واستغلال إمكاناتها الواسعة. وهو ما رشّحها لتُصبح مشروعًا عالـميًّا لقِيَ من التّرحاب أكبرَهُ، وفكرة تونسيّة متميّزة تُصدَّرُ إلى شعوب العالم قاطبة وتؤكّد أنّ الخصوصيّة طريق نحو الكونيّة، طالَما صحّ العزم وخلصت النّيّة وصدقت الإرادة.

وفضلا عن ذلك، فإنّ مبدأ التّضامن الوطنيّ – في جوهره العميق – تجسيد نبيل لـمفاهيم الدّيمقراطيّة والحرّية والعدالة الاجتماعيّة، وتعميق لروح الـمواطنة، وإضاءة لأجمل معاني الإنسانيّة وأنبل صورها، زيادة عن كونه مدرسة لتعليم محبّة

الآخر والإنصات لنبض إحساسه، وتمتين أواصر العلاقات البشريّة، والتّجرّد من مشاعر الأنانيّة والأثرة، وتربية العقول والنّفوس على ما يكون به الإنسان أفضل وأسمى. وهل الثّقافة الحقّ، في عمقها الأصيل، إلاّ ذلك كلّه معًا وفي الوقت ذاته ؟

وإذا ما اكتملت العناية بمختلف أبعاد الإنسان، أمكن لـمشروع التّغيير أن يعمل على تحقيق التّأهيل الشّامل لكافّة مجالات الحياة، سعيًا نحو إرساء أسس التّنمية الشّاملة التي تمثّل شرط دخول الألفيّة الثّالثة، وشرط ارتقاء تونس إلى مصافّ الدّول الـمتقدّمة.

وتحقيق التّأهيل الشّامل – في فكر الرّئيس بن علي – لا يقتصر على مجالات الصّناعة والتّجارة والفلاحة والبنية التّحتيّة – وهي مجالات قطعت فيها تونس أشواطًا كبيرة – بل يتجاوز ذلك إلى تأهيل العقليّات وشحذ العزائم وقدح الإرادة حتّى يصبح الجهد والـمثابرة، والإثراء والإضافة، والتّطوير الـمستمرّ والتّفوّق بعد التّوفيق، والامتياز بعد النّجاح، مبادئ وقيمًا مستقرّة في الأفكار والنّفوس قبل الـممارسة، وثقافة ذهنيّة وروحيّة راسخة، تُوجّه الفعل اليوميّ والسّلوك العاديّ باستمرار. وذلك ما مهّد له – منذ بداية التّغيير – إصلاح تربويّ رائد يسعى إلى إرساء مدرسة يكون فيها للجميع حظّ، قادرة على مُجاراة نسق العصر، ومسايرة الـمتغيّرات

المتلاحقة، ومشروع ثقافيّ مستنير لا يوازي فيه الاعتزاز بالهويّة والتّاريخ سوى التّفتّح على الحضارات الكونيّة، والإسهام الفاعل في تقدّم البشريّة.

إنّ عظمة الإنسان تتجلّى في كونه لا حدود لطموحه وآماله، وإرادته وعزمه. وما دام مشروع التّغيير المجتمعيّ الحضاريّ قد انبنى عليه واستند إليه، فمن الطّبيعيّ، عندئذ، أن يكون بدوره إنجازا متواصلاً لا يكتمل، وصرحًا لا ينفكّ يعلو ويرقى، وطموحًا دائما إلى الأحسن والأفضل، لأنّ ارتباط المشروع بالإنسان يجعله مقترنا بوجوده، متّصلاً بعزمه ومرتبطا بجهده. ولهذا السّبب تحديدا، كانت وجهة مشروع التّغيير دومًا نحو المستقبل، ونظرته باتّجاه الغد القادم يستشرف آفاقه الرّحبة، ويستكشف مسالكه المتشابكة، ويُعدّ العدّة لتجنّب مفاجآته. ذلك أنّه، في عالم انهارت فيه جدران العزلة والانغلاق، وحيطان الإيديولوجيات، واستحال قرية كونيّة مترابطة المصالح، متشابكة العلاقات، لم يعُد يوجد مكان للمُكتفي المطمئنّ، ولا موضع للمتقوقع المنغلق. فقد تحوّلت المواقف والأفكار، وتغيّرت الرّؤى والمناهج، وفقدت الثّروات الطّبيعيّة وهج بريقها السّابق، لكي تفسح المجال لقيمة الذّكاء ومزيّة التّفوّق ولثورة الاتّصالات والمعلومات، حتّى تسيطر على اقتصاد العالم وسياساته، وهو

ما يُنبئ بحلول مرحلة جديدة من عمر البشريّة ستعصف فيها رياح التّطوّر العلميّ والتّكنولوجيّ المذهل ببالي الأفكار وقديم المناهج والرّؤى.

إنّ القراءة المتعمّقة للتّحوّلات التّاريخيّة الكبرى التي يشهدها العالم اليوم، هي التي جعلت الرّئيس زين العابدين بن علي يستشرف المستقبل بعين الحكمة والتّبصّر، ويُعدّ العُدّة – منذ بدايات التّحوّل – لدخول مجال العولمة بأكثر ما يمكن من حظوظ النّجاح. ومثلما كان التّفكير والإعداد والإنجاز لمدرسة الغد، وترسيخ الثّقافة الجديدة سندَيْن راسخيْن لمشروع ثقافيّ وطنيّ منصهر في روح العصر ونسقه وإيقاعه، دونما ذوبان أو تفسّخ، كان انخراط تونس التّغيير في مسار عولمة الاقتصاد، وانضمامها إلى السّوق الأوروبّيّة أرضيّة ضروريّة لتحقيق الشّراكة الفاعلة، وتبعًا لذلك بلوغ هدف الاكتفاء الذّاتيّ وغاية التّنمية الشّاملة. هذا فضلا عن دخول تونس فضاء التّكنولوجيا ومجال الإعلاميّة والطّرق السّيّارة للاتّصال بنفس روح التّدرّج والثّبات والاقتدار.

وبذلك تؤسّس كلّ خطوة من خطوات مشروع التّغيير لما يتلوها، وتهيّء كلّ مرحلة لمزيد من الإنجاز والنّجاح والتّقدّم. فمن مرحلة الإنقاذ إلى المثابرة فالامتياز فالطّموح؛ ومن مرحلة التّأسيس لحرّية الإنسان ومسؤوليّته إلى مرحلة

التّأهيل فالامتياز والتّفوّق بعد التّوفيق، تتواصل المسيرة، ويعلو البناء، وتتّسع الآفاق، ويكبر الحلم، ويتعاظم الطّموح، حتّى يرنو المشروع إلى مُعانقة الكونيّة، والإسهام في تقديم الحلول للعالم. ولا أدلّ على ذلك من طرافة الرّؤية التّونسيّة وشمول نظرتها إلى مفهوم حقوق الإنسان. فالرّئيس بن علي يعتبر هذه الحقوق مثلاً أعلى تسعى شعوب العالم إلى بلوغه؛ لكنّ تجسيدها في الواقع يحتّم مراعاة خصوصيّة كلّ مجتمع وكلّ ثقافة، بحيث تخضع لظروف الأوّل وتصطبغ بألوان الثّانية، بما يجعل من تلك الحقوق غاية تتنافس شعوب العالم في الاقتراب منها، وتجسيدها بأفضل الطّرق. ولقد كان لطرافة هذه النّظرة المُوفّقة بين الخصوصيّة والكونيّة، أن لفتت إليها أنظار العالم، ومثّلت حلاًّ جنّب السّقوط في معضلة الطّريق المسدود بشأن هذه القضيّة الحسّاسة.

بذلك يتعانق – في مشروع الرّئيس بن علي – الفكر والممارسة، ويتناغم التّفكير والتّطبيق، فاتحَيْن الطّريق كلّ يوم لمزيد من التّألّق والإبداع والإضافة. وبذلك أيضا يصبح الوطن كلّ آن أجمل وأسنى، وأكثر عزّة ورفعة، ويلوح الغد القادم أكثر إشراقًا وأغزر وعودًا.

إنّ عظمة الشّعوب الأصيلة تكمن في قدرتها على جعل غدها أجمل، ومستقبلها أفضل، وشعوبها أعزّ. ولذلك، فمن

الطّبيعيّ أن ترنو تونس التّغيير دومًا نحو الغد الباسم، وتتطلّع بعزم نحو الآفاق الرّحبة، المستعدّة لاحتضان أولي العزم والطّموح والإرادة، لأنّها قد تسلّحت بمشروع حضاريّ متكامل، واستندت إلى أنموذج ثقافيّ جعل من الإنسان منطلقا ووسيلة وغاية.

مفهوم الثّقافة

في فكر الرّئيس

زين العابدين بن علي

" فإيماننا راسخ بأنّ التّغيير الحضاريّ هو في جوهره ثقافة موصولة بجذورها، قويّة بتاريخها، تواكب عصرها وتبني للمستقبل ".

من خطاب سيادة رئيس الجمهوريّة
في الاحتفال باليوم الوطنيّ للثّقافة
14 جانفي 1997

إنّ أهمّ ما يميّز الثّقافة في فكر الرّئيس بن علي كونها مفهومًا شاملا، يبلغ حدًّا من الاتّساع يصبح بفضله قادرا على احتضان جوانب الثّقافة المتعدّدة التي قد تبدو أحيانا – للوهلة الأولى – مُتباعدة متنافرة. وذلك ما يَسِم تعريفه للثّقافة بالجدّة والحداثة. فهي لم تَعُد ذلك النّشاط الذّهنيّ، والجهد الفكريّ الّذي يقتصر على التّأمّل النّظريّ والبحث المجرّد، وهو ما يميّز تعريفات الثّقافة في السّابق. بل إنّ هذا المفهوم قد بلغ حدًّا من التّشعّب والتّشابك والاتّساع صار معه التّعريف القديم يضيق عن احتضان أبعاد الثّقافة المختلفة المتنوّعة التي اكتسبتها على مرّ الأزمان والعهود، واستجابت فيها لظروف تاريخيّة وسياسيّة واجتماعيّة واقتصاديّة. ولهذا السّبب، اغتنى مفهوم الثّقافة وتوسّع مجاله، حتّى صار يغطي مجالَيْن كانا يبدوان في السّابق مُتباعدين؛ ونعني بذلك مجال التّفكير ومجال الفعل، أو مجال الفعل والإنجاز، ودخلت حيّز الكدح والممارسة. وبذلك، فإنّ الثّقافة، في نظر الرّئيس بن علي، " **هي المُعبّرة عن مواقف الإنسان في ثباتها وتطوُّرها. وهي العمل الدّؤوب والسّعي المتجدّد في تحقيق إنسانيّة الإنسان** ".

ينتج عن ذلك أمران أساسيّان: أوّلهما أنّ الثّقافة تنصهر انصهارا كاملا في مشروع التّغيير الحضاريّ الذي جعل الإنسان

وسيلته وغايته، وتندغم مع فعل التّغيير وتندمج في "الجهد اليوميّ المشترك". وثانيهما أنّها - وهي تنجز ذاتَها في ذلك الفعل - تبقى دومًا مُعبّرةً عن رؤية الإنسان ومواقفه، حاملةً لقِيَمه ومثُله. ومن هذين الوجهَيْن، تحديدًا، تنفتح على ثنائيّة الخصوصيّة والكونيّة، إذ تُجذّر - برُؤاها - رُؤى حامليها للوجود ومواقفهم في الحياة، وتُعانق الإنسانيَّ بسعيها المُتجدّد نحو تحقيق إنسانيّة الإنسان وشرف كيانه. "**فبالثّقافة تنحت المجتمعات صورتَها وتُرسّخ وجودها في التّاريخ الإنسانيّ** ".

لذلك كان من الطّبيعيّ أن تحتلّ الثّقافة المكانة السّامية في مشروع التّغيير، وأن تتمثّل وظيفتها الأساسيّة في كونها " **سندًا للتّغيير وأداةً من أدوات تحقيقه** ". ولا أدلّ على تلك المكانة الرّفيعة من كون الثّقافة - بوصفها مفهومًا وقيمة - هي الكفيلة بأن تشدّ كافّة أركان المشروع وأسسه، وأن تربط بين مختلف جوانبه وأبعاده، فتكون بذلك " **النّسيج الذي يشدّ كافّة القطاعات بعضها إلى بعض** ".

بفضل هذه النّظرة الشّاملة المحيطة بأبعاد الإنسان، وتلك المُعاينة "البانوراميّة" للمشروع في تكامُله وانسجامه، تصبح الثّقافة - لدى الرّئيس بن علي - مشروعًا جماعيًّا يُسهم فيه الجميع، كُلٌّ من موقعه، بما يدعم الثّقافة ذاتها، ويزيد من

توطيد عُرَى التّضامن، ومناعة المجتمع الذي يصبح مُفردًا بصيغة الجمع. وبفضل ذلك أيضا، تنزل الثّقافة من بُرجها العاجيّ لتُصبح عملاً وبذلاً متواصليْن، وإبداعًا مستمرًّا، أي " وعيًا ومعاناة **خلاّقة** "، يكون فيها الوعي مُحدِّدًا للرّؤى والمواقف والقيم، في حين تكون المعاناة الخلاّقة تجاوُزًا مستمرًّا لما كان نحو ما ينبغي أن يكون، أي نحو الأفضل والأرقى.

إنّ اعتبار الثّقافة مشروعا جماعيًا، هو الّذي يجعلها - في فكر الرّئيس بن علي - " **لا تقنع بما كان، وترفض الأزمنة المغلقة** "، ويجعل منها إنجازا لا ينفكّ يتنوّع ويتطوّر، وعطاءً فكريًا وفنّيًا لا يفتر ولا ينقطع. ومن ثمّ، فإنّ الرّئيس بن علي ينظر إلى الثّقافة على أنّها " **حركيّة لا تتوقّف، وتوق مستمرّ إلى الأفضل، وبحث دؤوب عن الاكتمال، لا تقنع بما كان ولا بما هو كائن** ".

إنّ هذه النّظرة الحداثيّة المتميّزة إلى الثّقافة، واعتبارها حركيّة لا تتوقّف، وتوقًا مستمرًّا إلى معانقة شوق الحياة في الذّات الإنسانيّة، يجعلها فعلا إراديًا واعيا، متجذّرا في الزّمان والمكان، مُحمَّلاً بثقل التّاريخ وأمجاد الهويّة، ومُسلَّحًا بما يكفي من الوسائل والأدوات الفكريّة والرّوحيّة والماديّة لمواجهة المستقبل وإعداد العدّة لِقادِم الأيّام. ولعلّ

ذلك ما يجعل الثّقافة، بالفعل، وعيًا ومُعاناةً خلاّقة و" مجالاً لتحرير الطّاقات وشحذ الإرادة، وتقوية الإيمان بالقدرات الذّاتيّة ".

معنى ذلك أنّ ثقافة التّغيير – في جوهرها – قيمٌ ومبادئ ومثُل يضطلع بنشرها المثقّف، وينشأ عليها المجتمع، فتنغرس في فكر أفراده وسلوكهم، حتّى تصبح عقليّة متحكّمة في الممارسة والفعل اليوميّيْن. ولذلك تواترت في خطب الرّئيس بن علي فكرة كون الثّقافة شأنًا وطنيّا يتحمّل مسؤوليّته كلّ أعضاء المجتمع، وخصوصا منهم المبدع والمثقّف، ولا يمكن أن يدّعي أيّ فردٍ منه أنّها شأن لا يعنيه ولا يخصّه. بل إنّ الثّقافة لا تستطيع أن تنهض بوظيفتها إلاّ بشكل مبتور إذا ما انحصرت وظيفتها تلك في فئة محدّدة، أو اقتصر نشاطها على جزءٍ من الوطن أو صنف من المجتمع.

ندرك بذلك كيف أنّ شموليّة مفهوم الثّقافة – في مشروع التّغيير – حوّلتها إلى وسيلة وغاية في آن. ومثلما كان الإنسان، في هذا المشروع، هو الأساس والمركز، والوسيلة والهدف، كانت الثّقافة أيضا على شاكلة صورة الإنسان في منظومة التّغيير. فهي التي ترسم أبعاد المشروع المجتمعيّ، وتُحدّد أركانه وقيمَه ومبادئه؛ وهي التي تتكفّل أيضا بإنجاز

تلك القيم وتعهّد تلك المثُل وصيانتها. ومن ثمّ يصبح المشروع المجتمعيّ للتّغيير، في العمق، مشروعا ثقافيّا بالأساس، مثلما أنّ الإنسان - وهو ركيزته - كائن ثقافيّ في جوهره.

ومن حيث كون مفهوم الثقافة بلغ هذا الحدّ من الاتّساع والشّمول، فإنّ الثّقافة ترتقي وتسمو لتصبح " **أداة تربويّة ومعرفيّة لإشاعة القيم وغرسها في النّفوس، والأخذ بأسباب الرّقيّ الحضاريّ والعلميّ والتّقنيّ** ". وبقدر نجاعة تلك الأداة ونجاحها في تربية المجتمع وتنشئته على القيم الأصيلة، والمبادئ الوطنيّة والمثُل الإنسانيّة، يكون نجاح المجتمع في تحقيق التّجاوز المطلوب، وإنجاز التّغيير المأمول، واحتلال المكانة اللاّئقة في عالم الحضارة والتّمدّن. فعادات المجتمع وتقاليده، وتغيُّر أنواع السّلوك والتّفكير والأذواق، ليست في جوهرها سوى تجلّيات لنماذج ثقافيّة لها انعكاس مباشر على الاقتصاد إنتاجا وتسويقا واستهلاكًا. وتبعًا لذلك، فإنّ السّيطرة على تلك النّماذج الثّقافيّة، وتوجيهها الوجهة الملائمة لا يمكن أن يتمّا من دون تربية ناجعة تحرص - في الوقت ذاته - على ترسيخ الهويّة، وعلى إقامة الحوار المتكافئ مع كلّ الشّعوب والثّقافات. ويترتّب على ذلك أنّ ثقافة التّغيير - كما يراها الرّئيس بن على - ينبغي أن تكون

" **ثقافة قويّة، متأصّلة، حيّة ومُشعّة** ". ولكي تكون الثّقافة كذلك، وجب عليها ألاّ تكون سجينة حدودها، بل أن تستند إلى خصوصيّتها وعبقريّتها لكي تحلّق في آفاق الكونيّة، وإلاّ كان مآلها القصور والهشاشة والذّوبان.

إنّ مناعة الثّقافة تكمن، أساسا، في قدرتها على كسر حواجز المحلّيّة، لكي تُشعّ على العالم، وتتفاعل مع الحضارات المختلفة. أمّا الانطواء بدعوى حماية الذّات والخوف من الذّوبان، فلا ينتج عنه سوى تدمير مقوّمات الحيويّة والبقاء. لذلك يبدو إيمان الرّئيس بن علي راسخًا بأنّه " **لا مستقبل للشّعوب الّتي لا تبدع، ولا بقاء للثّقافات التي لا تضيف إلى مخزونها من جيل إلى جيل** ". ولن يتسنّى ذلك، إلاّ بالجنوح الدّائم إلى الاستفادة، ومواكبة المستجدّات، وتطوير التّجربة، وإثراء الخبرة، وتوسيع الآفاق. وكلّ ذلك يؤكّد من جديد حرص مشروع التّغيير على اعتبار الثّقافة شأنًا جماعيّا يهمّ كلّ أبناء الوطن، وجهدًا مشتركًا يعني كلّ فئاته وأصنافه.

إنّ اعتبار الثّقافة أداة تربويّة ومعرفيّة تجذّر الفرد في هويّته وأصالته، وتُيسّر سبُل تفتُّحه على العالم، هو الذي يفسّر لنا حرص الرّئيس بن علي – منذ بداية التّحوّل – على إنجاز إصلاح تربويّ رائد ما انفكّت أسسه تتدعّم وتترسّخ.

فلقد أدرك بنظرته الثّاقبة ورؤيته الشّاملة، أنّ مشروع التّغيير يتّجه إلى المستقبل، ويُراهن على الغد انطلاقًا من الحاضر. لذلك كان من الطّبيعيّ لمشروع راهن على الإنسان أن يمهّد الطّريق لأجيال المستقبل، بتمكينهم من تلك الأداة التّربويّة والمعرفيّة التي مثّلتها ثقافة العهد الجديد. ولئن كانت الثّقافة عقليّة ومعرفة وسلوكا ينشأ عليها الفرد، فمن المنطقيّ، بل من الضّروريّ أن يُربّى عليها أجيال الغد، حتّى تنشأ مُعتزّة بهويّتها وتاريخها، متفتّحة على الحضارة الكونيّة، مؤمنة بثابت القيم وسامي المثُل ونبيل المبادئ. من هذا الجانب، ندرك مراهنة الرّئيس بن علي الدّائمة على الشّباب، وإيمانه بقدراته وإمكاناته، كما ندرك البُعد المستقبليّ الاستشرافيّ لنظرته العميقة.

لكنّ هذه النّظرة المستقبليّة، لا تنفي تركيز مشروع التّغيير على الحاضر، وعنايته بالماضي. بل إنّ قيمة المشروع، وسرّ تكامُله وشموله، يتمثّلان أساسًا في قدرته على صهر الأزمنة الثّلاثة معًا في تناغم وانسجام وتآلف، بحيث يُضيء كلّ منها الآخرَيْن ويُنيرهما، فيُسهم في تدعيمهما. وبذلك يُنير الماضي الحاضر ويُجذّره، مثلما يمهّد الحاضر للمستقبل ويوفّر له أسباب المناعة والثّبات.

إنّ الـمُعاينة الدّقيقة والقراءة العميقة للواقعين المحلّي والعالـميّ، والإدراك الواعي للتّحوّلات التّاريخيّة التي يشهدها العالم، هي التي جعلت الرّئيس بن علي يحدّد للثّقافة مفهوما حداثيًّا يُعبّر عن رؤية جديدة. وتتمثّل جدّة هذه الرّؤية في أنّ للثّقافة مضمونا تنمويّا، إذ أصبحت غايتها ضمانُ أسباب الرّقيّ والتّقدّم، وتأكيد الذّات، وإشاعة القيم، إضافة إلى ضمان الحضور الفاعل والـمُثري في جميع الـميادين. ولقد حمّل هذا الـمضمونُ الجديد الثّقافةَ مسؤوليّة جديدة جسيمة لم تكن من مهامّها في السّابق. ففضلاً عن كونها " **مرآة عاكسة لوجدان الشّعوب وواقعها وطموحاتها** "، وهو ما جعل وظيفتها الـمركزيّة تتمثّل في " **صياغة علاقة الإنسان بالكون والمحيط الـمادّيّ من حوله** "، صارت اليوم – وفي مشروع التّغيير – كذلك عملاً وبذلاً و" **ميدانا رئيسيّا للفعل والإنتاج، ومسلكًا لا بدّ منه لتحقيق التّميّز والتّألّق** ".

لقد أدرك الرّئيس بن علي – بفضل مُعاينته الدّقيقة لظروف الـمرحلة وواقع العصر – أنّ الثّقافة قد تجاوزت اليوم أطُرها التّقليديّة التي عاشت عليها القرون الطّوال وانحصرت فيها، واقتحمت في العصر الحاضر مجالات جديدة وآفاقا أخرى فرَضها منطق العصر ذاته وأدواته التّكنولوجيّة ووسائله الاتّصاليّة الهائلة، بل إنّ تلك الوسائل والأدوات قد بلغت من

التّأثير والسّطوة حدًّا جعلها قادرة على توجيه فكر الإنسان وسلوكه، أي توجيه ثقافته. ولعلّنا لا نعدو الحقيقة عندما نقول إنّ تلك الوسائل والـمنتَجات قد صارت هي ذاتُها ثقافة تُوجّه وتُكيّف وتتحكّم. ومن شأن هذا الواقع الجديد أن يجعل دور الثّقافة دورًا مصيريّا في حياة الشّعوب والمجتمعات. لقد صارت الثّقافة سلاحًا أساسيّا لتكريس الهويّة في هذا العالم الذي يهدّد المجتمعات بإزالة حدودها ومقوّمات شخصيّاتها الوطنيّة؛ كما أصبحت عاملاً جوهريّا في انخراط المجتمعات في الـمنظومة العالـميّة النّاشئة بمختلف مقوّماتها وظروفها الـمستجدّة. إنّها، بعبارة الرّئيس بن علي، **"جسر إلى الـمستقبل، لا بدّ أن يكون متين البناء لكي لا تجرفه تيّارات العولـمة. وهي طريق توصلُنا إلى الفضاءات الإنسانيّة الرّحبة"**.

لكنّ جسر الغد هذا، مزروع بأشواك وحواجز وأخطار ينبغي للشّعوب الواعية، والمجتمعات الطّموحة أن تتفطّن إليها وتحاذر من الوقوع فيها، خشية الذّوبان والتّفسّخ وحتّى الخروج من التّاريخ، وكذلك - بل خصوصا - خشية الانغلاق والتّحجّر بدافع الخوف والشّعور بالتّهديد، أو بدافع اللّجوء إلى التّمجيد الأجوف والتّغنّي الـمغترّ، كردّ فعل عاطفيّ تجاه أعاصير التّغيّرات العالـميّة وأعاصير العولـمة. بهذا الـمعنى،

ينبغي أن تكون الثّقافة جسرًا إلى المستقبل، وطريقا إلى الفضاءات الإنسانيّة الرّحبة. لكنّها - في جانب آخر - ينبغي أن تكون أيضا حصنًا منيعًا يقي المجتمع من ضياع تاريخه أو ذوبان هويّته وغياب أصالته. ولكي يتوفّر ذلك وجب على الثّقافة الجديدة " **ألاّ تضيع معالمها ومسالكها نحو جذورنا وخصوصياتنا، لكي يبقى رصيدنا الحضاريّ فاعلاً مُسهمًا على السّاحة الكونيّة، مُتفاعلا معها أخذًا وعطاءً لا يتوقّفان** ".

ذاك، إذن، مفهوم الثّقافة الجديدة في مشروع التّغيير الحضاريّ: مفهوم متكامل يُراعي أنوار الماضي وإشراق التّاريخ، مثلما يقرأ حسابًا لشروط الغد ومتطلّبات المستقبل؛ مفهوم يستند إلى الهويّة والخصوصيّة لكي يُعانق الكونيّة والعالميّة؛ مفهوم يرتكز إلى التّنظير لينطلق منه إلى الممارسة والتّطبيق؛ مفهوم تربويّ معرفيّ غايته تنشئة المجتمع وفق عقليّة جديدة تستحيل بدورها ثقافة تتجسّد في حاضر غنيّ بأمجاده وإنجازاته، ثريّ بعزمه وطموحه. فكأنّ حاضر التّغيير يُعانق في آن ماضيه وغده من خلال تجسيده اليوميّ لمفهوم الثّقافة الجديدة. ولعلّ هذه المُعانقة، تحديدًا، هي التي تكسب هذا المفهوم قيمته وعمقه، من حيث انصهار الفكر والإنجاز فيه وبه انصهارًا كاملاً. بل لعلّ الحاضر هو الّذي يمنح الثّقافة الجديدة بُعدَها الأعمق، إذ بفضله تبدو الثّقافة -

في فكر الرّئيس بن علي – عنصرًا فاعلاً مُشعًّا مُنغرسًا في جميع المجالات والحقول.

إنّ الثّقافة الجديدة، مثلما حدّدها مشروع التّغيير، سند لكلّ مشاريع النّهضة والتّطوّر. بل إنّها صارت ترتبط ارتباطًا عضويّا بالـمسيرة التّنمويّة، وتتفاعل تفاعلاً عميقا مع الدّورة الاقتصاديّة، سواء كان ذلك في مجال التّمويل أو الإنتاج أو التّسويق. بعبارة أخرى، لقد اتّسع مفهوم الثّقافة اليوم واغتنى وتشعّب إلى حدّ أنّه يجوز لنا اعتبار الحياة كلّها ثقافة. ولئن كان تعريفها القديم هو "ما يبقى بعد أن ينسى الإنسان كلّ شيء"، فإنّ التّعريف الجديد كاد يعكس هذه الـمقولة لتصبح الثّقافة – إن جاز القول – هي "ما يبقى بعد أن يذكر الإنسان كلّ شيء"، بما يعني ذلك من اهتمام وعناية بكلّ جوانب المجتمع وأبعاده وقيمه.

وتبعا لذلك، لم تعد الثّقافة تكتفي بكونها رؤية للوجود وموقفا في الحياة تُحدّده قيم ويجلوه سلوك، بل صارت كذلك "نحتًا للكيان" وإنـجـازًا لتلك الـرّؤيـة، وتجسيـدًا لذلك الـموقف. بل إنّ الثّقافة الجديدة – كما يراها مشروع التّغيير – لا تكتفي بتحسين نوعيّة الكفاءات البشريّة، ولا بنشر القيم الحافزة على الجهد والـمثابرة والامتياز والطّموح الدّائم، ولا ببناء أنماط السّلوك الثّقافيّ المحدّدة للإنتاج والاستهلاك. فهي

تقوم بكلّ ذلك، وتنهض بجميع هذه المهامّ الثّقيلة؛ لكنّها اليوم تقوم بدور آخر لعلّه الأهمّ والأوكد، وهو " **تفعيل الحضور الاقتصاديّ في المحيط الدّوليّ** ". فقد بات واضحًا أنّ تطوّر المجتمعات وإشعاعها الثّقافيّ يسهمان إسهامًا جوهريًا في الالتفات إليها والاهتمام بها، وخصوصا في الإقبال على سلعها ومنتجاتها. بل إنّ الإشعاع الثّقافيّ صار مُحدِّدًا أساسيًّا في إقامة علاقات الشّراكة والاستثمار بين الشّعوب. وهو ما يجعل من ذلك الإشعاع الثّقافيّ أحد أهمّ مُكوّنات القوّة الاقتصاديّة، بما يدعم أواصر المجتمع وأبعاده وقيمه، وينعكس آليًّا على الثّقافة ذاتها فتزداد رسوخا وطموحًا وإشعاعًا. ذلك ما قصده الرّئيس بن علي، عندما ألحّ، في عديد المناسبات، على أنّ " **الثّقافة في عصرنا عامل تنمية وإنتاج** "، وأكّد أنّ " **الثّقافة في هذا العصر صناعة بالمفهوم الاقتصاديّ للكلمة** ". وذلك ما جعل الثّقافة عاملاً من عوامل التّنمية. بل إنّ شأن الثّقافة – وفق هذا المنظور – ما انفكّ يزداد أهمّيّة، إلى حدّ أنّها استحالت الآن "**صناعة نافقة، وسوقا واسعة تزداد وزنًا يومًا بعد يوم مع التّحوّلات التّكنولوجيّة التي يشهدها العالم، وثورة وسائل الاتّصال، ونموّ الخدمات المستحدثة وتنوّعها**". وتبعًا لذلك، فإنّ النّموّ المذهل الذي شهده قطاع الخدمات في مجال التّبادل التّجاريّ العالميّ والانتشار العظيم لشبكات

الاتّصال وتعقّدها، يؤدّي بشكل مباشر إلى تزايُد أهمّيّة الثّقافة، إلى حدّ أنّها تصبح أحد الشّروط الجوهريّة للوجود وللحضور الفاعل في هذا العالم الذي استحال "بلدة متّحدة" وقرية كونيّة متشابكة الدّروب والمسالك.

كيف نضمن، إذن، هذا الإشعاع الثّقافيّ الكفيل بدعم الاقتصاد، وتقديم صورة مشعّة للوطن، وإثبات حضوره الفاعل في الحضارة الإنسانيّة؟

* العبقريّة الثّقافيّة التّونسيّة

إنّ الإجابة عن السّؤال الجوهريّ السّابق تحتّم طرح سؤال آخر يسبقه ويمهّد له، وهو السّؤال التّالي: من أين استلهم مشروع التّغيير الحضاريّ تلك القيم والمثل والمبادئ التي شكّلت ركائزه ودعائمه وأركانه، وكيف استطاع بواسطتها وعبرَها أن يصل بين الخصوصيّة والكونيّة، وبين التّميّز والعالميّة ؟

إنّ أهمّيّة السّؤال تتأتّى من كون تلك القيم والمفاهيم – مثلما أشرنا إليه سابقا – تمثّل في فكر الرّئيس بن علي الإطار المرجعيّ، والأرضيّة الفكريّة لثقافة التّغيير الجديدة. وتبعًا لذلك، فإنّها تمثّل الخلفيّة التي منها تنطلق تلك الثّقافة لتُشعّ وتُثري وتتجاوز، مُسهمةً بذلك في تماسك أركان المشروع

ذاته، وفي انصهار الفكر والواقع، وتلاحُم السّياسيّ والثّقافيّ والاقتصاديّ والاجتماعيّ، والنّظريّة والإنجاز.

تلك المثُل والمبادئ والقيم، التي تمثّل الإطار الفكريّ والمرجعيّة الثّقافيّة لمشروعٍ التّغيير - وتبعًا لذلك للثّقافة الجديدة - تُجسّد، مجتمعةً، "العبقريّة الثّقافيّة التّونسيّة". ومن ثمّ، فإنّها تُمثّل الوجه الأساسيّ للخصوصيّة، والمسلك الرّئيسيّ للكونيّة والعالميّة. وهو ما عبّر عنه الرّئيس بن علي بوضوح كامل، عندما عرّف تلك العبقريّة الثّقافيّة بكونها **"خلاصة تاريخ حافل بالأمجاد، وعصارة تفكير وإحساس جماعيّين، وإيمان مطلق بثراء الرّصيد الحضاريّ، وارتقاء الزّاد الإبداعيّ الذّاتيّ الرّاهن "**.

العبقريّة الثّقافيّة، إذن، هي خلاصة تاريخ، وعصارة تفكير وإحساس. وهي إيمان راسخ بالأصالة والثّراء الحضاريّ، لكنّها لا تكتفي بذلك، إذ تمثّل حافزًا أساسيّا للارتقاء والتّجاوز، والإثراء والإضافة في الرّاهن الحاضر، لكي تبقى تلك الجذوة متوقّدة دائما، متجدّدة باستمرار، تُنير الحاضر وترسم درب المستقبل القادم على عجَل. يعني ذلك أنّ الاكتفاء بتمجيد الماضي والاعتزاز بالتّاريخ والتّغنّي بالمجد الحضاريّ يصبح عديم القيمة فاقد الجدوى، ما لم يكن ذلك الاعتزاز حافزًا على تكريم الماضي بتجاوُزه إثراءً

وتثمينًا، والامتنان للأسلاف بالإضافة المُبدعة إلى ما تركوه، والحرص الدّائب على أن ينصهر التّاريخ في الواقع، ليُطِلاً معًا على غدٍ قادمٍ بخطى حثيثة، تحوّل فيه الوجود والبقاء – فضلاً عن الإسهام والمشاركة – إلى معركة شرسة لن يُكتَب فيها النّجاح إلاّ لمن تحلّى بالمناعة الثّقافيّة والامتياز الفكريّ والإضافة الحضاريّة والنّجاعة الاقتصاديّة.

إنّ هذا الماضي المجيد نفسه هو الذي يؤكّد – في فكر الرّئيس بن علي – أنّ الشّعب التّونسيّ، عبر تاريخه الزّاخر الممتدّ، " **قادر على الإسهام المتميّز في الثّقافة العالميّة؛ وشواهد الإضافات التي قدّمتها بلادنا للحضارات الإنسانيّة المتعاقبة عديدة ومتنوّعة** ". ولسوف يؤكّد صانع التّحوّل في كلّ المناسبات، وخصوصا في الاحتفالات السّنويّة باليوم الوطنيّ للثّقافة، على جوانب التّميّز في الزّاد الحضاريّ التّونسيّ الثّريّ، وعلى الإضافات النّوعيّة التي ما انفكّت تونس تقدّمها للعالم، والأعلام الأفذاذ الذين أثّروا بإبداعاتهم في مسار الفكر الإنسانيّ، وأَضافُوا إلى الثّقافة والحضارة العالميّتين ما به بلغت البشريّة هذه الدّرجة من التّطوّر. ولسنا في حاجة، بعدُ، إلى الاستدلال على تلك الإضافات النّوعيّة للرّصيد الثّقافيّ العالميّ، فهي بارزة جليّة لكلّ منصف ذي رأي حصيف. ولا نعتقد أنّه من باب الصُّدف أن يكون خير

الدّين التّونسيّ أوّل من تحدّث – في مقدّمة كتابه – عن بداية تحوّل العالم إلى "بلدة متّحدة" منذ القرن التّاسع عشر، أو أن يكون ابن خلدون أوّل من ابتدع نظريّة العمران البشريّ. ففي هذين المثليْن ما يَجلي بعضًا من وجوه تلك العبقريّة الثّقافيّة التي أشار إليها الرّئيس بن علي مرّات عدّة. بل إنّه يعتقد جازمًا أنّ " **لنا في تاريخنا وحضارتنا من المبادئ ما يمكن به استخلاف الإنسان في الأرض** ".

معنى ذلك أنّ الثّقافة الجديدة – مثلما يحدّدها مشروع التّغيير – ينبغي أن تتأسّس على ذلك التّراث المجيد الزّاخر، وأن تستند إلى تلك القيم السّامية، وتستلهم تلك المثُل الإنسانيّة النّبيلة، لصياغة برنامجها وتحديد مسارها؛ وبذلك تسهم في ترسيخ المشروع وتجذيره في الملموس والمعيش واليوميّ، كما تسهم أيضا في تقديم نموذج للعالم يمثّل – إن جاز القول – أنموذجًا لما ينبغي أن يكون عليه الإنسان "العالميّ" المنشود، إنسان القرن الحادي والعشرين. وتلك مهمّة على درجة من السّموّ عالية، إذ بفضلها تسهم ثقافة العهد الجديد في إثبات خصوصيّتها وتميّزها، وفي الوقت نفسه تقدّم للعالم مثالاً يُحتذَى وتصوُّرًا بديلاً لعولمة تجمع ولا تفرّق، وتكفل ولا تُقصي، وتنفع ولا تضرّ؛ أي أنّها تقدّم خطابًا ثقافيًّا عالميًّا جديدا يسعى بحقّ إلى تحقيق إنسانيّة

الإنسان، وتأسيس المدينة الفاضلة التي ما انفكّت - منذ سحيق الدّهور - تراود أحلام الفلاسفة والمفكّرين والأدباء، وتُغري الأنظمة وتُراود النّظريّات.

* صوت الهويّة وصدى الأصالة

واجب الثّقافة هذا، ومهمّة المثقّف المزدوجة، هما اللّذان يحدّدان الغاية البعيدة لثقافة التّغيير، ويمنحانها مكانتها السّامية في مشروع التّغيير، من حيث كون الثّقافة الجديدة تمثّل قادح التّطوّر السّياسيّ والنّموّ الاقتصاديّ والرّقيّ الاجتماعيّ، وذلك ما جعل الرّئيس بن علي يؤكّد على ضرورة أن تكون ثقافة العهد الجديد صوت الهويّة وصدى الأصالة ورجع صدى التّاريخ المجيد. فهو يؤكّد أنّ " **لنا في عُروبتنا وإسلامنا من القيم، مثل حبّ الوطن وحبّ العمل، والتّكافل والتّسامح، ما يؤهّل بلادنا لأعلى المراتب. وحريّ بنا اليوم أن نُحيي هذه القيم ونُطوّرها** ".

ولا شكّ أنّ هذه الإشارة البليغة - وغيرها كثير - تكشف بوضوح تامّ أنّ مشروع التّغيير يكتسب شرعيّته وعمقه واكتماله من استناده إلى عناصر الهويّة وأركان الأصالة، ومن قراءة عميقة واعية للتّاريخ والإرث الحضاريّ. وليس أدلّ على طرافة تلك القراءة وعمقها من توفّق مشروع التّغيير في التقاط النّقاط

المضيئة من ذلك الإرث، أي تلك الّتي تمثّل القيم الثّابتة الكفيلة بجعل الهويّة والأصالة منغرستَيْن في الحاضر، بمعنى جعلهما ماضيًا حيًّا في راهِنِ واقع مُتطلّع إلى مستقبل قادم. وفي ذلك أرقى وجوه الأصالة، إذ يكون التّراث - بفضل هذه الرّؤية - حيًّا يعيش معنا وفينا وبنا. وبفضل هذا الحضور الحيّ المتنامي، تصبح تلك القيم الثّابتة مُعبّرة عن روح العصر، متّشحة برداء الكونيّة، قادرة على إثبات الحضور ودعم المكانة وترك البصمات على الخطاب الثّقافيّ العالميّ الجديد. وهل نحن في حاجة إلى التّذكير بأنّ قيم العصر ومبادئ الحاضر المتحكّمة في ذلك الخطاب الجديد هي قيم الحرّية والدّيموقراطيّة والمجتمع المدنيّ، واعتبار العمل قيمة في ذاته، وأنّ ركائزه هي العزم والإرادة، والابتكار والإضافة، والتّفوّق والامتياز ؟

إنّ هذه القيم المتحكّمة في عالم اليوم، في المجال السّياسيّ والاقتصاديّ والحضاريّ هي، في نهاية الأمر قيمٌ حتّمها العصر، وفرضتها الظّروف العالميّة والتّحوّلات التّاريخيّة. لكنّها لم تكن قيمًا ومبادئ مُختَرَعة من عدم، بل هي قيم ثابتة في الفكر الإنسانيّ بكلّ مكوّناته، حاضرة باستمرار في كلّ منجزاته، مُرافِقة لمساره الحضاريّ والفكريّ والفلسفيّ. إلاّ أنّها تتكيّف دوما بظروف العصر، فيعلو شأن

بعضها، كما يخفت صوت البعض الآخر أحيانا أخرى. بل لعلّ غيابها، أحيانا، كان إقرارًا بوجودها واعترافًا بضرورتها. معنى ذلك أنّ سمة تلك القيم الإنسانيّة الثّباتُ، رغم خضوعها للتّغيّر والتّكيّف بغية الانسجام مع رُؤى العصر وشروطه. أمّا الجوهر فثابت لا يتغيّر، صامد لا يُصيبه الذّبول إلاّ ما كان منه غير قادر على الاستجابة لمنطق التّاريخ والتّطوّر. ومردّ ذلك كلّه أنّها تجسّد إنسانيّة الإنسان وشرف وجوده.

يترتّب على ذلك أنّ دور الثّقافة يتمثّل في سعيها الدّائب إلى ما يتّصف – من تلك القيم والمبادئ – بالخلود والدّوام، فتُجليها وتُبرزها ناصعة ساطعة تبدو في جِدّة المُختَرَع، في حين أنّها الجوهر الثّابت الذي لا تُبليه الأيّام حتّى وإن تغيّر الثّوب. إنّ حبّ الوطن والعمل، والتّضامن والتّسامح، وحبّ الخير والعدل، كلّها قيم ثابتة ومبادئ جوهريّة راسخة. وسواء بعد ذلك أن تختلف صيغة حبّ الوطن، من الدّفاع عنه إلى الانتصار له بنشر ثقافته ودعم خصوصيّته وإشعاعه؛ وصيغة حبّ العمل من البذل والعطاء في الحقل والمصنع إلى الابتكار والتّفوّق في مجال الإعلاميّة والتّكنولوجيّا والخدمات. فلا شيء يتغيّر إلاّ الشّكل والصّيغة. أمّا الجوهر فباقٍ، يزداد إشراقا وسطوعًا بقدر رسوخه في أمجاد الماضي وانتصارات الحاضر وطموحات المستقبل.

الإسهام في صياغة الحداثة، إذن، وعدم الاكتفاء بمواكبتها أو مُتابعة منجزاتها متابعة العاجز المبهور، هو أمر جوهريّ بالنّسبة إلى شعب يرنو إلى تأكيد حضوره وإسهامه في الحضارة الكونيّة. ولا يمكن أن يتمّ ذلك إلاّ بالاستناد إلى العناصر المُشرقة في الهويّة، والنّقاط المُشعّة في الأصالة. ولقد كان الرّئيس بن علي مُدركًا تمام الإدراك لتلك النّقاط السّاطعة في إرثنا الحضاريّ. ولذلك أسّس أركان مشروعه الحضاريّ عليها. ولئن سبق أن أشرنا إلى قيم حبّ الوطن والعمل، وقيم التّضامن والتّسامح، فإنّ قيمة أخرى لا تقلّ عن هذه أهمّيّة ومكانة – إن لم تَفُقها – تمثّل حجر الزّاوية في إرثنا الحضاريّ، كما في مشروع التّغيير. ونعني بها "الوسطيّة" و"الاعتدال" اللّذيْن ميّزا المجتمع التّونسيّ على مرّ العصور فكرًا وسلوكًا. فلئن كانت الفضيلة – حسب تعريف الفلاسفة – وسطًا بين رذيلتين، فإنّ الوسطيّة ترفض الإفراط كما ترفض التّفريط، وتنكر التّحجّر والانغلاق كما تناهض الذّوبان والتّحلّل.

ولقد كانت تونس كذلك دومًا – عبرَ تاريخها الطّويل – أنموذجا للأمّة الوسط، ولمجتمع الاعتدال والرّصانة، والتّسامح

والحوار، والتّآلف والوفاق، ومثالاً للفكر المعتدل الذي يرفض الشّذوذ والتّطرّف، أيًّا كانت وجهتهما؛ ولقد تجلّى ذلك سواء في رؤيتها للدّين الحنيف، أو في اتّجاهها السّياسيّ أو في اختياراتها الاقتصاديّة أو في خطابها الثّقافيّ ومنهجها الفكريّ.

إنّ هذا الوعي الدّقيق لمبدإ الوفاق والمصالحة والحوار البنّاء، في تراثنا الحضاريّ والفكريّ، ينعكس بشكل واضح على مشروع التّغيير وعلى نظرته الجديدة للثّقافة، بما يجعل منه عودًا إلى جوهر الأشياء وأصلها الثّابت في التّاريخ، ويُبرز أصالته وتجذُّره في أعماق الهويّة والحضارة. بل إنّ هذه الوسطيّة وذلك الاعتدال يمثّلان – في فكر الرّئيس بن علي – شرطا من شروط نجاح المشروع الحضاريّ، لأنّهما يستجيبان بشكل عميق وصادق للرّوح المميّزة للشّعب التّونسيّ. لذلك يبقى الاعتدال شديد الحضور في الرّاهن، ممثّلاً لأحد عناصر التّميّز التّونسيّ، وخصوصيّة مقاربة التّغيير للواقع الوطنيّ ومعاينته للوضع التّاريخيّ والظّرف العالميّ. ولعلّنا نعجز عن الإحاطة – في هذا المجال – بكلّ منجزات التّغيير التي تُبرز تجلّي ذلك الاعتدال في الواقع المعيش. ذلك أنّ التّعدّديّة والدّيموقراطيّة وحقوق الإنسان، وجميع الهياكل المنتخبة، والجمعيّات، ولجان الأحياء والتّضامن، والنّدوات واللّقاءات والاستشارات والمؤتمرات، كلّ ذلك إنّما يبرز سمة الوسطيّة

والاعتدال، من حيث كونه يمثّل مدرسة للمواطنة، وتربية على الحوار البنّاء والنّقاش الهادئ، والإنصات لرأي الآخر، والخضوع لرأي الأغلبيّة، بما يُمتّن اللّحمة بين كافّة الأطراف، ويسمح للجميع بالمشاركة والإسهام، بعد أن يكون كلّ طرف قد عدّل من غلواء آرائه، وتخلّص من انفعالات التّعصّب لأفكاره والتّشدّد في مواقفه. وهكذا يكون الاتّفاق بين مختلف الأطراف موقفا معتدلاً وحلاً يُرضي الجميع بتوسُّطه بين الإفراط والتّفريط.

على أنّنا لا نستطيع أن نمرّ على هذا الجانب دون أن نشير إلى ما يمكن اعتباره تتويجا أسمى لمبدإ الاعتدال الّذي ميّز مشروع التّغيير منذ نشأته. ونعني بذلك عهد قرطاج للتّسامح، من جهة، والميثاق الوطنيّ، من جهة ثانية. ومُبرّر اعتبارهما رمزَيْن لكلّ تجلّيات الاعتدال في منجزات التّغيير كونُ عهد قرطاج يُخاطب العالم ويقترح عليه أنموذجًا تونسيًّا للتّعايش السّلميّ والوفاق الدّوليّ. أمّا الميثاق الوطنيّ فلَبِنَة أساسيّة في صرح المجتمع المتماسك المتوازن والمعتدل. ومن هذا الجانب، فإنّه يمثّل شرطًا من شروط تأسيس ثقافة التّغيير الجديدة. وهو ما عناه رئيس الدّولة بقوله: " **ولنا في الميثاق الوطنيّ ما يجمع ولا يفرّق. ولنا فيه ما يكفل حقّ**

التّباين داخل دائرة الوفاق. وهو ما يُيسّر إرساء قيم ثقافيّة جديدة تتلاءم واختياراتنا الـمبدئيّة ".

إنّ الرّئيس بن علي – وهو يقرأ الواقع ويستشرف الـمستقبل – يؤمن بأنّ تاريخ تونس القديم والوسيط قد قام في أغلبه على الوسطيّة والاعتدال، وبأنّ الشّعب التّونسيّ عرف دومًا كيف يتبنّى موقفا وسطًا ما بين الانغلاق والذّوبان. فلم يفرّط في أصالته العربيّة الإسلاميّة، ولم يتهيّب النّقل عن نماذج الغير، طالـما لم يهدّد هويّته الحضاريّة. وذاك موقف الشّجاع الذي لا يخشى الآخر، لأنّه مسلّح بمناعة ثقافيّة تقيه غوائل الذّوبان والتّفسّخ، مثلما يُحصّنه اعتداله ضدّ كلّ تحجّر وانغلاق.

وفضلا عن كون هذه الـميزة التّونسيّة تؤكّد أصالة الـمشروع وتفتُّحه في آن، فإنّها تمثّل كذلك شرطا من الشّروط الأساسيّة التي ترافق مشروع التّغيير في جميع مراحله وأبعاده. وهو ما أكّده الرّئيس بن علي في مثل قوله: " **إنّ بلادنا في حاجة دائمة إلى المحافظة على توازنها، وإلى مواصلة نضالها في سبيل تحقيق تلك الـمعادلة الصّعبة بين القيم الثّابتة والقيم الـمتغيّرة، وبين المحافظة والتّفتّح. فبقدر ما نرفض التّقليد والانغلاق والتّعصّب، نرفض التّفسّخ والتّغريب والاستلاب ".**

إنّ الوسطيّة والاعتدال، الـمُحدّدَيْن لرؤية المجتمع التّونسيّ عبر التّاريخ، والـمُمثّلَيْن لأحد أهمّ أسس مشروع التّغيير، يتجلّيان بشكل شديد الجلاء في كافّة أبعاده، من خلال بيان السّابع من نوفمبر، والـميثاق الوطنيّ، والتّعدّديّة السّياسيّة، والمجتمع الـمدنيّ بجمعيّاته ومنظّماته، وهياكل الدّولة بكافّة مستوياتها، فضلا عن منابر الحوار والنّدوات والاستشارات، والاتّصال الـمباشر والإنصات لنبض الشّارع. كما تتجلّى بشكل أوضح في اختيار الـمشروع لـمبدإ العدالة الاجتماعيّة والسّلم الاجتماعيّ، والأخذ بيد الفئات الـمعوزة والمحرومين والـمعوقين والـمسنّين. وبذلك تجسّم الاعتدال في كلّ جزئيّات الحياة اليوميّة والواقع الـمعيش. وذلك ما قصدناه، تحديدا، بتناغم الرّؤية والإنجاز، وتلاحم الفكر والواقع وانصهار النّظريّة والتّطبيق. فكلّ هذه الـمظاهر والأبعاد – ولن نستطيع الإحاطة بها كلّها – تجسّد ذلك الوجه الرّائع لديموقراطيّة الوفاق والحوار والنّقاش الحرّ النّزيه. وهو ما عنيتُه، أساسًا، بالتّضامن الفكريّ الذي يجسّد مبدأي الاعتدال والوفاق، ويصبح – تبعًا لذلك – من أولويّات الثّقافة الجديدة. فالاعتدال مشروط بالحوار، مثلما أنّ الحوار رهين الوفاق، والوفاق معقود بالحرّيّة الـمسؤولة، والالتزام الواعي والانخراط الفاعل. وفي هذا التّرابط والتّماسك سرّ تكامل

المشروع واكتمال حلقاته وشمول أبعاده، وسرّ نجاح المجتمع المدنيّ الذي توافق التّونسيّون على تأسيسه ودعمه، لأنّه قام على وفاقٍ وحوارٍ يدعمان المجتمع المدنيّ ذاته، من حيث يتدعّمان سلوكًا وإنجازًا.

* الطّريق إلى الكونيّة

الحرّية وحبّ الوطن والعمل والتّسامح والتّضامن، والوسطيّة والاعتدال، والوفاق والحوار البنّاء والتّميّز، هي إذن قيم ثابتة استلهمها مشروع التّغيير من إرثه الحضاريّ الزّاخر، وتاريخه المجيد ودينه الحنيف. ومن هذا الجانب يؤكّد تمسّكه بأصالته وتعلّقه بجوهر هويّته، ويُعلن بذلك عن وجه الخصوصيّة والتّميّز فيه. ولقد استطاع أن يتعامل مع هذه القيم والمبادئ تعامُلاً مُجدِّدًا حداثيّا، برؤية عصريّة. وبذلك نجح في تحويلها إلى واقع يُعايش العصر ويُعانق الحضارة الإنسانيّة والتّمدّن البشريّ في اليوميّ والمعيش. وتبعًا لذلك، يكون من الطّبيعيّ أن يطمح المشروع إلى مُعانقة الكونيّة، ليُسهم في إثراء الثّقافة الإنسانيّة وإخصابها، عبر تقدم أنموذجه الطّريف، كبديل من عولمة هوجاء تعصف بكلّ هشّ ضعيف فاقد للمناعة والإرادة والعزم، مفتقر لرؤية واضحة ونظرة استشرافيّة تستند إلى أصالة متينة الجذور. إنّ هذا الطّموح

السّامي هو الذي يبرّر حرص الرّئيس بن علي على " **أن يكون حضورنا بين سائر الثّقافات عامل إثراءٍ وإخصابٍ للثّقافة الإنسانيّة، دون التّفريط في القيم الرّوحيّة الوطنيّة التي تصوغ ذاتنا وهويّتنا. وهو ما حصل لنا في الـماضي، بفضل وعي أسلافنا بأهمّيّة الحوار بين الثّقافات. فاستفادوا وأفادوا، وطوّروا وأبدعوا، وتمثّلوا واقعهم، وأشعّوا على غيرهم وما بُدّلوا تبديلا** ".

ندرك بذلك كيف صار الإشعاع الثّقافيّ أمرًا واجبًا وشرطًا متأكّدًا في ظلّ الظّروف العالـميّة الرّاهنة، باعتباره عنوان وجود وحضور وتأثير. وهو إشعاع يبقى مرهونًا بتأسيس ثقافة وطنيّة متميّزة، راسخة في تربة أصالتها، متجذّرة في أعماق هويّتها – دونما انغلاق أو تحجّر – حاملة لرسالة كونيّة متميّزة، هي عبارة عن "أنموذج ثقافيّ" كونيّ، يستمدّ كونيّته، تحديدًا، من خصوصيّته الـمبدعة. وبعبارة أخرى، يبقى الإشعاع الثّقافيّ الـمنشود رهين قدرة الشّعب التّونسيّ – وفي مقدّمته مثقّفوه ومبدعوه – على نحت أنموذج ثقافيّ ينـهل من أصولنا العربيّة الإسلاميّة ويُجلي خصوصيّاتها، وعلى رسم سُبُل التّعاون الثّقافيّ ومعالـمه، بما يدعم سنّة الحوار بين الثّقافات، أي بما يؤكّد كونيّة ذلك النّموذج وقدرته على التّأثير والانتشار.

تلك، إذن، هي السّبيل الـمُمهّدة لفتح أسواق ثقافيّة تمكّن الـمشروع من الإشعاع والحضور في السّاحة الدّوليّة حضورًا ناجعًا فعّالاً. ولن يتسنّى تحقيق ذلك الحضور النّاجع والإشعاع الفاعل، إلاّ بالعمل على مزيد التّعريف بثقافتنا ورصيدنا الحضاريّ في كلّ أرجاء العالم، وخصوصا لدى الحضارات الـمتقدّمة والثّقافات الـمشعّة. ولا يتعلّق هذا التّعريف بمجرّد التّقديم السّطحيّ والعرض الباهت، بل ينبغي أن يركّز هذا التّعريف على إبراز مظاهر الخصوصيّة والأصالة، وإجلاء معالم إسهام ذلك الإرث الثّقافيّ في الحضارة الإنسانيّة، ورؤيته الكونيّة السّامية، الـمتجسّدة في قيمه النّبيلة ومثُله الخالدة، مثل التّضامن والتّسامح والتّفتّح والحوار والاعتدال. وبذلك يتحوّل التّعريف إلى إشعاع حقيقيّ، ويخدم الخصوصيّة والتّميّز، كما يحقّق الإسهام الفاعل في الحضارة الإنسانيّة اليوم، مثلما أسهم قديمًا فِي إعلاء صرحها. وإذّاك يتجلّى للآخر أنّ تلك القيم " **متأصّلة في شخصيّتنا عبر مختلف حقب تاريخنا، حتّى غدت ميزة أساسيّة من تراثنا** ".

فيم يتمثّل، إذن، هذا الأنموذج الثّقافيّ ؟ وما هي علاماته؟ وكيف السّبيل إلى جعله طريقا ثالثة تقترحها تونس على العالم، وتُشعّ بها على الثّقافات والحضارات الأخرى؟ بعبارة

أخرى، ما هي شروط تحقيق الإشعاع الثّقافيّ الـمنشود، الذي جعل منه مشروع التّغيير أحد أركانه الجوهريّة الـمُحقّقة لثنائيّة الأصالة والتّفتّح، والخصوصيّة والكونيّة ؟

*عولـمة توحّد ولا تفرّق، وتدمج ولا تقصي

ما من شكّ أنّ الإنسانيّة قد عرفت - عبر تاريخها الطّويل - تحوّلات تاريخيّة عديدة، كانت سببًا حاسما لتطوّر الفكر البشريّ والحضارة الإنسانيّة، ويسّرت الأسباب والظّروف التي جعلت البشريّة تبلغ اليوم هذه الدّرجة الكبيرة من التّمدّن والرّقيّ. بل إنّ ذلك التّطوّر الذي حقّقته الإنسانيّة لم يكن ليتمّ لولا تلك التّحوّلات الحاسمة الـمتتالية التي غيّرت الأفكار والتّصرّفات، وفرضت على الإنسان تجديد رؤيته للكون وموقفه في الحياة بقدر تطوّر أفكاره وعلومه ومعارفه ومكتسباته.

ولئن كانت تلك التّحوّلات السّابقة تمتاز بالتّدرّج والتّمهّل، وتمثّل تحوّلات فرضها منطق الظّروف والعصور وتقدّم الحضارات وتطوّر العلوم والأفكار، فإنّ التّحوّلات العالـميّة التي شاءت الأقدار أن نعايشها اليوم، تكاد تمثّل حالة فريدة من نوعها في تاريخ البشريّة. فلقد كان الجامع بين التّحوّلات السّابقة يتمثّل في أسبقيّة الفكر على الواقع، وتقدّم

العلم والثّقافة على الإنجاز الـملمـوس. كان كلّ من الفيلسوف والعالم والـمفكّر يبحث عن تطوير الـموجود باقتراح الـمنشود، قبل أن يتولّى الواقع إثبات جدواه من خلال إنجازه، نظامًا سياسيّا أو نظريّة علميّة أو اقتصاديّة أو ثقافيّة. بعبارة أخرى، كان الثّقافيّ يسبق السّياسيّ – أو على الأقلّ يُسايره – فيفتح له الطّريق ويُعبّد له السّبل، قبل أن يتأثّر هو ذاته بواقعه الـمُنْجَز فيعدّل من آرائه النّظريّة وأفكاره المجرّدة.

إنّ فرادة التّحوّلات العالـميّة اليوم تتحدّد، بالأساس، في الانحسار الواضح للثّقافيّ – وللسّياسيّ كذلك – لفائدة الاقتصاديّ والتّكنولوجيّ، إلى حدّ أنّهما استحالا بذاتيهما "ثقافة" تجتاح كلّ ميادين الحياة، وتفرض أنماطا جديدة من السّلوك والتّصرّف والتّفكير، أي تفرض "فعلاً ثقافيّا" جديدا، ليس الأفضل بالضّرورة. ولا غرابة في ذلك. فالـمدّ الـمعرفيّ الهائل، واكتساح التّكنولوجيا الشّامل لكلّ جوانب الحياة، وما يُقدّمانه كلّ يوم، بل كلّ ساعة، من حلول وتيسير تطال اليوميّ والـمعيش، وتُحسّن من نوعيّة الحياة، أكسبتهما من الحضور والسّطوة ما جعلهما يظهران بمظهر "الثّقافة" الحقيقيّة الـمستجيبة لروح العصر. وهو ما يهدّد الإنسانيّة تهديدًا حقيقيّا في وجودها، إذ يمسّ جوهر الإنسان، وما به

يكون ويكتسب شرف وجوده، أي ثقافته المحدّدة لرؤيته ومواقفه وسلوكه وأبعاده الرّوحيّة والوجدانيّة.

تسارع التّاريخ، إذن، والتّطوّر التّكنولوجيّ، والثّورة المعلوماتيّة والاتّصاليّة، تمثّل اليوم منعرجا تاريخيّا حاسما تمرّ به الإنسانيّة، إلى حدّ أنّه قد بدا للبعض أنّنا نعايش مرحلة انتهى فيها التّاريخ واستقام فيها الإنسان الأخير، فيما أعلن البعض الآخر، دون مواربة ولا خجل، أنّ العصر الجديد هو عصر التّطاحن والصّراع بين الحضارات، متعلّلاً بأخطار وتهديدات لعلّه أن يكون هو الذي أسهم في صنعها واختلاقها، طمعًا في إرضاء نوازع النّفس ونداء الأنانيّة، للتّحكّم في العالم وخنق إنسانيّة الإنسان، عبر تجريده من شرف نحت كيانه وفق ظروفه وإمكاناته ورؤاه.

إنّ هذه الرّؤية الضّيّقة، التي تختزل الإنسانيّة في بُعد اقتصاديّ وفي رفاهة تكنولوجيّة، تمثّل اليوم رهانًا خطيرا مطروحا على البشريّة كلّها، لأنّها تهدّد أسمى ممتلكاتها، بل جوهر كيانها، أي حضاراتها وثقافاتها، من خلال سعيها اللاّهث إلى تنميط مظاهر الوجود البشريّ، ونفي كلّ خصوصيّة وتنوّع فيه. ويتمّ ذلك عبر فرض ثقافة يُراد لها أن تكون على مقاس جميع الشّعوب، وما هي كذلك ولا ينبغي لها. ولعلّ ما يزيد الأمر خطورة أنّ هذه الدّعوة مسلّحة بوسائل هائلة

وإمكانات ضخمة لم تُتَح في القديم لأيّ نزعة هدّامة مثلها. إنّ تحكُّمها العلميّ والتّكنولوجيّ في وسائل الاتّصال الحديثة، وامتلاكها لمسالك ترويج المعلومات والأفكار، قد جعلها تسعى بشكل لاهث إلى "تصنيع القيم والأفكار" وترويجها في مختلف أرجاء العالم بشكل موحّد، دون مراعاة لأيّة خصوصيّة أو تنوّع، بما يهدّد وجود كلّ علامة من علامات الشّخصيّة. وهو ما لن يترك لأيّ حضارة أو ثقافة إمكان الوجود - فضلا عن الحضور المؤثّر - إلاّ من استطاع منها امتلاك ناصية العلم والتّكنولوجيا، وقدر على أن يُسمع صوتَه وسط ضوضاء الخطاب الثّقافيّ المعولم.

ولسوف ينتج عن ذلك بالتّأكيد تعمُّق الفجوة بين المؤثّرين في هذا المسار الجديد، وبين العاجزين عن مواكبة هذا التّطوّر المذهل والتّحكّم في مجرياته، بما يزيد من أخطار اتّجاه العالم نحو الاندماج والتّنميط، نافيًا بذلك كلّ مظاهر التّنوّع الثّريّ والتّلاقح الحضاريّ والثّقافيّ الذي ميّز البشريّة عبر تاريخها الطّويل. وما من شكّ أنّ خطاب العولمة السّائد هذا يُهدّد الإنسانيّة كلّها، لأنّه يسعى إلى تجريدها ممّا مثّل دومًا الثّابت والجوهريّ في الإنسان، وجعل العالم "قرية" لا فرق بين أنهجها وأزقّتها، أو - بعبارة خير الدّين التّونسيّ -

"بلدة متّحدة"، لا قيمة لاتّحادها إلاّ من حيث قيامه على خدمة أهواء المتحكّم فيها والمتسلّط عليها.

والحقيقة أنّ العولمة – في جوهرها – ليست بالضّرورة سلبًا مُطلقا ولا شرًّا محضًا. بل إنّها قد تكون فرصة فريدة للعالم لإحلال سلمٍ كونيّة ورخاء دائم يشمل الجميع. إنّ التّقدّم التّكنولوجيّ، والتّطوّر العلميّ، والثّورة المعلوماتيّةوالاتّصاليّة، بإمكانها أن توفّر للإنسانيّة قاطبة أسباب العيش الكريم والرّخاء المتّصل. فلقد فتحت أبوابًا عريضة لإمكانات وفرص لا تُعدّ، وحوّلت العالم إلى قرية كونيّة انعدمت فيها الفواصل الزّمنيّة والمسافات الجغرافيّة، وأتيح فيها لكلّ إنسان ولوج عالم المعرفة والتّكنولوجيا. ومن هذا الجانب، فإنّ العولمة تبشّر كافّة سكّان الأرض بالخير العميم، متى صفت النّيّة وصدق العزم. وصرنا نعيش اليوم على إيقاع عصر جديد لم تعد فيه الكلمة الفصل للوزن الدّيموغرافيّ ولا للحجم الجغرافيّ، ولا للثّروات الطّبيعيّة. فهذه الإمكانات قد تأخّرت – من حيث قيمتها – لتُفسح المجال لقيم أخرى احتلّت محلّ الصّدارة في سلّم شروط القوّة. لقد صارت الأمم والحضارات تتنافس اليوم بدرجة العلم والذّكاء، وبقدرة أبنائها على الابتكار والاختراع والإبداع، وبقيمة ما ينتجون ويبدعون. ويعني ذلك أنّ التّنافس الحضاريّ أصبح اليوم تكنولوجيًّا ثقافيًّا، وأنّه " **لا مجال**

لحضور ثقافيّ دون قاعدة علميّة تكنولوجيّة تضمن سُبُل نشر الخطاب الثّقافيّ، وإعادة صياغة الأبنية الذّهنيّة للإنسان ".

ولن يتسنّى ذلك لأيّ شعب ما لم يتسلّح بالعلوم والمعارف، وما لم يتّصف بالتّفتّح الكفيل بجعله يُطوّر إنتاجه الثّقافيّ حتّى يصبح رائدًا لصناعته الاقتصاديّة.

هذان الوجهان المتقابلان للعولمة، وجهها السّلبيّ الموجود، ووجهها النّاصع المنشود، يؤكّدان حقيقة جليّة للعيان، مُفَادها أنّ " **القرن الجديد هو قرن عولمة الثّقافة** ". وهو ما يُنزّل الثّقافة منزلة متميّزة ضمن رهانات العصر؛ بل يجعل منها " **تحدّيًا من تحدّيات البقاء أمام مخاطر الذّوبان في العولمة** ". وبقدر ازدياد خطورة ذلك الرّهان تزداد أهمّيّة الثّقافة؛ وبقدر تزايُد أخطار هذه العولمة الكاسحة، تتزايد مكانة الثّقافة، بسبب ما تطرحه تلك العولمة من تحدّيات ورهاناتٍ لن يكون في قدرة كلّ الشّعوب والحضارات رفعُها وكسبُها. لذلك اعتبر الرّئيس بن علي ذلك الرّهان الثّقافيّ "**رهانًا جوهريًّا في أيّ مشروع سياسيّ، وبالنّسبة إلى كافّة المجتمعات على اختلاف أوضاعها وأوزانها على السّاحة العالميّة** ".

لعلّنا، بذلك، ندرك أهمّيّة دعوة الرّئيس بن علي المُلحّة إلى ضرورة إرساء عولمة أخرى، تقوم على الأبعاد الإنسانيّة،

وتنهض على القيم الثّابتة والـمبادئ الـمشتركة، وتحترم الاختلاف والتّنوّع. وهو لا يكتفي بالدّعوة إليها – على أساس أنّها تمثّل الإضافة التّونسيّة في "الشّأن العالـميّ" – بل هو يستنهض القوى الحيّة في العالم لإشاعة تلك الدّعوة، والتّبشير بتلك الرّؤية الـمختلفة للعولـمة، ومن ثمّ تأكيد صوت "الاعتدال" الذي غدَا ميزة تونسيّة منذ قديم العهود. فهو يُعلن بوضوح وثقة أنّ " **هذا الوضع الجديد تخترقه نزعة يعمّقها خطاب سائد يجرّد العولـمة من أبعادها الإنسانيّة، غير عابئٍ بالقيم الثّابتة والـمشتركة، والـمبادئ الـمتّفق عليها، والتي لا تُلغي الاختلاف وثراء التّنوّع أو تكامُل الخصوصيّات، إيمانًا بأنّها ضروريّة لتحقيق السّلم والتّفاهم بين الشّعوب. وهي الرّؤية التي يجب أن تعمل القوى الحيّة النّابعة من الضّمير الإنسانيّ الـمشترك على إشاعتها لبناء مفهوم العولـمة على قاعدةٍ تُوحّد ولا تفرّق، وتُدمج ولا تُقصي. وإن وحّدت، فاعتمادًا على الثّوابت الجامعة في الثّقافات الإنسانيّة الـمختلفة؛ وإن أدمجت، فانطلاقا من الـمواثيق والقيم الـمشتركة وتطبيقها بمكيال عادل. ومن هذا الـمنطلق، فهي لا تتعارض مع الهويّة ولا تدخل معها في دائرة الصّراع** ".

إنّ هذه الفقرة البليغة تكشف بصراحة وعمق عن ذلك الرّهان الجوهريّ المطروح على العالم اليوم، والمحتوم كسبُه دفاعًا عن إنسانيّة الإنسان وشرف كيانه. كما أنّها تبرز طرافة المقاربة التّونسيّة لمسألة العولمة، ووفاءَها لتلك النّظرة الشّاملة المتكاملة التي ميّزت مشروع التّغيير الحضاريّ وثقافته الجديدة، عبر إحاطتهما بكلّ أبعاد الإنسان. وهي ثالثا تؤكّد المكانة المتميّزة للثّقافة في عالم اليوم، والدّور الخطير المنوط بعُهدتها من أجل المُحافظة على توازن البشريّة وتكامُل رؤاها. إنّ هذه المقاربة الجديدة للتّحوّلات العالميّة، والطّرح المتميّز لعولمة أكثر إنسانيّة، تكرّس أيضا ثنائيّة الأصالة والتّفتّح التي انبنى عليها مشروع الرّئيس بن علي. ومثلما اعتبر المشروع دور المثقّف أساسيّا في تجذير رؤية المشروع وأركانه وأبعاده، اعتبره كذلك دورًا مصيريًّا في العالم، في ضوئه يتقرّر مستقبل البشريّة وغد الإنسان. ولذلك ما انفكّ الرّئيس بن علي يؤكّد على أهمّيّة الثّقافة ودورها في هذا العصر قائلا: " **وإنّ الثّقافة تلعب دورًا أساسيّا في هذه المعادلة، إن لم نقُل إنّها جوهر المعادلة أصلاً. وهذا هو مسلك تونس العهد الجديد في محيطها العالميّ وفي سعيها نحو المستقبل**".

إنّ الوعي بتحدّيات العولـمة ينبغي أن يكون دافعًا لصيانة الهويّة والثّقافة الوطنيّتَيْن، وحافزًا لتعزيز قدرة تونس على تجاوز المحلّيّة إلى العالـميّة. ولا يوجد في ذلك تناقض. فالعولـمة – في فكر الرّئيس بن علي – بما ترفعه من تحدّيات ورهانات، ينبغي أن تدفع الثّقافات الأصيلة دفعًا إلى تحصين الذّات، وتحقيق الـمناعة الثّقافيّة بإثراء الثّقافة الوطنيّة باستمرار. ويتمّ ذلك عبر استنادها إلى هويّة راسخة وتراث أصيل، وانطلاقها إلى آفاق الكونيّة والتّفتّح بخطى الواثق الجريء. ولا يتسنّى ذلك إلاّ لأولي العزم من الشّعوب الأصيلة ذات التّاريخ المجيد والحضارة الأثيلة. إنّ الرّئيس بن علي يؤكّد، في هذا المجال، " **أنّ كسب هذا الرّهان لا يتحقّق بالانغلاق الفكريّ، أو التّشبّث برؤية جامدة للخصوصيّة، بل بتفعيل ثقافتنا على الـمستوى الإنساني، وتجدّد طاقتها الإبداعيّة، وتفتّحها على غيرها انطلاقا من مراجعها العريقة وحماية رصيدها وتعهّد تراثها، والاستيعاب الواعي للثّوابت الجامعة في الثّقافات الإنسانيّة الـمختلفة. فيصبح الاختلاف مصدرًا للثّراء، والتّنوّع الثّقافيّ أرضيّة خصبة للإبداع** ".

بذلك تتأكّد أهمّيّة الثّقافة ودورها الخطير في عالم اليوم، بما يُبرّر اعتبارها "جوهر الـمعادلة أصلاً"، وإنّ التّحوّلات العميقة التي يعيشها العالم اليوم تؤكّد هذا الأمر في كلّ مناسبة

وحدث، وتقيم الدّليل على أنّه لا بديل عن التّميّز الإبداعيّ لكسب رهان المنافسة وتحقيق النّجاح والتّألّق. من هذا الجانب، يُعلن التّميّز الإبداعيّ عن جانب الخصوصيّة في الثّقافات الحيّة، ويُجلي مكامن التّنوّع والاختلاف التي - بانضوائها تحت لواء المشترك الإنسانيّ - تمنح العولمة وجهها المضيء القائم على التّضامن والتّآخي والتّحاور البنّاء، وتقدّم الدّليل على أنّه لا وجود للإنسان الأخير، لأنّ الوجود سيرورة وصيرورة؛ وأنّه لا وجود لصراع بين الحضارات، لأنّ جوهرها حوار وتفاعل وتأثّر متبادل، وأنّه "**لا خير في عالم يقوم على التّماثل والتّنميط؛ ولا خير في ثقافة منغلقة قاصرة عن مواكبة العصر والتّفاعل مع محيطها الخارجيّ**".

تلك هي السّبيل الوحيدة لقيام عولمة تُوحّد ولا تُفرّق، وتدمج ولا تقصي. وذاك هو المسار الأصليّ الصّحيح للإنسانيّة، والغاية السّامية المتأكّدة التي ينبغي للثّقافة أن تنهض بها وتسعى إلى إنجازها، مُتوكّلة في ذلك على أصحاب الضّمائر الحيّة وأبناء الحضارات الأصيلة، وقوى الخير والعدالة، وأنصار إنسانيّة الإنسان. وهل أجدر من المثقّفين ورجال الفكر والمبدعين - على اختلاف أصنافهم ومواقعهم - للقيام بهذه المهمّة النّبيلة ؟ هل أجدر من الثّقافة لصياغة هذه المعادلة وتجذيرها في واقع عالميّ تعصف به أعاصيرُ

عولـمةٍ هوجاء تكتسح أرجاء الكون كلّه وتعطي الإحساس بأنّ كوكب الأرض صار أشبه بمركبة بلا قائد ؟

*إرادة الحياة والإشعاع الثّقافيّ

بهذه الإرادة وذلك العزم، يريد الرّئيس بن علي للمجتمع التّونسيّ أن يتسلّح. وبتلك الرّوح يريد لمجتمع التّغيير أن يرنو إلى الآفاق البعيدة ويطمح إلى الأعالي الـمشرقة، مُتحصِّنًا بهويّته وأصالته، مُتفتِّحًا على الضّفاف الأخرى تفتّح الواثق الـمطمئنّ إلى إمكاناته وقدراته. فهذا الواقع الجديد يفرض على المجتمع التّونسيّ السّعي الدّائب لتحقيق الـمعادلة الـمنشودة بين التّفتّح على العالم والاندماج في مسيرته الحضاريّة الشّاملة، وبين ترسيخ هويّته وصيانة ثقافته الوطنيّة، وتحصين ثوابته وإثراء خصوصيّاته الـمتميّزة، إضافة إلى الحرص على تقديم الإضافة التي كانت ديدن الثّقافة التّونسيّة على مرّ الحقب. والغاية من كلّ ذلك أن يبقى الوطن دائما قطبًا ثقافيّا متميّزًا، ومنارة حضاريّة لا ينضب إشعاعها ولا يخبو بريقها. ويؤكّد الرّئيس بن علي على ضرورة التّسلّح بذلك العزم وتلك الإرادة الجريئة بقوله: " **فنحن مدعوّون أكثر من أيّ وقت مضى إلى دفع طاقاتنا وحفزها على الإبداع**

والإضافة للحضارة الإنسانيّة، وإلى التهيّؤ الفكريّ والـمعرفيّ والنّفسيّ لـمواكبة التّحوّلات العميقة التي يعيشها العالم، ورفع تحدّياتها بكلّ اقتدار ".

ذلك ما يجعل التّحدّي الأوّل والأكبر – على طريق الإشعاع الحضاريّ – متمثّلا في نحت الـمكانة اللاّئقة بحضارتنا وتاريخنا داخل هذه الـمنافسة الثّقافيّة الشّرسة. بل من واجب مجتمع التّغيير – وهو الغنيّ بتراثه وتاريخه وأمجاده – أن يحرص على احتلال مكانة تليق به وبأمجاده في هذا العالم الجديد، وأن يندفع بعزم وجرأة وثقة ليكون دوره فيه فاعلاً ثريًّا بالإضافات. والرّئيس بن علي يُعوّل في ذلك على " استنهاض قدراتنا الحضاريّة الكامنة، وتوظيف إمكانيّاتنا الإبداعيّة، والتهيّؤ الفكريّ والـمعرفيّ والنّفسانيّ لـمواجهة التّحوّلات التي بدأت تعصف بالكثير من الثّوابت التّقليديّة للمجتمعات ومراجعها ". لكنّ ذلك ليس بالأمر الهيّن في ظلّ النّظام العالـميّ الجديد، والشّبكات التي تميّزه، والقوى التي تؤثّر فيه وتُوجّهه. ينبغي، إذن، التّسلّح بمَضَاء العزم، وصلابة الإرادة، واتّساع الطّموح، والاستناد إلى راسخ الهويّة ومُتجذّر الأصالة، والاعتماد على إشراقات الـماضي وأنوار الحضارة. وفي كلمة، ينبغي الارتكاز الثّابت على ما هو إنسانيّ ثابت خالد من القيم الـمشتركة، وما يَجلِي في الإنسان

جوهره الصّافي النّقيّ الذي لا تُبلِيهِ الأيّام ولا تؤثّر فيه العواصف الظّرفيّة والأعاصير الـمؤقّتة.

لكنّ الطّريق دون ذلك طويلة شائكة، والتّطوّر متسارع بشكل مذهل. فلا مناص، إذن، من الإصرار على تجاوز الصّعوبات والزّيادة في سرعة الإنجاز والابتكار والإثراء، حتّى تكون ساعة الوطن مُعدَّلةً دومًا على التّوقيت العالـميّ. والرّئيس بن علي أوّل من يدرك ذلك إذ يقول: " **ولكنّ الطّريق أمامنا ما زالت طويلة. فالعالم من حولنا يتطوّر بسرعة فائقة، ويتّجه نحو نمط من العولـمة لا بقاء فيها إلاّ للأجدر والأقدر** ".

ذلك هو السّؤال الجوهريّ إذن: كيف نكون ضمن الأجدر والأقدر ؟ وما السّبيل إلى الإشعاع والإسهام والإضافة ؟

* الخصوصيّة الـمُعولـمة

ينبغي، بدءًا، التّذكير بأنّ العامل الأهمّ في تحقيق الإشعاع وتيسير سُبل الإسهام والإضافة، ومن ثمّ إدراج تونس ضمن قافلة "الأجدر والأقدر"، مُتوفِّرٌ، بعدُ، في مشروع التّغيير الحضاريّ. وهو ما يجعل الانتقال من المحلّيّة إلى العالـميّة، والـمرور من الخصوصيّة إلى الكونيّة انتقالاً مباشرا لا تعوقه حواجز ولا تمنعه عراقيل، وأمرًا ميسورًا طالـما توفّر العزم

والنّيّة والإرادة، وتمّت الاستجابة لشروطه الجوهريّة. ومردّ هذه المباشرة وتلك السّهولة – في رأينا – يكمن في طبيعة المشروع ذاته. فلقد أشرنا مرارًا إلى أنّ ميزة مشروع التّغيير تتمثّل في تكامل أبعاده واكتمال جوانبه، بما يجعل منه "مشروعًا ثقافيّا جامعًا" يجد فيه كلّ بُعد حظّه من الرّعاية والاهتمام والرّقيّ. وبذلك، فإنّ الاهتمام بأبعاد المجتمع السّياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة والثّقافيّة والرّوحيّة، وبأبعاد الإنسان المادّيّة والنّفسيّة والفكريّة، من شأنه أن يحوّل مشروع التّغيير إلى "أنموذج ثقافيّ" قابل للتّصدير، ومهيّا للإشعاع بطبعه، لأنّه استند إلى ما هو ثابت من القيم، وجوهريّ من المبادئ، وإنسانيّ من المُثل. وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ انبناء هذا الأنموذج الثّقافيّ على ثنائيّة الأصالة والتّفتّح هو الذي يمنحه صفة العالميّة تلك، من حيث كونه يقدّم مثالاً حيّا لما يمكن أن تقوم عليه عولمة تجمع ولا تفرّق، وتوحّد ولا تقصي.

إنّ انبناء المشروع الحضاريّ للتّغيير على قيم الخير والعدل والتّسامح والتّضامن، وارتكازه إلى الحرّية والدّيمقراطيّة والتّعدّدية واحترام الرّأي المخالف، يجعل منه تصوّرًا قابلاً للاستلهام والاقتباس من قِبَل العالم كلّه، على أساس أنّه باعتداله وعقلانيّته، وباحترامه للذّات والآخر في آن، يستطيع

أن يوحّد الثّقافات والحضارات كلّها، بتوجيهها جميعا نحو "المدينة الفاضلة"، أي نحو الخير الجماعيّ الذي يشمل البشريّة قاطبة. من هذا الوجه، يستطيع الأنموذج الثّقافيّ لمشروع التّغيير أن يجمع الرّؤى المتباينة، وأن يؤالف بين الخصوصيّات المتنوّعة والاختلافات الثّريّة، ضمن رؤية كونيّة موحّدة تقوم على اعتبار شرف الإنسانيّة وسموّها، مُستندة في ذلك إلى قيمٍ الخير والعدل والمحبّة والتّسامح. وعندئذ يمكن الحديث حقًا عن تحوّل العالم إلى "قرية كونيّة موحّدة"، هاجسها الخير، ومطمحها الرّقيّ للجميع.

من هذا الجانب، ووفق هذه المقاربة، يجوز لنا اعتبار مشروع التّغيير الحضاريّ مشروعًا مَحلّيًّا ذا بُعد عالميّ، أو أنموذجًا مخصوصا ذا بُعد كونيّ. وبعبارة أخرى، يمكن اعتبار مسار التّغيير في تونس، ومسيرة إنجازها لمشروعها الحضاريّ، نموذجًا مصغّرًا لما ينبغي أن يتحقّق في المستوى العالميّ. وليس في ذلك مبالغة في الحكم ولا إفراط في المديح؛ بل إنّ الواقع ذاته يؤكّد هذا الرّأي. ذلك أنّ ما أُنجز في تونس - إلى حدّ اليوم - اعتمادًا على مشروع الرّئيس بن علي الشّامل، يمثّل - في العمق - صورة مصغّرة ممّا يوجد أو ينبغي أن يوجد في العالم. ويكفي، للاستدلال على ذلك، أن نشير مثلا إلى التّجربة الرّائعة في بساطتها وعمقها، المتمثّلة

في إحداث الصّندوق الوطنيّ للتّضامن، وما ولّده من مدّ تضامنيّ وحسّ مدنيّ وتجذير لقيمة التّآزر في المجتمع التّونسيّ، وما تبعه كذلك من إنشاء البنك الوطنيّ للتّضامن. إنّ هذه التّجربة الرّائدة التي مكّنت تونس من أن تُقصي ظلال الحرمان والاحتياج من كامل ربوعها، تستند في رأينا إلى مبدإ بسيط ولكنّه جدّ عميق، مفادُه أنّ جوهر الإنسان هو الخير، وأنّ سعادته من سعادة الآخرين. وهو مبدأ يُخاطب في الإنسان التّونسيّ بُعد الهويّة والأصالة، من خلال ارتباطه بجوهر الإنسان وبالشّريعة الإسلاميّة والحضارة العربيّة، وبُعد الحداثة والتّمدّن، من خلال ارتكازه على مبدإ التّآخي والعدالة الاجتماعيّة وروح المواطنة. وسواء، بعد ذلك، أن كان هذا التّضامن نابعًا من روح إسلاميّة تحضّ على الخير والتّكافل، أو من روح "حداثيّة" تؤمن بسموّ العمل الجمعيّاتيّ، أم كان نابعًا من كليهما، فإنّ النّتيجة واحدة، وهي أنّ جذوة التّضامن تزداد توقُّدًا، وحسّ التّكافل والتّآخي يزداد حيويّة وتجذّرًا. ويغنم المجتمع من ذلك مزيدًا من اللّحمة والمناعة والحريّة المسؤولة.

لذلك لم يكن من الغريب أن تتحوّل فكرة الصّندوق الوطنيّ للتّضامن – التّونسيّة لحمًا ودمًا – إلى فكرة عالميّة لقيت من التّرحاب أشدّه، وأن تولد فكرة الصّندوق العالميّ للتّضامن،

محوّلةً هذا المقترح النّبيل من الخصوصيّة إلى الكونيّة، مؤكّدة أنّ تونس قادرة على الإسهام والإضافة والإشعاع، وقادرة على أن تكون من ضمن "الأجدر والأقدر". وهو كذلك مثال يُبرز لنا سهولة ذلك الانتقال من المحلّيّة المحدودة إلى آفاق العالميّة الرّحبة، بفضل تأسُّس مشروع التّغيير على القيم الثّابتة، والمثل الخالدة، والمبادئ الإنسانيّة المشتركة.

ولا يقلّ اقتراح آليّات فضّ النّزاعات، الذي عرضته تونس على منظّمة الوحدة الإفريقيّة قيمة أو أهمّيّة. فهو يؤكّد تمسّك تونس بمنطق العدل والحوار واحترام المواثيق والعهود الدّوليّة، ويبرز تعلّقها بقيم السّلم والتّسامح والشّرعيّة. وهي قيم لا يمكن، من دونها، بناء عالم يقوم على التّعاون والتّبادل والأخذ والعطاء. ولعلّ عهد قرطاج للتّسامح، والميثاق الوطنيّ لا يخرجان، في رأينا، عن هذا الإطار من الإيمان الرّاسخ بإنسانيّة الإنسان والاعتماد على "الرّكن النّيّر" في أعماقه. فهما وغيرهما من المبادرات كلّها نماذج تونسيّة مرشّحة للتّصدير والاقتباس والاستلهام، نبعت من مشروع رائد، وتولّدت عن فكر يؤمن بالقيم الإنسانيّة النّبيلة، وبجوهر الإنسان النّاصع.

ذلك، في اعتقادنا ما يمثّل شرطًا أوّل للإشعاع الثّقافيّ العالميّ. وهو شرط اعتماد النّقاط المشرقة في مجال الخصوصيّة، والقيم الإنسانيّة الخالدة في الحضارة العربيّة

الإسلاميّة منطلقًا للإشعاع العالـميّ، بعد أن أشعّت – ولا تزال – محليًّا في مسار التّحوّل. ولقد عبّر الرّئيس بن علي في كلّ مناسبة عن اعتزاز تونس بذلك البُعد العربيّ الإسلاميّ الذي يمثّل أحد أبرز وجوه إشراقها وخصوصيّتها. من ذلك مثلا قوله: " **إنّ الثّقافة العربيّة التي نعتزّ جميعا بالانتماء إليها، من أعرق الثّقافات الكونيّة وأثراها، بتاريخها الزّاخر بالـمعارف، وسجلّها الحافل بالعلماء والـمبدعين، وبإسهاماتها في مختلف المجالات. وقد لعبت ثقافتنا العربيّة دورًا متميّزًا على مرّ العصور، فأثّرت وتأثّرت وتفاعلت مع محيطها القريب والبعيد، بما أبرز جوهرها القائم على الحوار والتّفتّح والتّسامح والتّضامن. ومثلما كانت في الـماضي والحاضر مصدر عطاء ومجال تواصُل بين الأمم والشّعوب، نودّ لها أن تكون كذلك في الـمستقبل** ".

بعبارة أخرى، فإنّ الخصوصيّة هي أوّل الطّريق إلى العالـميّة. لكنّها خصوصيّة مشروطة بشروط، ومحدّدة بحدود لا يمكن تخطّيها. ولقد حدّد الرّئيس بن علي تلك الخصوصيّات الثّقافيّة بما يكفي من الوضوح في قوله: " **فإنّ خصوصيّاتنا الثّقافيّة، الـمتمثّلة في السّلوك العمليّ والعقليّ والرّوحيّ، ستظلّ الـمعبّرة عن هويّة وعبقريّة شعبنا، بأبعادها العربيّة والإسلاميّة والإفريقيّة والـمتوسّطيّة**". على أنّه ينبغي

كذلك أن تكون تلك الخصوصيّة معتدلة أيضا ومتوازنة، أي أن تستند إلى "عقلانيّة" تقيها غائلة السّقوط في شقّيْ الإفراط أو التّفريط، وتحميها من خطر الغياب أو التّبعيّة: " **ولكنّ الخشية أن تتحوّل إرادة التّميّز - بعنوان الأصالة - إلى انغلاق يسلبنا الحضور وملكة المشاركة، أو إلى انفتاح ينحلّ بمقتضاه عقد الشّخصيّة التّونسيّة ويدخلنا دائرة التّبعيّة** ".

ينتج عن ذلك أنّ الخصوصيّة المنشودة، والمؤدّية إلى الإشعاع والإسهام في الحضارة الكونيّة، ينبغي أن تكون - في فكر الرّئيس بن علي - خصوصيّة الاعتدال، وخصوصيّة العقلانيّة الرّصينة، لتصبح، بفضل ذلك خصوصيّة التّميّز الحقّ، أي الخصوصيّة الواثقة، القادرة على تقديم الإضافة، وعلى الإسهام الفعليّ، لا تلك التي تكتفي بالتّمجيد الأجوف والتّغنّي الخاوي، بسبب الانغلاق والجمود وقصر النّظر. وهو ما يستلزم تظافر الجهود وتكاتف العزائم، لا بالنّسبة إلى المجتمع فحسب، بل كذلك بالنّسبة إلى المجال العربيّ الإسلاميّ كلّه. وهو ما أشار إليه الرّئيس بن علي بقوله: " **وإنّ علينا أن نعمل، لا فقط على المستوى الوطنيّ، بل على الصّعيد العربيّ والإسلاميّ، حتّى تكون العولمة مجالاً تتلاقح فيه مختلف الرّوافد الحضاريّة البشريّة، دون إقصاء أو تهميش لأحدها**". إنّ الانتساب إلى الموروث الإنسانيّ

المشترك، يكون بالمساهمة في إثراء رصيده الكونيّ، والتّفاعل مع مقوّماته من موقع المنتج لا المستهلك فحسب. والأمر يصبح أكثر تأكّدًا وإلحاحًا بالنّسبة إلى الحضارة العربيّة الإسلاميّة في ظلّ الظّروف الرّاهنة، وفي ظلّ التّقسيم السّاذج للعالم إلى قوى خير وقوى شرّ. لا مناص إذن من تظافر الجهود من قبل الجميع، وعلى وجه الخصوص جهود المثقّفين والمفكّرين والمختصّين في كلّ المجالات والقطاعات الفاعلة. بل إنّ حضارتنا مسلّحة بقيم ومثل ومبادئ تؤهّلها أكثر من غيرها للنّهوض بذلك الدّور المصيريّ، دور التّفكير والإنجاز لعولمة أكثر إنسانيّة وعدالة وخيرًا. فهي حضارة قامت على تقديس المعرفة واحترام الثّقافة والفكر والعلم. ولذلك فمن واجب اليوم، بل من المحتّم " **أن نرصد لهذا المخزون الهائل إمكانيّات مهمّة حفاظًا عليه وسعيا لإثرائه وتحديثه وتطويره** ". وما من شكّ أنّ مكاسبنا الحضاريّة ورصيدنا المعرفيّ وإمكاناتنا المتعدّدة والمتنوّعة تتيح لنا مجال التّفاعل المُجدي مع الثّقافات الأخرى، وتؤكّد قدرة ثقافتنا على التّألّق والإشعاع.

إنّها، إذن خصوصيّة من يحترم الأسلاف بتجاوُزهم، ويقدّر الأجداد بالإضافة إليهم وتحديث آرائهم وأفكارهم ومنجزاتهم، لتكون – على قِدَمها – مواكبة للظّروف، منصتة

إلى نبض العصر، منسجمة مع إيقاعه. فلا معنى لتراثٍ - مهما كان مجيدا - إن لم يكن قادرا على التّجدّد باستمرار؛ ولا قيمة لخصوصيّة - مهما كانت ثمينة زاخرة - إن اكتفت بالالتفاف في عباءة الـماضي. إنّ الخصوصيّة الحقّ تجدُّدٌ مستمرّ، وتحديث متواصل، وطرح لغبار الـماضي وقشور البالي، لكي يبقى الجوهر نقيًّا ساطعا منيرا. ولعلّ في إحياء مشروع التّغيير لذلك الجوهر الصّافي في التّراث - ممثّلاً في العقلانيّة الرّشيدة والاعتدال والتّضامن والتّسامح - وإكسائه إيّاه رداء الـمعاصرة وثوب الحداثة، ما يقدّم أوضح الأمثلة على ما ينبغي أن تكون عليه الخصوصيّة لكي تحقّق الإشعاع الـمنشود، وتُعانق الكونيّة الـمأمولة.

إنّ مشروع التّغيير الحضاريّ - من هذا الجانب - يعبّر عن وفائه للتّاريخ بمواصلة نهج التّميّز والإضافة فيه، وعن تمجيده للمـاضي بـمواصلة العطاء. فبلادنا - كمـا قـال الـرّئيس بن علي - " **كانت على مدى التّاريخ منارة مضيئة في مختلف مجالات الفكر والـمعرفة والفنون والآداب، نحتت فيها الأجيال الـمتعاقبة منذ عهود القرطاجنّيّين والرّومان، ومن العهد العربيّ الإسلاميّ إلى اليوم، مقوّمات شخصيّتنا الوطنيّة التي نعتزّ بها، ونعمل على ترسيخها في نفوس ناشئتنا ودعم مختلف أبعادها وتعزيزها** ".

ينتج عن ذلك أنّ الخصوصيّة الطّامحة إلى العالـميّة، ينبغي أن تكون إضافة مستمرّة. بل إنّ الحضارات العظيمة والثّقافات الكبرى تصبح مطالبة بمزيد من الإضافة بقدر أهمّيّة تاريخها ومجد ماضيها، وإلاّ خبا بريق إشعاعها لأنّها عجزت عن النّهوض بأمانة ذلك الإرث الثّقيل بمجده. وهو ما يصحّ بالنّسبة إلى تونس التي كانت، على مدى تاريخها، " **منارة ثقافيّة أشعّت على الـمتوسّط من قرطاج إلى القيروان وتونس، وفضاءً حضاريًّا رحبًا تفاعلت فيه الإبداعات والتّجارب الإنسانيّة** "، والتي ستظلّ " **بمكانتها الـمتميّزة ومراجعها الأصيلة، أرضًا للحوار الحضاريّ والتّفاعل الثّقافيّ والإسهام الخصب في إثراء التّراث الثّقافيّ للبشريّة** ".

تلك، إذن، مسؤوليّة هذا البلد الذي كان دائما بلد العلم والـمعرفة، وموطن الفنون التي يرتقي بها العمران البشريّ. وهي مسؤوليّة تزداد ثقلاً ونُبلاً، بقدر ازدياد قيمة ذلك الـماضي وثرائه. إنّها مسؤوليّة بقاء تونس دوما " **مهدًا للتّنوير والتّحديث والابتكار، ومنبتا للعلماء وأهل الفكر والثّقافة، بموقعها الـمتميّز في الثّقافة العربيّة الإسلاميّة، ومكانتها الـمرموقة في فضاء الإبداع الـمتوسّطيّ، وإسهاماتها على السّاحة الإفريقيّة وبتفتّحها على مجتمعات الغرب والشّرق من أوروبا إلى أمريكا وآسيا** ".

إلاّ أنّ الخصوصيّة، مهما كان تميّزها وإسهامها، تبقى قاصرة، والأصالة، مهما بلغت درجة إضافتها وإبداعها، تبقى مبتورة، ما لم تتّصل بالطّرف الثّاني من المُعادلة التي ركّز عليها مشروع التّغيير؛ ونعني بذلك التّفتّح على العالم، والسّير على إيقاع العصر المتسارع. وهو عصر لم يعُد فيه مكان للمتباطئ أو المتفرّج أو المنعزل. فلقد علا شأن التّكنولوجيا والمعلوماتيّة، وهيمنت الثّورة الاتّصاليّة على جميع جوانب الحياة وتفاصيلها، حتّى غدت شعار العصر وعنوان التّقدّم، وجسر الرّقيّ والنّموّ. ولذلك فإنّ الواجب يقتضي " **التّحلّي بالجرأة اللاّزمة لمواكبة الثّورة التّكنولوجيّة والثقافيّة العالميّة لاستيعابها وتطويعها، وشحذ الهمم للمشاركة فيها، والتهيّؤ الفكريّ والنّفسيّ والأخلاقيّ لها، خارج دائرة الانبهار والاقتداء، وفي إطار التّواصل المتكافئ المُفضي إلى التّجدّد النّوعيّ** ".

إنّ الاعتماد على الخصوصيّة وحدها – مهما كانت درجة طرافتها وتميّزها – يبقى، إذن، حلاًّ منقوصًا طالما لم يعضده استيعاب كامل لوسائل الإشعاع التّكنولوجيّ وأدوات الانتشار الاتّصاليّة، بل وتمكّنٌ منها إلى حدّ الابتكار فيها والإضافة إلى

قدراتها وإمكانات الاستغلال فيها. ذلك أنّ هذه الوسائل أصبحت شرطا لازما لنشر الأفكار والمنتوجات، وتقديم صورة مثلى عن الوطن. ويكفي أن نشير، في هذا المجال، إلى أهميّة تلك الوسائل في التّعريف بالإنتاج الاقتصاديّ أو الثّقافيّ أو السّياحيّ، لندرك أنّها أصبحت شرطًا جوهريّا وضرورة حيويّة لا يتحقّق من دونها إشعاع.

لهذا السّبب أكّد الرّئيس بن علي على الأهمّيّة القصوى لهذه الوسائل والأدوات في مجال التّصنيع الثّقافيّ خاصّة. ذلك أنّ الاستثمار في مجال الثّقافة أصبح اليوم مقوّمًا أساسيّا لرفع تحدّيات المنافسة ورهانات العولمة، وعاملاً أساسيًّا من عوامل قوّة الشّعوب وقدرة الدّول على النّفاذ إلى الأسواق العالميّة. وهو يعبّر عن ذلك بقوله: " **إنّ دراسة مكامن الاقتدار في العلاقات التّجاريّة الدّوليّة في عصر التّفتّح والاتّصال والتّشابك، تُبيّن أنّ الحضور الثّقافيّ يعزّز الكفاءة الاقتصاديّة، ويخلق الإقبال على سلعة بلد دون آخر. فإدراك المستهلك لحاجاته، ونظرته إلى المنتوج والخدمات، وإقباله عليها واختياره لها، وراءه دائما استعداد وقيم ومعايير ورؤى تَخلُقها الثّقافة. فلا غلبة في ساحة المنافسة الاقتصاديّة بدون حضور ثقافيّ فاعل** ".

لا بدّ، إذن من الإيمان الرّاسخ بأنّ كسب الرّهان، والنّجاح في المنافسة يمرّ حتمًا عبر النّجاح في دخول مرحلة الإنتاج الثّقافيّ القابل للتّسويق في الخارج، وذلك باستحداث صناعات ثقافيّة ناجعة فعّالة. ولهذا السّبب بالتّحديد اتّخذ الرّئيس بن علي من الاستثمار في المعرفة محورًا أساسيّا من محاور برنامجه المستقبليّ، وحرص على تعهّد المنظومة التّربويّة بالمراجعة والإصلاح، واتّخذ من الإجراءات والقرارات، وقرّر من الحوافز والتّشجيعات ما من شأنه أن يتيح أكبر عدد من الفرص للاستفادة من تقنيات المعلوماتيّة والاتّصال " **حتّى تنخرط ثقافتنا بجدارة في عصرها، وتكتسب عناصر القوّة اللاّزمة للتّألّق والإشعاع** ".

على أنّ استحداث الصّناعات الثّقافيّة النّاجعة، ودخول مرحلة الإنتاج الثّقافيّ القابل للتّسويق يحتاجان إلى شرطين جوهريّين لتحققهما: وهما إنتاج المضامين وتطوير وسائل الاتّصال الحديثة. فلقد أصبح لهذه الأخيرة من التّأثير والسّطوة ما يجعلها مُتحكّمة في تفكير الإنسان وسلوكه توجِّهُهما حسب رغباتها ومصالحها. بل إنّه ليجوز أن نعتبر هذا العصر عصر الصّورة التي أصبحت أهمّ الوسائل المؤثّرة في الثّقافة والاقتصاد والسّياسة، فضلاً عن السّلوك والتّصرّف. ولذلك، فإنّه من الحتميّ استغلال هذه التّقنيات الجديدة

الهائلة لتوظيفها التّوظيف الأمثل في مقاصد نبيلة، ولاعتمادها ركيزة من الرّكائز الأساسيّة في تأسيس أيّ مقاربة ثقافيّة. وهو ما تجلّى في حرص الرّئيس بن علي على العناية بنشر تلك الوسائل والتّقنيات واستيعابها، وإحكام استغلالها للإنتاج ونشر المعلومات والمعارف والعلوم وإشاعتها بين الأفراد والجماعات، بما يساعدهم على الإسهام في الحركيّة الثّقافيّة العالميّة. بل إنّ ما يشهده العالم اليوم من عدد لا يحصى من القنوات الفضائيّة، جعل مقولة الحدود الفكريّة والثّقافيّة تصبح لاغية. وهو ما يزيد الرّهان الثّقافيّ خطورة، ويجعل رفعه أكثر تأكّدًا وضرورة، بسبب ارتباطه الشّديد بتوفير تلك الوسائل المتطوّرة وبالتّحكّم فيها، ممّا يجعل التّحكّم فيها هو مفتاح المنافسة في هذا المجال الحيويّ. ذلك أيضا ما حدا بالرّئيس بن علي إلى عدم الاكتفاء بالقضاء على مناطق الظّلّ الثّقافيّ نهائيّا بتونس، بفضل اقتحام ثقافة التّغيير لكلّ المواقع والمجالات، بل حرص كذلك على دعم القطاع السّمعيّ البصريّ بما يمكّنه من كسب الرّهان ورفع التّحدّي المتّصلين بهذا الفضاء الاتّصاليّ المعولم، مُعلنًا: **"فإنّنا مدعوّون، إضافة إلى ذلك، إلى دعم القطاع السّمعيّ البصريّ، لما للصّوت والصّورة من أثر في صياغة كيان الفرد والمجتمع،**

ولـما نلحظه اليوم من سطوة البثّ التّلفزيّ وقدرته على صياغة الإنسان وتحديد قيمه وتكييف سلوكه".

الخصوصيّة الـمُبدعة، والحضور الفاعل في الفضاء الاتّصاليّ الـمعولم هما إذن شرطا الإشعاع، وبفضلهما تستحيل العولـمة من كابوس يُرعب الـمتخاذلين والعاجزين، إلى سوق ثقافيّة واسعة يتنافس فيها كلّ من امتلك القدرة على استيعاب وسائل الإعلام والاتّصال، وعلى التّمكّن من الخدمات التّكنولوجيّة الـمستحدثة وما يرافقها من مسالك جديدة للإنتاج والتّسويق والاستهلاك. وإذّاك يكون بمستطاع الحضارات الـمختلفة أن تعرض أنموذجها الثقافيّ، فاسحة المجال بذلك لحوار ثقافيّ أصيل لا هيمنة فيه ولا تسلّط.

إنّ هذا الـمنظور الجديد للثقافة، وارتباطه الـمتين بالوسائل التّكنولوجيّة الـمستحدثة يطرح، بدوره، قضايا جديدة لا بدّ من الوعي بها والتّصدّي لها لكسب معركة الامتياز. ولعلّ إحدى أخطر هذه القضايا مسألة الـملكيّة الفكريّة الـمتولّدة عن دخول صناعة الكتاب الثّقافيّة مرحلة الإنتاج متعدّد الوسائط. وهي مسألة تتّصل اتّصالا مباشرا بحقوق الإنسان، وتمثّل عنصرا أساسيّا من عناصر الـمقاربة الشّموليّة لها. وفي هذا الـمجال أيضا تتجلّى طرافة الـمقاربة التّونسيّة، وجِدّة رؤيتها وحداثة فكرها ونظرتها الاستشرافيّة

الدّقيقة. فلقد سارع الرّئيس بن علي بوضع الآليّات الضّروريّة لـمواجهة الـمخلّفات السّلبيّة لهذه الـمسألة، والمحافظة على حـقّ كـلّ مبـدع في ملكيّـة إبـداعـه. ولقـد نتـج عن ذلك أنّنـا " **توفّقنا إلى وضع منظومة تشريعيّة متطوّرة، وآليّات تنفيذ ناجعة أهّلت بلادنا لأن تصبح رائدة في محيطها الإقليميّ، وأن تكون نموذجا ومنوالا يُحتذى حسب تصنيف الـمنظمة العالـميّة للملكيّة الفكريّة** ".

أمّا إنتاج الـمضامين، فيرتبط ارتباطا وثيقا بالتّحوّلات العالـميّة، باعتباره مُتولّدا عن الآفاق التي فتحتها الثّورة التّكنولوجيّة والاتّصاليّة، ومن أهمّها مجال الاقتصاد اللاّماديّ. وهو ما يجعل إنتاج الـمضامين اليوم صناعة إستراتيجيّة، وعاملا جوهريّا من عوامل تحقيق الحضور والفاعليّة، ونجاح الانخراط في الاقتصاد العالـميّ. فهذا الأخير قد تحوّل – في جزء كبير منه – إلى اقتصاد لا ماديّ، يقوم أساسا على تبادل الـمعلومات والأفكار والـمعارف. وتلك فرصة فريدة أمام الـمثقّفين والـمبدعين لإرساء حوارا ثقافيّ عالـميّ يتجاوز الحدود والـمسافات، ومثال آخر يبرز البعد الاستشرافيّ لـمشروع التّغيير الحضاريّ، وريادته الحداثيّة وإشعاعه الثّقافيّ. وقد عبّر رئيس الدّولة عن ذلك بقوله: " **ولـمّا كنّا نسعى دائما إلى انصهار ثقافتنا في الفضاء الاتّصاليّ الـمعولـم،**

والاستفادة ممّا تتيحه الثّورة التّكنولوجيّة الحديثة من فرص، فقد أذنّا بوضع خطّة شاملة لتعميم ربط المكتبات والفضاءات الثّقافيّة بشبكة الأنترنات، إلى جانب ما أُنجز لفائدة المؤسّسات التّربويّة في كافّة أنحاء الجمهوريّة ".

وبذلك، فإنّ إنتاج المضامين والحضور في الفضاء الاتّصاليّ المعولم يحققان غايتين أساسيّتين هما مراعاة الخصوصيّات الوطنيّة وتحصينها ضدّ التّحجّر والتّلاشي، ومواكبة التّحوّلات العالميّة بما يسهم في الإشعاع الثّقافيّ الضّروريّ لكسب رهان العولمة.

* الأنموذج الثّقافيّ التّونسيّ: التّواصل الإنسانيّ المتضامن

هكذا تتظافر الخصوصيّة المبدعة، والانخراط الفاعل في المنظومة الاتّصاليّة العالميّة لتحقيق الإشعاعِ الثّقافيّ الذي جعل منه مشروع التّغيير غاية متأكّدة وهدفًا ملحًّا يحقّق الإشعاع الاقتصاديّ، ومن ثمّ الإشعاع الحضاريّ الذي يُبوّئ تونس المكانة التي تستحقّها في عالم اليوم والغد. وفي تظافرهما تتحقّق ثنائيّة الأصالة والتّفتّح التي مثّلت ركنا أساسيّا من أركان مشروع التّغيير الحضاريّ، وتمثّل مفتاح الولوج إلى مجال الإشعاع الحضاريّ المنشود. والأمر لا يعني تونس وحدها، بل يشمل الفضاء العربيّ الإسلاميّ كلّه، لأنّ

الأنموذج الثّقافيّ الذي تقترحه تونس التّغيير على العالم، أنموذج حضاريّ شامل يحتضن البُعد الوطنيّ مثلما يحتضن كذلك البُعد العربيّ والإسلاميّ، ومن ورائهما بُعدًا إفريقيّا ومتوسّطيّا؛ وذلك ما يجعل منه بالفعل أنموذجا تقترحه تونس على العالم. فبقدر الجهد المبذول في نشر الثّقافة داخل أرجاء الوطن كلّها، يحرص مشروع التّغيير على التّعريف بالثّقافة التّونسيّة ورصيدها الحضاريّ الزّاخر، الممتدّ على آلاف السّنين داخل أرجاء العالم كذلك، بما يتضمّنه من خصوصيّة مبدعة، ومن إسهام في الحضارة الإنسانيّة، وبما يعبّر عنه من قيم التّفتّح والتّسامح والعقلانيّة والاعتدال، أي تلك القيم التي غدت ميزة أساسيّة من ميزات الثّقافة التّونسيّة.

ويعتمد مشروع التّغيير الحضاريّ في ذلك على العامل التّكنولوجيّ المهيمن على العالم، والمُولّد لأنماط متقاربة في السّلوك والتّفكير، والمُوحّد لفروع العلم والمعارف. على أنّ هذا الاعتماد ليس اعتماد العاجز المتّكل ولا اعتماد المُقلّد المُحاكي، بل هو اعتماد المُستوعب المُتحكّم القادر على الإضافة. وهو ما امتازت به تونس إلى حدّ أنّه وقع اختيارها لتنظيم القمّة العالميّة لمجتمع المعلومات التي ستُنظّم مرحلتها الثّانية بها في نوفمبر 2005. وفي هذا الاختيار ما فيه

من الدّلالة على ما بلغته تونس من تطوّر تكنولوجيّ ومعلوماتيّ واتّصاليّ.

ذلك ما أهّل تونس لتقديم رؤيتها المخصوصة لعولمة بديلة تقوم بالأساس على الحوار والتّفاهم والتّسامح. وهي رؤية تعتمد على مقاربة ثقافيّة بالمعنى العميق والشّامل للثّقافة، تعتبر التّبادل الثّقافيّ جوهر العلاقات بين الشّعوب، لأنّ فيه تعزيزا للتّضامن والتّعايش السّلميّ والتّعاون البنّاء بينها، بما يدعم التّفاهم والتّسامح بين المجتمعات، والتّلاقح المُثري بين الحضارات والثّقافات. ولن يؤدّي ذلك، بالتّأكيد إلاّ إلى مزيد من الخير والعدل للبشريّة، ومزيد من إنسانيّة الإنسان وشرف كيانه. إنّ الرّئيس بن علي يؤمن بأنّ " **بناء المستقبل على قواعد سليمة من الحوار والتّفاهم الثّقافيّ بين الحضارات، من شأنه أن يحقّق الأمن والاستقرار والازدهار للأجيال المقبلة، ويدعم التّعاون والتّضامن بين الشّعوب، ممّا يُثري حاضرنا بمناهل الماضي المستنيرة من كلّ الثّقافات والمجتمعات** ".

إنّ حرص الرّئيس بن علي على تحقيق هذا الإشعاع الثّقافيّ عالميّا، تحدوه رغبة صادقة وطموح راسخ في إرساء دعائم تلك العولمة "المؤنسنة" السّاعية إلى الخير والسّلم

والرّقيّ للبشريّة كلّها. ومن هذا الجانب يُعانق الـمشروع التّونسيّ آفاق الكونيّة، ويتقدّم إلى العالم بوصفه أنموذجا ثقافيّا ثابت الأركان متكامل الجوانب والأبعاد، قائما على احترام الذّات البشريّة. ولهذا السّبب كان حرص رئيس الدّولة الدّائم على تأمين حضور تونس الثّقافيّ خارج الحدود، من أجل نشر ذلك الأنموذج والتّعريف به والدّعوة إليه. ففيه تتجلّى قدرة التّونسيّ على التّفتّح واستيعاب الثّقافات الإنسانيّة، كما تتجلّى قدرته على التّمسّك بهويّته والتّعلّق بأصالته، وتطويره الدّائم للعناصر الـمشعّة في تراثه الزّاخر. وبواسطته، كذلك، يتحقّق الأمن الثّقافيّ الذي يعتبره الرّئيس بن علي لا يقلّ قيمة عن الأمن الغذائيّ، عبر الانتقال من مرحلة " الاكتفاء الاستهلاكيّ" إلى طور "الإنتاج التّصديريّ".

إنّ تونس التي حقّقت تحوُّلها - وما زالت - بامتياز واقتدار، تعتبر نفسها مسؤولة كذلك عن إحلال العدل والسّلم والنّموّ في العالم، ومؤمَّنة على تقديم نموذجها الـمتميّز للعالم، من أجل إقرار عولـمة تروم الخير للإنسانيّة. وتلك الـمسؤوليّة نابعة من موقعها الجغرافيّ ووزنها السّياسيّ ومن إرثها الحضاريّ الذي جعلها دوما همزة الوصل بين الحضارات، وجسر العبور والتّفاعل بين الثّقافات، وصوت الحكمة والاعتدال وسط ضجيج النّزاعات والتّوتّرات. ويتجلّى ذلك في

العدد الكبير من الـمبادرات الّتي اتّخذها الرّئيس بن علي، مُبرزا بذلك إيمانه الرّاسخ بنبل تلك الـمسؤوليّة التاريخيّة. ففي احتفالات تونس، بمناسبة اختيارها عاصمة ثقافيّة دوليّة، أولى أهمّيّة بالغة للأبعاد العربيّة والـمتوسّطيّة والعالـميّة، وبنى برامج الاحتفالات على ثلاثيّة "التّفاعل الـمتفتّح" و"الإنتاج الـمبدع" و"التّواصل الإنسانيّ الـمتضامن". كما سارع إلى الانخراط في العشريّة الدّوليّة للتّنمية الثّقافيّة، القائمة على تكريس التّسامح والحوار الحضاريّ وتلازُم الأبعاد الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثّقافيّة. ولقد عبّر عن ذلك الهمّ الإنسانيّ النّبيل بقوله: **" وإذ نلتقي مع قوى الخير والتّفتّح في العالم لتحقيق هذه الأهداف، فإنّنا ماضون في سعينا إلى تكريس الأبعاد الإنسانيّة في مستوى العلاقات بين الشّعوب، ونشر التّفاهم بينها، بما يحفظ السّلم والطّمأنينة، ويتجاوب مع طموحات البشريّة في كلّ أنحاء العالم".**

ولا بدّ، في هذا الصّدد، من التّوقّف عند الرّموز الدّالّة على ذلك الحرص على الارتقاء بالأنموذج التّونسيّ إلى مصافّ الكونيّة، ليصبح بذلك أنموذج عولـمة بديلة تجمع ولا تفرّق، وتوحّد ولا تُقصي. من ذلك، مثلا، الـمبادرات الـمتعدّدة السّاعية إلى تكثيف الحوار بين الحضارات، بدءًا من "عهد قرطاج للتّسامح"، وبعث "كرسيّ الحوار بين الحضارات"،

واحتضان تونس لعدد لا يحصى من النّدوات الدّوليّة الهامّة في هذا المجال، وبعث "مركز قرطاج لحوار الحضارات" "الذي يكون فضاء دوليّا مفتوحا بين الأفراد والجماعات والأديان والثّقافات، في هذا الوقت الذي يحتاج فيه العالم إلى بقاء العلاقات الإنسانيّة على القيم المشتركة كالتّفاهم والتّسامح والتّضامن، ومزيد تكريسها بين البشر كافّة".

ولعلّ أروع الرّموز الدّالّة، في اعتقادنا، المُبرز للمشروع الثّقافيّ التّونسيّ، والمُختزل لكافّة جوانبه وقيمه ومبادئه، يتجلّى - بالإضافة إلى كلّ ما سبق وأمكن لنا الإشارة إليه - في الاحتفال بمرور ثمانية قرون على وفاة الفيلسوف ابن رشد، سنة 1998. ولقد كان لتونس - منذ نوفمبر 1992 - شرف الدّعوة إلى الاحتفال بذكرى وفاة هذا العَلَم الشّامخ في الحضارة الإنسانيّة، خلال انعقاد الدّورة السّابعة والعشرين للمؤتمر العامّ لليونسكو.

فابن رشد مثل رائع، ونموذج فريد في الأصالة والتّفتّح، استطاع أن يكون رمزًا متألّقا للتّوفيق بين العقل والنّقل، وصورة مشعّة للفكر المستنير والهويّة الرّاسخة المتفتّحة. وهو كذلك أنموذج للنّزعة الإنسانيّة التي تنشد الخير للجميع، من خلال سعيها الدّائب إلى تأسيس "المدينة الفاضلة". وهو - لكلّ هذه الخصال - يتّفق مع الخصائص المميّزة للثّقافة

التّونسيّة، خصائص التّوفيق النّاجح بين الأصالة المعتزّة، والعقلانيّة المتبصّرة، والتّفتّح الرّصين، وخصائص الإيمان بشرف الإنسان ونُبل وجوده. واحتفال تونس بهذا العلم الفذّ تأكيد على إيمانها بتلك القيم والفضائل، وسعيها إلى نشرها في مستوى العالم، لتكون نبراسا للإنسانيّة تهتدي بها في مسيرتها المتواصلة. ولقد لخّص الرّئيس بن علي تلك المعاني العميقة في قوله: " **وإنّ التّباحث في فكر ابن رشد، وتعميق النّظر في رؤيته الفلسفيّة في هذا العصر، وفي خضمّ التّحوّلات الكبرى التي تعيشها الإنسانيّة، تجسيم لمعان كبرى، وإثراء متجدّد للعقل المستنير. فهو رمز للتّلاقح الفكريّ بين الحضارات، والتّآلف المطمئنّ بين الأبعاد الفلسفيّة والعلميّة والدّينيّة للوجود البشريّ. كما أنّه، في نظرنا، أكبر جسر استحكمت به الرّوابط وتعمّقت – في هذه الجهة من العالم – بين التّراث اليونانيّ والعربيّ الإسلاميّ من جهة، وبين النّهضة التي عرفها الغرب منذ أواخر العصر الوسيط من جهة أخرى** ".

هكذا يتجلّى الأنموذج الثّقافيّ الذي تتقدّم به تونس إلى العالم كلّه، بعد أن أثبت نجاعته على الأرض التّونسيّة. أنموذج التّوفيق النّاجح بين الأصالة والتّفتّح. أنموذج الانصهار الموفّق بين الخصوصيّة والكونيّة، والتّكامل بين البُعد الرّوحيّ

والبُعد العقلانيّ. أنموذج الثّقافة الشّاملة القائمة على تكامل الأبعاد وتظافر الجوانب. أنموذج المراهنة على الإنسان، والإيمان بقيم البشريّة الخالدة المشتركة التي تبقى، في النّهاية، أصل كلّ مشروع، ومنبع كلّ رؤية. أنموذج يبدو بمثابة الضّوء السّاطع وسط ظلمة أعاصير عولمة هوجاء تهدّد الإنسانيّة في أعزّ مكوّناتها وأجمل قيمها، بل تهدّد وجودها.

تلك مسؤوليّة جسيمة، ودور بالغ الأهمّيّة، لا ينهض بهما إلاّ من استند إلى حضارة عظيمة وتراث زاخر، واختار طريق الخير والعدل، والتّفتّح والتّسامح، وارتضى الرّقيّ والسّموّ، فحقّق بذلك شرف الإنسان الأسنى.

وبعد، فهل من باب الصّدفة أن تكون تونس ملتقى الحضارات والثّقافات ؟ هل من باب الصّدفة أن تنتمي إلى هذا الفضاء المتوسّطيّ الذي ارتهنت به البشريّة منذ ظهورها، فكان مهبط الدّيانات، وموطن الفلسفات، ومنطلق كلّ النّظريّات والأفكار التي غيّرت مسار الإنسانيّة ؟ ألا يُحمّل ذلك سكّان هذا الحوض مسؤوليّة جسيمة، هي مسؤوليّة اقتراح البديل لعولمة توشك أن تتحوّل إلى نقمة، وتقديم نموذج يعيد للعالم توازُنه، وللبشريّة أملها في غد أجمل وأكثر إشراقا ؟

بلى ! والأمر أكثر إلحاحًا في هذه المرحلة التي يمكن نعتُها بكونها فترة "انعدام الجاذبيّة الثّقافيّة". بل لعلّها أن تكون فرصة لتصحيح الأوضاع، وإعادة التّوازن، واستعادة الأمل الإنسانيّ. ولقد كانت تونس مُبادرة رائدة في هذا المجال النّبيل، لتؤكّد من جديد أنّها تبقى صوت الاعتدال والتّوازن، وصوت الحكمة والرّؤية المتبصّرة، ولتقيم الدّليل على إرادتها الرّاسخة في أن تكون "عاصمة دائمة للثّقافة".

ولسوف تكون كذلك، بالتّأكيد، لأنّه "على قدر أهل العزم تأتي العزائم".

مكانة الثّقافة
في
مشروع التّغيير

« ومن الوفاء للعهد والبرّ بهذا الوطن والولاء إلى رايته، أن ينصرف الجميع إلى الجهد والعطاء في ضوء هذه القيم السّامية.فبذلك فقط نحقّق طموحاتنا، ونتقدّم إلى الـمستقبل بثبات وثقة. وما ذلك بعزيز على شعب تاريخه مليءٌ خَبَرا، ثريّ عِبَرا ».

من خطاب سيادة رئيس
الجمهوريّة
في الاحتفال باليوم الوطنـيّ
للثّقافة

14 جانفي 1997

تحتلّ الثّقافة في مشروع التّغيير مكانة متميّزة وأهمّيّة بالغة تجعل منها واسطة العقد ومركز التّقاطع والتّلاقي بين مختلف جوانبه وأبعاده .بل لعلّ الثّقافة أن تكون حاضنة المشروع بأكمله، لأنّه يمثّل مِهادها الفكريّ وإطارها المرجعيّ، منه تستقي مقوّماتها وتستلهم أسسها، فتُمثّل، تبعًا لذلك غايته البعيدة، على أساس أنّ الإنسان -بوصفه كائنا ثقافيّا -هو غاية التّغيير وهدف التّحوّل الأسمى .

وبذلك يمكن القول بأنّ مشروع التّغيير الحضاريّ - في جوهره -مشروع ثقافيّ فكريّ، لأنّه يهدف إلى نحت كيان الإنسان المنشود، وتنشئة المواطن المثاليّ القادر على النّهوض بأعباء ذلك المشروع ذاته استيعابًا لمبادئه وقيمه، وإنجازًا لأهدافه، وإعدادًا لِغدِه بإيمانه بالطّموح الدّائم، والتّجاوز المستمرّ نحو الأفضل والأرقى.

من أجل ذلك، اعتبر الرّئيس بن علي الثّقافةَ، منذ فجر التّغيير، ركنًا من أركان مشروعه الإصلاحيّ، وسندًا للمسار التّنمويّ، وأداة فعّالة في تكريس القيم الوطنيّة ونشر الوعي المدنيّ، وإذكاء جذوة التّطلّع إلى الأفضل .وقد تأتّى هذا الاعتبار السّامي لمكانة الثّقافة ودورها، من اقتناعه بأنّ **" التّغيير الحضاريّ الذي ننجزه، أقدرُ على صياغة المجتمع الجديد، متى استند إلى ثقافة واعية راقية"** .بل إنّ الرّئيس

بن علي قد عبّر في عديد المناسبات عن تلك الرّؤية السّامية للثّقافة، وأكّد على كونها تمثّل سند التّغيير ودعامته، بل شرطه الأساسيّ، إذ لا يمكن لأيّ مشروع سياسيّ أن يُوجد ويُنجَز في غياب رؤية فكريّة أو مشروع ثقافيّ يُوازيه ويُسايره، هذا إن لم يسبقه ويُبشّر به.

بذلك يكون صانع التّغيير قد أعلن بجلاء ووضوح التّلاحُمَ العضويّ، والانصهار التّامّ بين السّياسيّ والثّقافيّ .وتبعا لذلك، حرص منذ فجر التّحوّل على النّهوض بمهمّة إنقاذ البلاد وإصلاح الأوضاع، مُحمَّلاً بمشروع حضاريّ متناسق الأبعاد، متكامل الجوانب، واضح الرّؤية، يُراعي مختلف مكوّنات الإنسان وظروف المجتمع والتّاريخ بوجهَيْه الوطنيّ والعالميّ . وهو، بالتّحديد، مشروع يمثّل **" الإطار المرجعيّ لثقافة العهد الجديد"**. ولأجل ذلك، كان على الثّقافة الجديدة أن تأتي على قدر اتّساع إطارها المرجعيّ وشموله، فتهتمّ مثله بجميع القطاعات، وتبحث في طرق التّنشيط والتّصنيع والتّسويق والانتشار خارج الحدود .ومثلما كان المشروع الحضاريّ -في تصوّر الرّئيس بن علي ثلاثيّ الأبعاد، كان على الثقافة الجديدة أن تستند كذلك إلى أسس ثلاثة، فتكون مرتبطة بالتّراث، مستندة إلى الحاضر، متطلّعة إلى المستقبل.

بذلك ينصهر مشروع التّغيير والثّقافة الجديدة لكي يُصبحا مشروعًا واحدًا ذا وجهَيْن متلازمين لا غنى لأحدهما عن الآخر، حتّى أنّه " **لا تغيير بدون ثقافة تُحيي وتُذكي القيم الحضاريّة والوطنيّة، وتتمثّل قيم العصر وتشارك في إخصابها بالخصوصيّات الوطنية، وتنشر بين النّاس إرادة الحياة، وترسّخ فيهم الوعي بضرورة الإضافة والإبداع**".

*** *ثقافة جديدة لمشروع جديد***

إنّ هذا الوعي الدّقيق بخصائص الثّقافة الجديدة التي جاء بها التّحوّل، وجعل مشروعه الحضاريّ إطارًا مرجعيًّا لها، هو الذي يمنحها تلك المكانة المتميّزة ضمن مشروع الرّئيس بن علي، ويُكسبها تلك الخصائص والمميّزات الواضحة التي حرص رئيس الدّولة عل التّذكير بها في كلّ مناسبة. وهو الذي يجعل منها كذلك " **ثقافة أصيلة متجدّدة** " عمل على أن يهيّء لها كلّ الأسباب التي تُنعشها وتُثريها، بما حوّل كلّ قرار أو إنجاز إلى حدث ثقافيّ حقيقيّ. لقد كان إيمان الرّئيس بن علي – وما زال – عميقا بأنّ " **توفير الظّروف الموضوعيّة للبيئة الثّقافيّة هو الكفيل بتحقيق التّحوّل الثّقافيّ، المُسهم في التّطوّر النّوعيّ الذي يعيشه مجتمعنا** "، وبأنّ خطاب التّغيير يهدف إلى إنشاء ثقافة أصيلة قويّة قادرة على

المنافسة والبقاء والإسهام، في ساحة عالميّة صار فيها صراع الثّقافات أحد أشدّ أشكال التّحدّي المعاصرة. ذلك ما يؤكد ارتباط نجاح المشروع الحضاريّ بالنّجاح في تأسيس الثّقافة الجديدة التي جاء بها التّحوّل، إذ " **بقدر توفقنا في بناء ثقافتنا الجديدة، يكون نجاحنا في نحت مجتمعنا الجديد ومؤسّساتنا الضّامنة لتوازُنه واعتداله واستمراره** ".

هذا الانصهار الكامل بين مشروع التّغيير الحضاريّ وبين الثّقافة يؤكّد ما ذهبنا إليه من كون الثّقافة تمثّل واسطة العقد في المشروع. فالمشروع ذاته يؤسّس لمنظومة فكريّة تتداخل فيها الأبعاد وتترابط، بحيث تكوّن بناءً مكتملا ومُتكامِلاً لا نستطيع أن نفصل فيه بين جانب وآخر أو بين بُعد وآخر. ذلك أنّ المنظومة الفكريّة التي تحضن مشروع التّغيير تصل الثّقافة بالتّربية والعلوم والتّنمية. وتبعًا لذلك، فإنّ البُعد الثّقافيّ يصبح - داخل تلك المنظومة - حاضرًا في جميع أركان المشروع وأسسه، إلى حدّ أنّ كلّ بُعد منه يحتاج إلى ثقافةٍ ما، أو لنَقُلْ إنّ كلّ ركن من أركانه يستحيل ثقافة بشكلٍ ما، لا فرق في ذلك بين السّياسيّ والاجتماعيّ والاقتصاديّ والتّربويّ. ولقد عبّر الرّئيس بن علي عن ذلك بشكل واضح في قوله: " **وإنّ المستقبل الثّقافيّ رهين تنمية الموارد البشريّة، بتعميم التّعليم، وتنشئة الأجيال على قيم**

العمل والخير والتّضامن والتّفتّح ومحو الأميّة، وتوظيف الكفاءات المقتدرة على نشر القيم والمعارف، وتطوير مسالك تداوُل الإنتاج الثّقافيّ ونشره على أوسع نطاق، وتعزيز حرّية التّعبير، وإرساء أساليب الحوار، وترسيخ مبادئ حقوق الإنسان، وتأصيل قيم الحداثة في صيرورتها الدّائمة ".

إنّ هذه العيّنة من أقوال رئيس الدّولة – وغيرها كثير – تُبرز بجلاء اتّساع مفهوم الثّقافة واتّصاله بكافّة أركان المشروع الحضاريّ للتّحوّل، بما يطرح السّؤال المركزيّ السّابق لكلّ إنجاز: من أين تكون البداية ؟ بل لعلّ السّؤال يزداد أهمّيّة إذا ما تذكّرنا أنّ تونس التّغيير قد اختارت الطّريق الأصعب في كلّ إنجاز حضاريّ بمثل هذه الأهمّيّة. وتلك سمات المشاريع الكبرى وميزة الشّعوب المتأصّلة والحضارات المجيدة. فكما أنّ مشروع الرّئيس بن علي لم يُغلّب في الإنسان جانبًا على آخر، ولم يُفضّل فيه بُعدًا على حساب غيره من الأبعاد، فكذلك حرص على التّوفيق والتّناغم بين البُعد المادّيّ الاقتصاديّ، والبُعد السّياسيّ الاجتماعيّ، والبعد الرّوحيّ الحضاريّ. وبذلك كان جهد التّغيير مُنصبًّا على النّهوض بالإنسان والمجتمع بشكل شامل، بحيث يتمّ تطوير الجوانب كلّها وفي الوقت ذاته، بما يكفل للإنسان والمجتمع الرّقيّ المتدرّج والمتوازن بخطى ثابتة واثقة تقيهما

الارتجال والتّسرّع. ولعلّنا، في هذا الجانب، ندرك إحدى أهمّ خصائص مشروع التّغيير وميزاته، ونعني بها ميزة الشّمول والتّكامل.

* إصلاح الوضع الثّقافيّ

على أنّ الشّروع الفعليّ في هذا الإنجاز الباهر كان يشترط في بدايته مُبادرةً تسبقه وتُعدّ له، تمثّلت في تهيئة الظّروف الموضوعيّة للبيئة الثّقافيّة، وتمهيد السّبيل لتحقيق تلك الرّؤية الثّقافيّة الرّائدة. ولقد تجسّدت تلك المبادرة في إصلاح الوضع الثّقافيّ الذي طالما تأثّر بمرحلة ما قبل التّغيير، إلى حدّ أنّه استلزم كذلك عمليّة إنقاذ على شاكلة ما عرفته البلاد في جميع الميادين. ولهذا، بادر الرّئيس بن علي، منذ فجر التّحوّل، بتطوير التّشريعات الحافزة على الإبداع، وحرص على تأمين حقوق المبدعين المادّيّة والأدبيّة، بما يحفظ كرامة المبدع والمثقّف. وفي نفس الوقت، أذن بإنشاء المؤسّسات والهياكل الثّقافيّة وتدعيمها، وأمر بدعم الاعتمادات المرصودة للعمل الثّقافيّ، وحرص على نشر الثّقافة وترويج منتجاتها في كافّة أرجاء الوطن. وعلاوة على ذلك، أذن بترميم المعالم الأثريّة، وصيانة المواقع التّاريخية، وتَعهُّد كلّ ما يرمز إلى حضارة الوطن العريقة وأمجاده. ولا

شكّ أنّ إنشاء المركّب الثّقافيّ بالعاصمة تتويج لعنايته الفائقة المتواصلة بمكانة الثّقافة والمثقّف في عهد التّغيير.

إنّ هذا الإصلاح للوضع الثّقافيّ الذي بادر به رئيس الدّولة منذ بداية التّغيير، لم يكن سوى تمهيد وتهيئة لتلك البيئة الثّقافيّة التي تحضن الثّقافة الجديدة لمشروع التّغيير. حتّى إذا تمّ الإصلاح وتدارك النّقائص المتأكّدة والحاجات الملحّة، أمكن لرؤية التّغيير الجديدة للثّقافة أن تتجسّد في الواقع إنجازًا ملموسًا يؤكّد صواب النّظرة، وسلامة التّمشّي، ودقّة المُعاينة، وطرافة القراءة للواقعَيْن المحلّيّ والعالميّ. دليل ذلك أنّ تلك الثّقافة الجديدة تمتلك ميزات وخصائص واضحة جليّة تؤكّد جِدّتها وتُبرز حداثتها.

*** التّوق الدّائم إلى الأفضل**

فهي، أوّلاً، ثقافة تقوم على التّجاوز والتّوق الدّائم إلى المثُل العليا. ومن هذا الجانب تنصهر في صلب المشروع الحضاريّ للتّغيير، من حيث كونه لا يرضى بما كان ولا يقنع بما هو كائن. إنّ الثّقافة الحقّ لا تركن أبدًا إلى الاستقرار والاطمئنان والرّضى بالموجود، بل هي تجاوُز مستمرّ، وحركة لا تعرف السّكون، لأنّها مسكونة بشوق لا يستكين ولا يفتر. والثّقافة الجديدة لا تكون، تبعًا لذلك، إلاّ طموحا دائما نحو

الأفضل، وتطلُّعا إلى الأرقى في عالم لم يَعُد يؤمن إلاّ بالذّكاء والامتياز والتّفوّق، ولا يُقدّر من الشّعوب والثّقافات إلاّ من كان يهزّ أعماقَه شوق الحياة اللاّهب. الثّقافة الجديدة، بهذا المعنى، تُعانق مبدأ التّغيير المركزيّ، القائم على أنّه "جهد يوميّ مشترك"، فتضيف إلى حداثتها صفة التّجاوز المستمرّ والمعاناة الخلاّقة.

* *التّميّز الخلاّق*

أمّا الميزة الثّانية لهذه الثّقافة الجديدة، فتتمثّل في كونها قائمة على التّميّز. ذلك أنّ الرّئيس بن علي يؤمن إيمانًا راسخا بأنّ " **التّميّز سمة ثقافة التّغيير الأصيل** ". وصفة التّميّز تلك، تجعل منها التّجلّي الخاصّ للشّعب، ولسان حال المجتمع، أي نمط تفكيره وقيمه ورموزه المستقلّة، تلك التي تعبّر عن رؤيته للعالم وموقفه في الحياة. إنّ الثّقافة – بهذا المعنى – هي المعبّرة عن خصوصيّة المجتمع وتميّز الشّعب. وبقدر تميّزها تتحصّن ضدّ أعاصير الذّوبان والتّفسّخ، وتنجح في مُعانقة الكونيّة وتحقيق الإشعاع الثّقافيّ المُمهّد للإشعاع الاقتصاديّ والحضاريّ.

ينتج عن ذلك أنّ التّميّز، في فكر الرّئيس بن علي، هو " **تجسيد الحاضر، ورسم معالم المستقبل** "، بما يكشف

عن خصوصيّة النّظام الثّقافيّ والاجتماعيّ المستقلّ، دون أن يعني ذلك انغلاقا أو تقوقُعًا. فسِمَةَ الثّقافات التّلاقح والتّراشُح والحوار. لكنّ ذلك لا يتمّ إلاّ في ظلّ تكافؤ المُتحاورَيْن، وإلاّ انعدم الحوار. وهكذا، فإنّ التّميّز يستحيل شرطًا لا غنى عنه لدخول مجال الكونيّة، وأساسًا جوهريًا لمناعة الحضارات وإشعاعها. وشرط التّميّز هذا الذي أكّد عليه مشروع التّغيير الحضاريّ، وجعله ركنًا من أركان الثّقافة الجديدة التي تتولّد عنه، يتمّ على واجهتين في الوقت ذاته، ويُنجز في مستوَيَيْن، وطنيّ وعالميّ.

أمّا في المستوى الوطنيّ، فإنّ تميُّز ثقافة التّغيير يتجلّى في كونها حمّالة قيم ومبادئ ومُثُل تدعم التّنمية وترسّخ أركان المشروع، فتُسهم بذلك في الاستقرار السّياسيّ والأمن الاجتماعيّ والنّموّ الاقتصاديّ. فهي ثقافة تسعى إلى تجذير قيم العمل والمنافسة والجودة، وإلى غرس مفاهيم التّسامح والتّعايُش والتّضامن، حتّى تستحيل تلك القيم والمبادئ ثقافة حيّة وسلوكًا يوميًا يحقّق بها الفرد ذاتَه وينحت كيانه بقدر ما يُسهم في المجهود الجمعيّ؛ ويصبح المجتمع بذلك "مفردًا بصيغة الجمع". وفضلاً عن ذلك، فإنّ دور الثّقافة يتمثّل أيضا في توفير العوامل الفكريّة والنّفسيّة التي تساعد على إذكاء جذوة تلك القيم، حتّى تبقى دومًا وقّادة تدفع النّفوس إلى

الإضافة والتّجاوز، بما يجعل التّميّز ذاته طريقا إلى الامتياز، وطموحًا مستمرًّا إلى التّفوّق والرّيادة اللّذين يفتحان سُبل الإشعاع والكونيّة.

* *الحرّية شرط الإبداع*

ولعلّ أهمّ سمات التّميّز لتلك القيم المؤسّسة لثقافة التّغيير، قيمة الحرّية بوصفها شرطا جوهريّا للإبداع. وهو ما يجعل ثقافة التّغيير في خدمة مبدإ من أهمّ مبادئ المشروع الحضاريّ، ونعني به خدمة الدّيمقراطيّة والمسار الدّيمقراطيّ. فالحرّية شرط الإبداع، كما أنّها ركن أساسيّ من أركان حقوق الإنسان. ولقد كان حرص الرّئيس بن علي على تجذير حقوق الإنسان في جميع الميادين والمستويات، دافعًا إلى التّأكيد مرّات عديدة على أن يكون " **حقّ الإنسان في اكتساب الثّقافة، وحرّية التّعبير عنها، والتّمتّع بها مضمونًا للجميع من قبل الجميع. ذلك أن ديمقراطيّة الثّقافة تعني، بالنّسبة إلينا، حقّ كلّ إنسان ومجموعة في ممارسة النّشاط الذي يريد، والإنتاج فيه، والاستفادة منه، والاستمتاع به** ".

حقّ الإنسان في اكتساب الثّقافة وفي التّعبير عنها، يمثّل إذن وجهًا من وجوه حقوق الإنسان، وجانبًا من جوانب ممارسة المُواطَنة الواعية المسؤولة. ففي ذلك يتجلّى البُعد

السّياسيّ والاجتماعيّ لحقوق الإنسان مثلما يُعلن عنها مشروع التّغيير، مُبرزًا أهمّيّة ممارسة الفرد لذلك الحقّ النّبيل. وهكذا، فبقدر ممارسة الإنسان لحرّيته في المجال الثّقافيّ، يزداد رسوخ تلك القيمة في المجتمع، وتزداد أسسُ المشروع وقيمُه ومثُله رسوخًا وتجذُّرًا في أرض الواقع. ففي احترامه لتلك الحقوق تربية عليها، وفي ممارستها ترسيخ لها. وبذلك يزداد المشروع تطوُّرًا وعمقا وتجذُّرًا، بقدر ما يزداد الفرد وعيًا وإدراكًا واقتناعًا. بعبارة أخرى، تصبح الممارسة تأكيدًا للبُعد القيميّ للمشروع، مثلما تُيسّر تلك الثّقافة الجديدة سُبل الفعل والممارسة.

إنّ من شأن هذه الرّؤية العميقة أن تصهر الفكر والفعل ضمن مقولة جديدة يمكن أن نسمّيها "فكر الفعل" و"فعل الفكر"، إذ أنّ غاية المشروع الطّموحة " **نحت كيان مواطن تونسيّ معاصر، واعٍ بمحيطه الوطنيّ والدّوليّ** ". ونحت الكيان هذا الذي يتمّ وفق تربية وسلوك مخصوصين، ينبغي أن يُنجز وفق شروط واضحة، هي شروط المجتمع المدنيّ وأركانه وأسسه من جهة، ووفق ثنائيّة الأصالة والتّفتّح من جهة ثانية.

إنّ ديمقراطيّة الثّقافة هذه، كانت من الغايات الجوهريّة التي حرص الرّئيس بن علي على تأسيسها على فضاء واسع

من الحرّيّة. لذلك بادر – غداة السّابع من نوفمبر – باتّخاذ عدد كبير من الإجراءات والقرارات التي "**جعلت المبدعين في مختلف الفنون في مأمن من كلّ توجيه أو مراقبة أو مصادرة**". فلقد حرص على أن يضمن للمبدع حقوقه المادّيّة والأدبيّة المشروعة؛ وبذلك ضمن له إمكان ممارسة إبداعه داخل حيّز واسع من الحرّية، على أساس أنّ الحرّية شرط الإبداع. وبالإضافة إلى ذلك، أقرّ جملة من التّشريعات التي تهمّ الهياكل الثّقافيّة بشكل عامّ، وتتعلّق بتنظيم النّشاط الثّقافيّ وتنشيطه وتشجيعه وحمايته. من ذلك، مثلا، تنشيط المجلس الأعلى للثّقافة، وتوسيع الحساسيّات الفكريّة والسّياسيّة الوطنيّة فيه. وفضلا عن ذلك، فقد أمر بدعم الاعتمادات المرصودة لتشجيع العمل الثّقافيّ وإدخال مزيد من المرونة في صيغ التّصرّف في تلك الاعتمادات، بما ينعكس إيجابًا على المبدع ويكفل له سبيل ممارسة إبداعه بمنأًى عن العوائق المادّيّة والنّفسيّة.

إنّ هذه الثّقافة الوطنيّة الجديدة والمتميّزة ترتكز، إذن، على ثوابت وأركانٍ هي ثوابت وأركان المشروع الحضاريّ ذاته؛ ونعني بذلك حقوق الإنسان والدّيمقراطيّة والحرّية. فحقّ الجميع في اكتساب الثّقافة من شأنه أن يجسّد ديمقراطيّة الثّقافة، مثلما يُجسّد مشروع التّغيير ثقافة الدّيموقراطيّة.

وبذلك يجد المواطن نفسه مباشرة وسط فضاء للحرّية واسع يضمن له مزيدًا من الإبداع، ومزيدًا من حرّية اكتساب الثّقافة والتّعبير عنها. ولا يزيد من اتّساع فضاء الحرّية غير الحرّية ذاتها، أي عبر ممارستها والتّمتّع بها.

على أنّ الحرّية أيضا - ومهما اتّسع مجالها - ينبغي أن تبقى مُسيَّجة بالمسؤوليّة، مُحاطَة بالواجب لكي لا تنقلب إلى ممارسة فوضويّة أو سلوك عشوائيّ. لهذا السّبب بالذّات، كان التّنظيم والعمل الجماعيّ والممارسة المشتركة هي السّبيل الكفيلة بتنظيم تلك الحرّية حتّى تُوجَّه نحو "الخير الجماعيّ". وبذلك يصبح الفرديّ في خدمة الجمعيّ، كما أنّ الجمعيّ يعود بالنّفع على الفرديّ. وليس في ذلك حدٌّ من الحرّية ولا تقييد للإبداع. بل لعلّ في ذلك دعمًا للإبداع والحرّية معًا، إذ فيه تجاوُز لنقص إمكانات الفرد ومحدوديّة جهده، بصهره في سياق الجهد الجماعيّ الذي يكون بالتّأكيد أكثر نجاعة وقدرة. هذا فضلاً عن كون تلك الحرّية المسؤولة تُجسّد في الواقع دولة القانون والمؤسّسات، والسّلوك الحضاريّ، والمجتمع المدنيّ، أي أنّها تُجسّد اختيارًا عبّر عنه الفرد واختاره بكامل الحرّية. بل إنّ هذا الانخراط الفرديّ في اختيارات الوطن الكبرى يُنبئ عن روح تحضّر ومدنيّة، كما أنّه يستجيب للتّحوّلات الاجتماعيّة التي

شهدها الواقع الوطنيّ، ويُراعي مقتضيات الظّروف التّاريخيّة التي يمرّ بها العالـم.

*** الثّقافة جهد إبداعيّ مشترك**

يترتّب على ذلك أنّ الـممارسة الثّقافيّة تجد اليوم نفسها مدفوعة إلى التّشكّل عبر نسيج جديد متكامل من الجمعيّات الثّقافيّة ومن اتّحادات الـمبدعين، إذ لم يعُد من الـممكن الحديثُ عن إبداع فرديّ ولا عن أبراج عاجيّة. إنّ طبيعة المجتمع الـمدنيّ والفعل الدّيمقراطيّ يقتضيان مشاركة الجميع في صياغة الواقع الثّقافيّ. وليس أفضل من الجمعيّات والـمنظّمات والـمؤسّسات والهياكل مجالاً يسمح للفرد بإبلاغ صوته ورؤاه إلى المجموعة. حتّى إذا اجتمعت الآراء وتلاقحت، أمكن الخروج بتصوّر يراعي جميع الـمواقف ويستجيب لكلّ الأهواء والآراء، ويوفّق بين وجهات النّظر الـمختلفة. وبذلك تكون تلك الأُطُر الـمنظّمة والهياكل الجامعة، بحقٍّ " **قلب الحياة الثّقافيّة النّابض** ".

نحت الثّقافة الوطنيّة الجديدة يقتضي، إذن، إسهام الجميع عبر الـمسالك الـمُعدَّة لذلك، ليشعر الكلّ بأنّ أصواتهم الفرديّة – على اختلافها وتَبايُنها – حاضرة في كلّ قرار وإنجاز، وبأنّهم يسهمون في التّسيير الذّاتيّ ويشاركون

بشكل مباشر في الفعل الثقافيّ؛ وعبر ذلك يُسهمون في توطيد المشروع الحضاريّ للتّغيير. ولطالما أكّد الرّئيس بن علي على ضرورة إحلال الفعل الثّقافيّ محلّه ضمن مسار التّغيير المُتواصل. من ذلك مثلاً، تأكيده على أنّه" قد آن الأوان **لتعتبر الجماعاتُ المحلّيّة الثّقافةَ حاجة اجتماعيّة وروحيّة متأكّدة تُسهم في توازن المجتمع والفرد، وميدانَ استثمارٍ مُنتجٍ على الصّعيد البشريّ، يُنمّي روح المدنيّة والوعيَ بوظيفة التّسيير الذّاتيّ على الصّعيد المحلّيّ، وإرادة المشاركة المباشرة في الحدث الثّقافيّ**".

المشاركة الجماعيّة في تجسيد الثّقافة الجديدة واقعًا ملموسًا، تستجيب، إذن، إلى فعل حرّيّة، وإلى ممارسة ديموقراطيّة، وتُكرّس، من ثمّ، المبادئ التي قام عليها مشروع التّغيير، وتمثّل رجعَ الصّدى المحسوس لما أعلن عنه سيادة الرّئيس، عندما أصدر بيانه التّاريخيّ، من أنّ الشّعب التّونسيّ جدير بحياة سياسيّة متطوّرة، وتجذّر في الواقع مقولة "التّغيير جهد يوميّ مشترك" ومبدأ "تونس لكل التّونسيّين". وبذلك ينهض ويتأسّس مجتمع الوفاق المنشود، ويستقرّ مفهوم التّضامن في النّفوس والعقول، وذلك من خلال شرط جوهريّ آخر تفرضه الدّيمقراطيّة ويشترطه المجتمع المدنيّ وتقتضيه الحرّية المسؤولة. ونعني بذلك مبدأ الحوار

والتّشاور، الّذي يمثّل حجر الزّاوية في كلّ نشاط ديمقراطيّ وسلوك مدنيّ. ذلك أنّ التّضامن يكون كذلك تضامُنا "فكريًّا" و"ثقافيّا" عندما يلتفّ حول مشروع حضاريّ؛ كما أنّ الحوار يكون أيضا حوارًا "وطنيّا" بين الرّؤى والحساسيّات والاتّجاهات، قبل أن يكون "عالـميًّا" بين الحضارات والثّقافات. بل إنّ الحوار يصبح، بهذا الـمعنى، **"أساس الثّقافة الدّيمقراطيّة ودعامة التّنمية الاقتصاديّة"**. وليس أدلّ على حرص صانع التّغيير على الحوار والتّشاور في جميع المجالات والأحوال، من تأكيده على الضّرورة الـملحّة للحوار الثّقافيّ، إذ " **نُعيد بمقتضاه النّظر في كثير ممّا أضحى في مجتمعنا من الثّوابت، وما هو منها** ".

إنّ هذا الحوار الثّقافيّ الذي يستجيب – مثلما سبق أن أشرنا – لأركان الـمشروع الحضاريّ للتّغيير، وللثّقافة الجديدة التي تستقي منه أطُرها الـمرجعيّة، هو الكفيل بتصحيح الوضع الثّقافيّ وتعديله، بما يجعل تلك الثّقافة حمّالة قيم ومبادئ، ويُمكّنها من خدمة الـمشروع بتجذير تلك القيم والـمثُل في أرض الواقع. إنّ هذه الرّؤية الحداثيّة ترفض أن يقع التّعامل مع الثّقافة على أنّها مجرّد أرصدة ماليّة، وكمٍّ إنتاجيّ؛ وتعتبرها عامل إخصاب وإثراء، ورسالة هويّة وإشعاع، وأداة فكريّة تربويّة في خدمة مشروع. وبعبارة

أخرى، فإنّ ثقافة التّغيير مُحمَّلة بأمانة ثقيلة وبمطلب حضاريّ ملحّ، هو "رفع مستوى الوعي العامّ" بالظّروف والـمتطلّبات، وبالواقعَيْن الوطنيّ والعالـميّ. و بذلك تنهض تلك الثّقافة بمهمّة حضاريّة ذات قيمة عالية، هي " **تعميم ثقافة نُخَبنا، وهُم ضمائرنا، رفعًا لـمستوى الوعي العامّ، مطلب حضاريّ وحقّ مدنيّ** ".

بذلك تستحيل الثّقافة شأنًا يهمّ جميع مُكوّنات المجتمع، على شاكلة مشروع التّغيير الذي يستند إلى جهد كلّ الأفراد والفئات. ولهذا السّبب، ما فتئ سيادة الرّئيس يوجّه الدّعوة إلى الجمعيّات الثّقافيّة والبلديّات والـمؤسّسات والأفراد، لكي يشترك الجميع في العمل على تنشيط الحياة الثّقافيّة وإثرائها، والسّعي إلى توفير الـموادّ الضّروريّة لها، إذ في ذلك تعبير عن إسهام الجميع في مجهود التّنمية الثّقافيّة الـمنضوية تحت لواء الـمشروع الإصلاحيّ للتّغيير. وهو مجهود غايته تأمُّل الواقع الثّقافيّ، وتَدبُّر آفاقه الـمستقبليّة، ورسم ما يتلاءم من الحلول النّاجعة، بُغية التّوفُّق إلى إعداد خطّة وطنيّة شاملة، قادرة على صيانة مستقبلنا الثّقافيّ بما يلزم من الأدوات والوسائل الذّاتيّة الحصينة. ولهذا الغرض، تحديدًا، دعا الرّئيس بن علي إلى عقد ندوة ثقافيّة وطنيّة، منذ بداية التّحوّل، لتدرس واقع الثّقافة وسُبل تطويرها، كما أذن

سيادته، إثر ذلك بإجراء استشارة ثقافيّة واسعة تُبرز صورة تونس في عيون مثقّفيها، على مشارف القرن الحادي والعشرين.

* *مسؤوليّة المبدع: المواقع الأماميّة*

إذا ما تحمّلت الثّقافة الجديدة هذه المهمّة الثّقيلة، ونهضت بهذا المطلب الحضاريّ والحقّ المدنيّ، فإنّ دور المثقّف - تبعًا لذلك - يزداد أهمّيّة وقيمة؛ بل لعلّه أن يصبح دورا مركزيًّا في مشروع التّغيير الحضاريّ. وذلك ما يفسّر العناية الموصولة لرئيس الدّولة بالإبداع والمبدعين واحتفاءه بهم، وتخصيص يوم يحتفل فيه الوطن كلّه بالثّقافة؛ هذا فضلاً عن سامي إشرافه على ما لا يكاد يُحصى من المهرجانات والنّدوات واللّقاءات الفكريّة والثّقافيّة. فالرّئيس بن علي يعتبر المثقّف المُبدع شرطا جوهريّا للثّقافة الجديدة، إذ لا معنى لها في غيابه: " **فلا ثقافة جديدة بدون مثقّفين مبدعين، ينتجون ويُضيفون في كنف الحرّية والالتزام الشّريف بقضايا الوطن وبالقيم الإنسانيّة السّامية** ". ولذلك فإنّه يرى في إسهامه الثّقافيّ تجذيرا للتّغيير وترسيخا لأركانه ونشرًا لقيمه، وتعميمًا للثّقافة الجديدة. وهو ما يجعل المثقّف مُحمّلاً بمهمّة وطنيّة بالغة القيمة، تُعزّز مسؤوليّته مثلما تضمن

حرّيته المسؤولة والتزامه الواعي. وتتمثّل مسؤوليّته تلك في **" نشر الثّقافة والمعرفة والفكر المستنير بين بني وطنه، لا سيما بين الشّباب والأطفال، حتّى يغرس في نفوسهم إرادة الحياة والأمل، ويُساعدهم على استكشاف الكامن في أعماقهم من طاقات إبداعيّة "**. يترتّب على ذلك أنّ مجتمع التّغيير يحتاج إلى جميع مثقّفيه ومبدعيه، على اختلاف توجّهاتهم وتنوّع اختصاصاتهم لترسيخ المشروع الحضاريّ المنشود، لأنّهم يمثّلون، في فكر الرّئيس بن علي، **" الضّمير الواعي للمجتمع، والسّند الصّلب لقيم الحقّ والعدل، والأداة المؤثّرة في كلّ إصلاح وتغيير "**. وتلك المهمّة السّامية الموكولة إلى المثقّف المبدع تجعل منه ثروة وطنيّة ينبغي أن تُصان، وأن تُوفَّر لها كلّ الحقوق المادّيّة والأدبيّة، والأطُر الملائمة للإبداع الحقّ، وحرّية التّعبير الضّروريّة، لأنّ في ذلك تدعيما للمشروع الحضاريّ، وتعزيزا لأركان المجتمع الأصيل المتوازن المتفتّح.

ليس من الغريب إذن، والحالة تلك أن تتعدّد وجوه احتفاء رئيس الدّولة بالمُبدعين، وأن يُخصّص لهم ما لا يُحصى من الجوائز والحوافز وأنواع التّكريم والتّبجيل، استنهاضًا للهمم، وشحذًا للعزائم، واعترافًا بالمكانة. فما من حقل ثقافيّ أو فكريّ أو فنّيّ إلاّ وقد خصّص له رئيس الدّولة

جائزة أو تكريما لأهله لـما قدّموه من إسهام لفائدة الوطن والـمشروع.

إنّ الرّئيس بن علي يؤمن بأنّ الدّولة لا يمكن أن تصنع الثّقافة، ولكن من واجبها الـمساعدة على صنعها وترويجها. إلاّ أنّ ذلك يبقى جهدًا منقوصًا، مهما بلغ حجمه، طالـما لم تصبح الثّقافة مسؤوليّة مشتركة وجهدًا جماعيّا مستمرّا يكون فيه للمبدع الدّور الـمركزيّ والـمسؤوليّة الأولى في نشر الثّقافة وإثرائها وتوسيع دائرة تأثيرها وإشعاعها بشكل مستمرّ. وليس في ذلك أيّ تقليص من حرّية الـمثقّف أو تقييد لإبداعه، إذ بقدر إسهامه في غرس جذور الثّقافة الجديدة، يكون مُسهمًا في تأكيد حرّيته الذاتيّة ونحت كيانه الخاصّ، على أساس أنّ الفرديّ يتحقّق عبر الجماعيّ. ولقد عبّر باني التّغيير عن ذلك بوضوح وجلاء في مثل قوله: "**وما سعي الـمبدع إلى تكريس التّغيير الثّقافيّ إلاّ تحقيق لكيانه الفرديّ، وإسهام في نحت الكيان الجماعيّ. وعلى قدر السّعي يكون النّجاح**".

وهكذا، فإنّ إبداع الـمبدع ونشاط الـمثقّف يتنزّلان في صميم حركة التّغيير. بل يمثّلان – إن جاز القول – قطب الرّحى في الـمشروع الثّقافيّ، إلى حدّ أنّ " **تحقيق مشروع ثقافة التّغيير رهين طاقة مبدعينا وأهل الفكر فينا، على تغيير الواقع الثّقافيّ، بالإقدام على ابتكار الـمناهج وتطوير هياكل**

الإنتاج الثّقافيّ ". هذه النّظرة السّامية للمثقّف ودوره، تجعل مهمّة إنجاز التّغيير مسؤوليّة جسيمة بين كلّ التّونسيّين، وينهض بها المثقّف خاصّة، على أساس أنّها " **أمانة مقدّسة ينبغي أن نكون أهلاً لها** ". وتتأتّى قداسة هذه المهمّة وثقل تلك المسؤوليّة من كونها تتعلّق بالأساس في تثبيت اختيارات التّغيير في المدى المتوسّط والبعيد، وفي التّعريف بتلك الاختيارات والانتصار لها والدّعوة إليها.

إنّ دور المثقّف مركزيّ من حيث كونه يتحمّل مسؤوليّة نحت التّصوّرات الكبرى، ورسم "الرّمزيّات" العامّة التي تسند المشاريع في مجال التّنمية كما في مجال بناء المجتمع. وهل نحن في حاجة إلى التّأكيد على أنّ الحضارات الخالدة والثّقافات المجيدة والشّعوب العظيمة لم تكن – ولن تكون – إلاّ ضربًا من التّجسيم لنبوءات المثقّفين والمبدعين وآمالهم وأحلامهم، حتّى وإن بدت في وقتها مفرطة في الطّموح لأنّه "على قدر أهل العزم تأتي العزائم".

هكذا يحدّد المشروع الحضاريّ، إذن، دور المثقّف المتميّز داخل حركة المجتمع ومسار التّحوّل. وهو – كما وضّح ذلك رئيس الدّولة – دور رياديّ يتعامل مع الثّقافة على أنّها "أداة تربويّة ومعرفيّة"، فضلاً عن كونها إنجازًا ملموسًا وإنتاجًا محسوسا. فالثّقافة تسهم بشكل فعّال وناجع في

تحرير إرادة الفرد وشحذ عزائم المجموعة، كما تنهض بمهمّة إشاعة قيم الحقّ والخير والتّسامح والتّضامن. وهي، بفضل ذلك كلّه، إنّما تعلّم الفرد كيف يسهم بوعي واقتناع إسهامًا جادًا في خدمة الوطن وبناء مجده ودعم مناعته وقوّته وإشعاعه.

إنّ أهمّيّة هذا الدّور، وقداسة تلك المسؤوليّة هما اللّتان تجعلان المثقّف والمبدع مؤهّلَيْن لصياغة أسس الثّقافة الجديدة لمشروع التّغيير، ووضع منطلقاتها الفكريّة. وبذلك يستجيب المثقّفون لنداء رئيس الدّولة لهم قائلا: " **وإنّكم، معشر أهل الأدب والفكر والفنّ، مدعوّون إلى التّفاعل الإيجابيّ مع مقتضيات الواقع وضغوط المحيط المؤثّر فيه. وإنّ ملكة الإبداع المتيقّظة فيكم على الدّوام، وانفتاح رؤاكم على الاستشراف، تجعلكم مؤهّلين لصياغة أسس هذه الثّقافة الجديدة، ووضع منطلقاتها الفكريّة، عبر وعي أصيل بمكوّنات وجودنا الحضاريّ والثّقافيّ، وفي ضوء إدراك عميق لعوامل التّطوّر. وهي وظيفة ثقافيّة تعزّز، في حرّية تامّة، مسؤوليّتكم الرّائدة نحو مجتمعكم الذي تنتمون إليه** ".

بهذا المعنى، وانطلاقا من هذه الرّؤية السّامية، يكون المثقّف، إذن، ناهضا بمهمّة تأصيل القيم الثّقافيّة الجديدة، ونشرها بين أفراد المجتمع، سواء كانوا داخل ربوع الوطن أم

كانوا مقيمين في الخارج. وهي قيم تنسجم مع اختيارات التّغيير المبدئيّة، أي مع أركان مشروعه الحضاريّ الرّائد. ومن شأن ذلك أن يحوّل الثّقافة إلى إبداع مستمرّ وتجاوز متواصل وإثراء دائم لا يعرف كلالاً ولا فتورًا، تمامًا على شاكلة مشروع التّغيير ذاته، الذي لا يقنع بما كان ولا بما هو كائن.

* *نزاهة الفكر والالتزام الحرّ*

إلاّ أنّ دون ذلك شروطا عدّة ينبغي للمثقّف أن يستجيب لها، ومبادئ عليه أن يتحلّى بها ويُخلص إليها. وأوّل تلك الشّروط هو النّزاهة الفكريّة، لأنّ " **نزاهة الفكر لدى المثقّفين هي التي تعزّز لديهم جميعا الشّعور بالمسؤوليّة المدنيّة تجاه المجتمع الذي ينتسبون إليه** ". حتّى إذا ما استقرّ هذا الشّرط الجوهريّ، تيسّر التّحوّل من الهامش إلى المركز، ومن الفرجة إلى الانخراط، ومن المعاينة اللاّمبالية إلى الالتزام الفاعل. وذلك شرط الحرّية وعنوان وجودها، إذ لا معنى للحرّية في ظلّ الجلوس على الرّبوة أو في الانعزال داخل الأبراج العاجيّة. ولقد كان الرّئيس بن علي شديد الوضوح في التّعبير عن هذا الفهم العميق لمبدإ حرّية المثقّف، قائلا:

" **غير أنّ حرّية المثقّف يجب أن لا تنحصر في الانغلاق**

على الذّات، وعدم الاهتمام بالتّحوّلات التي يشهدها المجتمع، أو بالتّوتّرات التي تنتابه، أو بالتّحدّيات التي تعترضه. فالتزام الصّمت بدعوى الحرّيّة، والتّباعد أو التّعالي أحيانا باسم الحياد والاستقلاليّة، والجلوس على الرّبوة طلبًا للسّلامة، هو موقف غير إيجابيّ لأنّه غير مسؤول ". ولئن كان المثقّف الحقّ هو المعبّر عن مشاغل المجتمع ومشاكله وطموحاته، والحامي لقيمه ومثُله، والمُدافع عنه ضدّ كلّ ما يواجهه من تحدّيات، فمن الطّبيعيّ عندئذ أن يكون معنى حرّيته في التزامه، ومعنى وجوده في انخراطه للنّهوض بتلك المهامّ انخراطا إراديًّا واعيا. وذلك بالتّحديد ما قصده رئيس الدّولة عندما أعلن أنّ " مسؤوليّة المثقّف في المجتمع اختيار واقتناع، قبل أن تكون تعبئة وإلزاما، لأنّها تقوم أساسا على الحرّية ".

إنّ تلك الحرّية – بمعناها العميق – وذلك الإلتزام الواعي الحرّ بمشاغل المجتمع ومشاكل الواقع وطموحات المجموعة، هي التي تحمّل المثقف ما يتحمّله أبناء الوطن جميعا – كلٌّ من موقعه – من مسؤوليّة مواجهة التّحجّر والانغلاق والتّسلّط الفكريّ، مثلما تحمّله كذلك مسؤوليّة الوقوف ضدّ أخطار التّلاشي والذّوبان. ويعني ذلك أنّ مهمّته مزدوجة المشاغل والمجالات، لأنّها تهتمّ بالوطن وبالخارج؛ فهي تتعلّق، في

الدّاخل، بالتّجذير والتّوعية والتّصدّي، وتتعلّق، في الخارج، بالتّعريف والإشعاع. وبعبارة أخرى، فإنّ مهمّته تتمثّل، في النّهاية، بالوصل بين الخصوصيّة والكونيّة، حتّى تكون الأولى جسرًا إلى الثّانية، ونافذة مُطلّة على آفاق الحضارة الإنسانيّة.

*** ثقافة جديدة: وسائل عمل جديدة**

إنّ صياغة أسس الثّقافة الجديدة، واعتبار ذلك مسؤوليّة حضاريّة ومهمّة فكريّة في المقام الأوّل، يفرضان تغيير وسائل الدّعم، واللّجوء إلى التّعامل مع الثّقافة بأساليب عمل جديدة تنفي الارتجال والتّناثر وتستند إلى تخطيط شامل يمسّ كلّ التّخصّصات ويجمع بين وسائل الإعلام جميعها، مكتوبها ومنطوقها ومرئيها، كما يتلاءم مع التّحوّلات العلميّة والتّقنيّة. ولا شكّ أنّ أساليب العمل الجديدة تلك تفرض إسهام الجميع، وتشترط – على وجه الخصوص – تمتين الصّلة بين المثقّفين والمبدعين ورجال التّربية والإعلام. بعبارة أخرى، تشترط الثّقافة الجديدة رؤية جديدة وتعامُلاً مُختلفا يقوم على تظافر الجهود والحوار البنّاء والإسهام المشترك، بما يكرّس السّلوك الدّيمقراطيّ ويُجذّر ثقافة حقوق الإنسان ويدعم الحرّية.

لن يتسنّى، إذن تحقيق هذا "التّضامن الفكريّ"، وإنجاز تلك التّنمية الثّقافيّة إلاّ بالتّخطيط الشّامل الدّقيق، الذي يُراعي الأولويّات والـمراحل والوسائل والغايات. ولطالـما ألحّ الرّئيس بن علي على ضرورة التّخطيط الـمُحكم للتّنمية الثّقافيّة الـمنشودة، في مثل قوله: " **ولقد أصبح من الحتميّ التّخطيط للتّنمية الثّقافيّة، تمامًا كالتّخطيط للتّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة. بل هي جزء لا يتجزّأ منها. وينبغي أن يصبح العمل الثّقافيّ في مقدّمة اهتماماتنا كالأمن الغذائيّ تماما** ".

إنّ التّخطيط الثّقافيّ النّاجع يحتاج إلى كفاءات مقتدرة وإلى مُبدعين متألّقين، قادرين على الإلـمام بالوضع الثّقافيّ، وعلى رسم معالم الخطّة الوطنيّة، كما يحتاج كذلك إلى تحسين طرق العمل والوسائل لدى الـمشتغلين في الحقل الثّقافيّ، وإلى الاستجابة للحاجة الـملحّة إلى تطوير البرامج، وخصوصا إلى اعتماد اللاّمركزيّة في توزيع الأنشطة. ولقد تجلّى ذلك بوضوح من خلال حرص سيادة الرّئيس على ضرورة الإعداد الجيّد والتّنظيم المحكم والدّراسة العميقة لجوانب الخطّة الوطنيّة، من خلال تأكيده على عناصر الخبرة والتّخصّص والإلـمام الشّامل، في كلّ عمل يُنجَز، بالـمراحل والصّعوبات والأدوات الـمُتاحة والوسائل الـممكنة، وبسُبل التّطوير، فيقول: " **لقد أضحت اليوم دراسة الخبراء وخدماتُهم أساسيّةً في إنجاح**

المشاريع الثّقافيّة وتنفيذ البرامج ورفع درجة الجدوى، إضافة إلى أهمّيّتها في بلورة إستراتيجيّة السّياسة الثّقافيّة المبنيّة على معالجةٍ موضوعيّةٍ للمعلومات وتحديدٍ علميّ للأولويّات ".

وبقدر الالتزام بهذه الشّروط العمليّة الدّقيقة، يتمّ التّركيز على المشاريع المُجدية، ويتيسّر النّجاح في تعزيز البُعد الثّقافيّ للتّنمية والبُعد التّنمويّ للثّقافة، ومن ثمّ ترسيخ الثّقافة الجديدة المطلوبة، التي يمثّل مشروع التّغيير إطارها المرجعيّ والفكريّ. من هذا الجانب، بالتّحديد، ندرك الدّور الجليل للثّقافة في تيسير التّحوّل ودعمه وتوطيده، كما ندرك العلاقة العضويّة بين المشروع الحضاريّ والبُعد الثّقافيّ للتّغيير. فالمشروع الحضاريّ للرّئيس بن علي – من حيث رهانه على الإنسان وسيلة وغاية – قد راعى عنصرًا أساسيًّا هو" **فاعليّة الثّقافة في صنع مستقبل الإنسان** " وقدرتها على تقوية تلك الفاعليّة، بما يهيّء المجتمع لمواجهة الصّعوبات وتجاوز العوائق، والتّسلّح بالعزيمة والإرادة والطّموح لإنجاز مشروع مجتمعيّ بمثل هذا الحجم والقيمة، والارتقاء به إلى مستوى القدرة على التّحاور والتّفاعل مع التّحوّلات الثّقافيّة الكبرى في العالم. وتبعًا لذلك يصبح التّخطيط الثّقافيّ شرطا لازمًا لكلّ فعل وتصوّر. وفضلا عن قيمته الكبيرة في توجيه

الثّقافة في ارتباطها بالقيم، فإنّه يهدف كذلك إلى غاية بالغة الأهمّيّة، هي **" تفتّح المجتمع على ثقافة تتناسب مع أوضاعه وترتقي بها "**.

*** تجدُّد العقليّات: الصّناعة الثّقافيّة**

على أنّ دون ذلك عوائق عدّة وصعوبات جمّة تزيد التّخطيط النّاجع الدّقيق وصياغة الخطّة الوطنيّة تأكّدًا وضرورة. ولعلّ أهمّها مسألة العقليّات، أو قضيّة التّعامل الجديد مع الثّقافة. فبالنّظر إلى الواقع الجديد الذي صارت تعيشه تونس بفضل التّحوّل، وإلى الواقع العالـميّ بتطوّراته الـمذهلة وتغيّراته الـمُتسارعة، لم يعُد بالإمكان التّعامل مع الثّقافة على أنّها ممارسة فكريّة متعالية عن الواقع، ولا على أنّها إنتاج كمّيّ قابع على الرّفوف أو معروض في الواجهات. إنّ الظّروف الجديدة – وطنيًّا وعالـميًّا – تقتضي رؤية جديدة قادرة على التّعامل مع ثقافة جديدة. وبقدر تجدُّد العقليّات وتغيّر النّظرة إلى الثّقافة يكون النّجاح في بناء صرح تلك الثّقافة الرّاسخة والـمُشعّة في آن، والـمُنضوية تحت لواء التّغيير، الطّامحة إلى آفاق الكونيّة.

ولئن كان انصهار الثّقافة الجديدة في مشروع التّغيير الحضاريّ كاملا، من حيث كونه يمثّل إطارها المرجعيّ والفكريّ، فمن الضّروريّ أن تمسّ الثّقافة كلّ أبعاد المشروع وتتّصل بجميع جوانبه لأنّها منه تنبع، وفي خدمته توجد، ولغاياته تسعى. وتبعًا لذلك، ينبغي أن ترتقي إليه فتسعى إلى مُماثلته شمولاً واكتمالاً وتكامُلاً. ولن يتسنّى ذلك إلاّ بتغيير النّظرة إليها ليتمّ التّعامل معها على أنّها "صناعة" حقيقيّة، و"منتوج" لا يختلف عن غيره من المنتوجات، عليه أن يحقّق الجودة والإتقان، وأن يخضع للتّخطيط والإعداد، حتّى يتسنّى له اكتساح الأسواق وخوض غمار المنافسة، محمَّلاً بقيم تبرز تميّزه وخصوصيّته، وتدعم إشعاعه، وترقى به إلى مرتبة الشّريك المُحاور.

لقد صارت الثّقافة في هذا العصر صناعة بالمفهوم الاقتصاديّ للكلمة. وهي، من ثمّ، عامل أساسيّ من عوامل التّنمية. بل إنّه " **كلّما ازدادت مكانة قطاع الخدمات في التّبادل التّجاريّ العالميّ شأنًا، وشبكات الاتّصال انتشارًا وتعقّدًا، إلاّ وازدادت أهمّيّة الثّقافة**".

إنّ تغيّر مفهوم الثّقافة، واعتبارها صناعة حقيقيّة وعاملا هامّا من عوامل التّنمية تبرز لنا جِدّة الرّؤية وطرافة المقاربة التي اعتمدها مشروع التّغيير لتأسيس ثقافة جديدة مُتشبّعة

بالوطنيّة، مؤسّسة على التّميّز والحداثة. وهي رؤية تشترط ترشيد ثمن تلك الثّقافة وتكاليفها، عبر تَدبُّر سياسة دعم الإنتاج الثّقافيّ، تشجيعًا للإنتاج الوطنيّ، وخدمة للإبداع والمبدعين والمواطن عامّة. وهو ما مسّ جميع القطاعات الثّقافيّة والفنّيّة دون استثناء، سواء منها ما اتّصل بالحقل الإعلاميّ السّمعيّ والبصريّ، أو بالمجال الاتّصاليّ عبر نشر شبكة الأنترنات في الإدارات والمؤسّسات والمدارس والمعاهد ودور الثّقافة، أو عبر إنشاء المتاحف وصيانة المعالم التّاريخيّة والأثريّة، أو العناية بالكتاب والمنشورات، أو تشجيع الإنتاج المسرحيّ والسّينمائيّ والغنائيّ. وهي عناية رئاسيّة لم تقتصر على التّشجيع والإحاطة، بل تجاوزت ذلك إلى الحرص على الارتقاء بالمنتوج التّونسيّ إلى مستوى الحداثة ودخول مجال التّكنولوجيّات الجديدة. فهذه الرّؤية الجديدة للفعل الثّقافيّ قد فرضت تناوُل مسألة الصّناعات الثّقافيّة تناوُلا عميقًا شاملا، والنّظر في سبُل تطوير المنتوج الثّقافيّ حتّى يكون في خدمة التّنمية، فيُيسّر بذلك الإشعاع الثّقافيّ المأمول، وخصوصا في المجال السّياحيّ.

لقد كان الرّئيس بن علي شديد الحرص على توفير تلك المستلزمات التي يحتّمها منطق التّعامل مع الثّقافة بوصفها صناعة وعامل تنمية؛ وتجلّى ذلك في إعداد مجلّة موحّدة

للاستثمارات قصد تشجيعها، وفي تأسيس بنية تحتيّة تهيّء السّبل لإنشاء صناعات ثقافيّة وطنيّة متطوّرة. كما تجلّى في إلحاحه على ضرورة تنويع وإثراء مصادر النّشاط الثّقافيّ، وتشجيع كلّ الطّاقات الخلاّقة على الابتكار والإبداع في كافّة المجالات والاختصاصات. ولا شكّ أنّ كلّ ذلك يحتاج إلى دعم مهمّة الدّولة في القطاع الثّقافيّ بالانخراط الجماعيّ في عمليّة التّمويل وتوفير الموارد الضّروريّة لتأسيس صناعة ثقافيّة حقيقيّة. وهو ما عبّر عنه سيادة الرّئيس بقوله:

" وعلاوة على المهمّة التي تضطلع بها الدّولة في القطاع الثّقافيّ، فإنّ الأمر موكول اليوم للمبدعين، وخلايا المجتمع المدنيّ، وأصحاب رؤوس الأموال، كي يبحثوا جميعا عن أنجع السّبل لتوفير موارد إضافيّة للقطاع الثّقافيّ. ولقد لاحت بوادر هذا الوعي في إقدام عدد من مؤسّساتنا الماليّة على إنجاز بعض المشاريع الثّقافيّة. وهي بوادر إيجابيّة جديرة بالتّقدير والتّشجيع ".

هكذا يصبح تمويل الثّقافة أمرًا يعني جميع أطراف المجتمع، ولا يقتصر على الدّولة وحدها، رغم كونها المموّل الرّئيسيّ للثّقافة. فاعتبارها قطاعًا حيويًّا جديرا بالتّمويل والاستثمار، وركنًا أساسيًّا من أركان التّنمية الشّاملة، يفرض الاهتمام بها والإقبال عليها وتمويلها من قبل الجميع،

أفرادًا ومجموعات وهيئات، بما في ذلك المجالس الجهويّة والجماعات المحلّيّة والمؤسّسات الاقتصاديّة بنوعيها الخاصّ والعامّ. إنّ الغاية من هذا الإقبال الجماعيّ على الثّقافة، بمفهومها الجديد، تتمثّل في جعل تونس "قُطبا ثقافيّا متميّزا". وهي غاية سامية تفرض انخراط الجميع قصد تمويل النّشاط الثّقافيّ وتوفير كلّ الشّروط التي تسمح بتنميته وازدهاره وإشعاعه.

ولم يقتصر رئيس الدّولة – في دعوته إلى تأسيس ثقافة جديدة – على التّأكيد على ضرورة التّخطيط والدّراسة والتّمويل والاستثمار في إعداد تلك الخطّة الوطنيّة الشّاملة، بل حدّد كذلك خطوات عمليّة لإنجازها، تتّصف بالدّقّة والشّمول والتّدرّج. من ذلك تحديد الاحتياجات والأولويّات، بما يسمح بتنويع البرمجة والتّخطيط، وإثراء النّشاط الثّقافيّ، تبعًا لذلك، بين الجهات وبين الاختصاصات ذاتها. ومنها كذلك تطوير مناهج العمل، وتأهيل العنصر البشريّ العامل في القطاع الثّقافيّ. ومن جهة أخرى، توحيد الجهود في التّسيير والتّصرّف للنّشاط الشّبابيّ والثّقافيّ، وإحكام طرق العمل وتنسيقه داخل دور الشّباب والثّقافة بما يوحّد بينها، وذلك عبر إحالتها إلى المجالس الجهويّة. وفي ذلك خير ضمان لإشعاع تلك المؤسّسات والمراكز ونجاعة نشاطها.

* التّفاعل بين الثّقافة والتّعليم

ومن أهمّ تلك القرارات المهيّئة لتأسيس ثقافة التّغيير، تأكيد الارتباط وتوطيد التّفاعل بين الثّقافة والتّعليم في الوسط المدرسيّ. بل إنّ في ذلك الارتباط المتين ضمانًا لرصيد ثقافيّ يفي بشروط نشأة متوازنة شاملة لأبناء الوطن، ومن ثمّ ضمان مستقبل البلاد. وهل أفضل من المدارس والمعاهد والجامعات مجالاً لترسيخ تلك الثّقافة الجديدة وزرع قيمها ومبادئها في النّفوس والعقول، وتدريب رجال الغد على ممارستها في إطار منظّم يكفل الحوار والتّضامن وحرّية القول والتّفكير ومسؤوليّة الفعل والعمل الجماعيّ ؟ إنّ الإصلاح التّربويّ الرّائد الذي أقرّه سيادة الرّئيس، هو أيضا، كالثّقافة الجديدة، نابع من مشروع التّغيير الحضاريّ، ومتولّد من مبادئه وقيمه. ولذلك، فمن الهامّ أن يتظافرا داخل المؤسّسة التّربويّة والثّقافيّة ليكونا وسيلة بيداغوجيّة وفكريّة فعّالة لتنشئة الفرد على قيم الحرّية والمسؤوليّة والمشاركة والحياة المدنيّة، وعلى إذكاء جذوة الإبداع والتّميّز، بما توفّره تلك الفضاءات من روح التّنافس النّزيه والتّفاضل في الإضافة والإثراء. وذلك بالتّحديد ما أكّده الرّئيس بن علي بقوله:

" **لذلك شجّعنا انفتاح المدرسة على الفضاءات الثّقافيّة،**

وأثرينا برامج التّدريس بموادّ ثقافيّة متنوّعة، ودعونا إلى إنشاء النّوادي المدرسيّة وإلى تنشيط الحياة الثّقافيّة داخل المدارس، بما يصقل الذّوق، ويهذّب الخلُق، ويُفتّح القرائح، ويفتح المجال المدرسيّ للتّدرّب على الإبداع الثّقافيّ". وفي نفس هذا السّياق تتنزّل دعوة رئيس الدّولة إلى تكثيف حضور المبدعين في الفضاءات المدرسيّة والجامعيّة ودعم نشاطهم وإبداعهم، إذ أنّ في ذلك تشجيعًا لأطفال تونس وشبابها على الإبداع والتّحلّي بتلك القيم التي نهضت بها الثّقافة الجديدة، بما يُنمّي فيهم روح الانخراط في المجتمع المدنيّ، وبما يجعل من المدارس والمؤسّسات التّربويّة فضاءً للإشعاع الثّقافيّ، ومهدًا لبناء شخصيّة رجال الغد.

*** الثّقافة داخل المؤسّسات الاقتصاديّة**

مظهر آخر من تلك الخطوات العمليّة لتأسيس الثّقافة الجديدة، يتّصل بدعم الثّقافة داخل المؤسّسات الاقتصاديّة. وهو مظهر يرتبط ارتباطًا وثيقا بمفهوم الصّناعة الثّقافيّة واعتبارها عامل تنمية. ذلك أنّ الرّبط بين الثّقافة والتّنمية يستند في فكر الرّئيس بن علي إلى مبدإ كون الثّقافة – في رؤيتها الجديدة – أصبحت عنصرًا مُهمًّا في منظومة الإنتاج والتّسويق. وهو ما يُسند إليها دورًا أساسيّا في مجال الاقتصاد

والتّنمية، إذ " **يؤهّلها لتكون عامل ترويج لبقيّة المنتوجات، من خلال اعتمادها وسيلة رئيسيّة للاستقطاب وبناء السّلوكيّات الاقتصاديّة** ". ذلك ما حدا بالرّئيس بن علي إلى الإذن بوضع إطار متكامل من النّصوص والإجراءات، لتشجيع الاستثمار في كلّ قطاعات الثّقافة، حتّى يتحقّق لها التّكامل مع التّطوّر الاقتصاديّ والاندماج الفاعل في التّوجّه العالميّ نحو اقتصاد السّوق. وذلك أيضا ما يبرّر دعوته المستثمرين ورجال الأعمال إلى الإقبال على هذا القطاع الحيويّ، ومعاضدة المجهود الوطنيّ للارتقاء بأدائه، والإسهام الفاعل في تركيز الآليّات الضّروريّة لبعث صناعات ثقافيّة كبرى. وهو، ثالثا، ما يفسّر قرار سيادة الرّئيس بعث جائزتَيْن سنويّتين، تُسند الأولى لأحسن مُصدّر للإنتاج الثّقافيّ الوطنيّ، وتخصّص الثّانية لأفضل إنتاج ثقافيّ تونسيّ حقّق إشعاعًا دوليًّا.

هذه القرارات والإجراءات التي أذن رئيس الدّولة باتّخاذها – ولم نذكر منها إلاّ القليل النّزر – تهدف، في النّهاية إلى أمر جوهريّ وغاية متأكّدة، هي " **وعي أصحاب الأعمال في مختلف القطاعات، بأنّ الثّقافة تسند نشاطهم وتفتح لهم الأسواق، وأنّ دعمها أو الاستثمار فيها ليس من باب الكماليّات، بل هو اختيار استراتيجيّ مهمّ، وإن لم نلمس نتائجه بصورة حينيّة مباشرة** ".

ويتجلّى حرص رئيس الدّولة على توثيق العلاقة بين الثّقافة وبقيّة القطاعات الاقتصاديّة، من جهة أخرى، من خلال العدد الكبير من الإجراءات والمبادرات التي أذن باتّخاذها، ومن أهمّها القرار الذي اتّخذه بوضع خطّة متكاملة للنّهوض بالسّياحة الثّقافيّة وتطوير مقوّماتها، وإعداد أمثلة لصيانة المدن التّاريخيّة والمعالم الأثريّة، من أجل إحكام توظيف ذلك الرّصيد في المجال التّنمويّ.

ولا شكّ أنّ صيانة التّراث وتوظيفه واستغلاله تمثّل خطوة هامّة من الخطوات العمليّة والإنجازات الملموسة التي اتّخذها رئيس الدّولة، ضمن سياق التّصنيع الثّقافيّ الهادف إلى تكريس الثّقافة الجديدة، إيمانًا منه بأنّ " **حماية المخزون الحضاريّ من التّشويه أو التّهميش واجب وشرط لازم لثقافتنا والارتفاع بها إلى أسمى درجات الامتياز** ". فالعناية بالموروث وصيانته، ودفع دماء الحياة في شرايينه، من شأنه أن يمثّل عاملا أساسيّا في التّطوّر والتّنمية، ومعدنًا جوهريًا للإنتاج الثّقافيّ والإبداع والابتكار. وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ المدن التّونسيّة – بما تحمله من تراث زاخر – تمثّل جزءًا أساسيّا

من مقوّمات الثّقافة التّونسيّة، وثروة ينبغي الحفاظ عليها وتنميتها.

ولقد امتدّت عناية مشروع التّغيير لتشمل حماية التّراث بجميع مكوّناته، بما في ذلك الثّقافة الشّعبيّة التي قرّر رئيس الدّولة – بشأنها – إحداث مركز وطنيّ يعتني بجمعها والمحافظة عليها والتّعريف بخصوصيّاتها، وإصدار مدوّنة للشّعر الشّعبيّ التّونسيّ. وفي نفس السّياق كذلك يأتي قراره بطبع ونشر المؤلّفات والآثار التي تبرز المخزون الثّقافيّ والفكريّ الزّاخر لأعلام الماضي ومثقفيه وأسمائه المشرقة.

** الصّوت والصّورة والكلمة، والحاجة إلى الثّقافة الحيّة*

ومن أهمّ مظاهر الخطّة العمليّة، كذلك، العناية الكاملة بالقطاع السّمعيّ البصريّ، على أساس أنّ وسائل الإعلام المختلفة تنهض بدور فاعل في التّعريف بالمادّة الثّقافيّة ونشرها بين النّاس. بل إنّ تأثيرها الكبير في سلوك النّاس وتشكيل مواقفهم، يجعل لرجال الإعلام والاتّصال " **دورًا مُتميّزا في هذا المجال، وواجبًا وطنيّا أساسيّا، لأنّ أحسن وسائل الاتّصال النّافذ لتقديم صورة حقيقيّة ناصعة عن المجتمعات، هي تلك التي تعتمد على الثّقافة** ". لذلك أذن رئيس الدّولة بمزيد تطوير الحضور الثّقافيّ في القنوات الإذاعيّة

والتّلفزيّة، وتعزيزه عبر توسيع الـمساحات الزّمنيّة الـمخصّصة للبرامج الثّقافيّة والعلميّة. هذا فضلاً عن دعوته الـمبدعين إلى إنجاز مشاريع تلفزيّة تخلّد أعلام تونس في كافّة المجالات، وإلى مزيد الاستفادة من الإمكانات الواسعة التي تتيحها وسائل الاتّصال الحديثة في تطوير الإنتاج الثّقافيّ وإثراء مضامينه، بما يبرز تميّز ذلك التّراث الحضاريّ الزّاخر ويزيد من إشعاعه. وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ لوسائل الإعلام دورًا على درجة من الأهمّيّة عالية، هو الإسهام في الحفاظ على الأمن والاستقرار. وقد عبّر رئيس الدّولة عن ذلك بقوله: " **إنّ المجتمع لا يستطيع أن يُحافظ على أمنه واستقراره، إذا لم يُبَادر بالدّفاع عن نفسه بكلّ الوسائل النّبيلة التي تقع بحوزته، وأبرزها القلم والصّوت والصّورة** ". وبعبارة أخرى، فإنّ في النّهوض بهذا الدّور ممارسةً لفعل الحرّيّة ذاته، إذ هي معاناة شريفة لا تسمو إلاّ إذا اتّحدت مع الخير والحقّ. وتبعًا لذلك، فممارسة فعل الحرّيّة التزام بالحقّ والخير، واستعداد دائم للذّود عنهما ضدّ الإشاعات الـمغرضة ونزغات الإفساد في الأرض. ومن ثمّ، فإنّ صورة المجتمع تكون – من بعض وجوهها – رهينة هذا الدّور الـمنوط بالإعلام والاتّصال والثّقافة عامّة، فضلا عن دورها الـمركزيّ في الإشعاع الخارجيّ وتلميع صورة الوطن بنشر رؤاه والتّعريف بمنجزاته ومكاسبه.

* الـمهرجانات والفرح الدّائم

ويوجد مظهر آخر يجسّم هذه الثّقافة الجديدة ويبرز شمولها، وبالتّالي استجابتها لـمشروع التّغيير الذي يعتبر الثّقافة حقّا للجميع، يتمثّل في الـمهرجانات الغزيرة التي صارت تُنظَّم دوريًّا، وتُغطّي كامل أرجاء الوطن، حتّى صار لكلّ قرية مهرجانُها الـمُبرز لخصوصيّتها وتقاليدها، وأمكن لكلّ أبناء الوطن ممارسة حقّهم في الاستمتاع بالثّقافة في شتّى وجوهها الإبداعيّة. وهو ما مكّن من إبراز التّراث الزّاخر والـمتنوّع الذي تضمّه ربوع البلاد. إنّ في هذا النّشاط الثّقافيّ والفنّيّ الكثيف ما يؤكّد تعميم الثّقافة على الجميع بوصفها حقًّا، ويسمح للمبدعين التّونسيّين، في مختلف المجالات، من ممارسة إبداعهم ونشر نشاطهم. وبالإضافة إلى ذلك، فإنّه يكشف عن وجوه طريفة من الـمخزون الثّقافيّ التّونسيّ، ويُسهم في إبرازه؛ ومن ثمّ فإنّه يزيد من إشعاع تونس الثّقافيّ، عبر تدعيمه للسّياحة الثّقافيّة. ولعلّ هذا الـمظهر يتجلّى بشكل واضح في السّياحة الصّحراويّة، وفي الأيّام السّياحيّة التي تُنظّم في أماكن عدّة من أرجاء الوطن، مثلما يتجلّى في الأيّام الـمسرحيّة والسّينمائيّة التي جعلت تونس قبلة الـمبدعين من شتّى أنحاء العالم، يقبلون عليها، ويتنافسون في الـمشاركة فيها. بل إنّ حضورها صار، بالنّسبة إلى العديد،

شرفًا أثيلاً، وامتحانًا صعبًا، وتذكرة عبور إلى الشّهرة العالـميّة.

*** فكر الفعل وفعل الفكر**

سبق أن أشرنا إلى أنّ إحدى أهمّ ميزات مشروع التّغيير الحضاريّ وخصال بانيه، هي الوفاء بالعهد وإنجاز الوعود، بما يجعل الفكر والواقع يتلاحمان، والتّفكير والإنجاز ينصهران، حتّى يُصبحا وجهين لعُملة واحدة، أو وجهَ الورقة وقفاها، فلا يمكن الفصل بينهما. وتلك سمة الـمشاريع العظيمة والقيادات الوفيّة الـملتزمة. وذاك أيضا وجه آخر من وجوه ثقافة العهد الجديد. فما إنّ يقع التّشاور، وتُنجَز الدّراسات وتُحدَّد الأولويّات، ويتمّ اتّخاذ القرار الـمبنيّ على نقاش بنّاء وحوار عميق، حتّى يتحوّل إلى إنجاز يبدأ في التّحقّق لحظة إقراره. إنّ هذه الـميزة – التي نعتناها بكونها ثقافة في ذاتها – تتجلّى في حرص الرّئيس بن علي على الـمتابعة والـمواكبة الدّائمتين لكلّ إنجاز وفعل، إلى حدّ أنّ أغلب ما تمّ تحقيقه قد سبق الـمدّة الـمُحدَّدة لإتمامه. وتلك خصلة أخرى من خصال الـمشروع الحضاريّ للتّغيير، تُبرز سبقَهُ للأحداث، وتَحلّيهِ بالعزم والإرادة،وتجاوُزه للعراقيل والصّعوبات، بفضل الدّراسة الـمتأنّية الدّقيقة، ورسم

الأولويّات وتحديد الإمكانات، إعدادًا لـمرحلة التّطبيق والإنجاز، وتفاديًا للتّسرّع والارتجال. ولعلّنا نكتفي - في هذا الـمجال - بالتّوقّف عند مثال واحد يُبرز سمة الوفاء تلك، ويُجلي تفاني صانع التّحوّل في تحقيق كلّ الوعود، بما يجعل منه القدوة والـمثال لـما يجب أن يكون عليه "إنسان التّغيير" وثقافته النّفسيّة.

فلقد حرص الرّئيس بن علي على إشراك مثقّفي تونس ومبدعيها في استشرافه للغد القادم، إيمانًا منه بدور النّخب الـمثقّفة في نحت الرّؤى والتّصوّرات الـمستقبليّة، وبأهمّيّة الاستشراف في كلّ "تحوُّل متبصّر". وقد تمّ ذلك في شكل استشارة وطنيّة واسعة تعلّقت باستجلاء صورة تونس في فكر مثقّفيها، وشارك فيها كلّ الـمبدعين، وغطّت كامل أنحاء البلاد، وتميّزت بإقبال واسع وحماس فيّاض، بما مكّن من جمع كمٍّ هائلٍ من الـمقترحات والأفكار التي أبرزت طموح التّونسيّ اللاّ محدود وعزمه الرّاسخ على الارتقاء بالوطن إلى مصافّ الدّول الـمتقدّمة. ولقد كانت تلك الاستشارة، كذلك، مناسبة جديدة لـممارسة ديمقراطيّة الوفاق وتجسيد حرّية التّعبير عن الرّأي، وتمتين أواصر الحساسيّات الفكريّة، وتدعيم أركان المجتمع الـمدنيّ الذي ارتضاه التّونسيّون، كما كان فرصة لإجلاء الـمكانة الـمتميّزة التي منحها مشروع

التّغيير للمثقّف والـمبدع، والاعتماد عليهما في رسم معالم الـمستقبل. وقد عبّر الرّئيس بن علي عن ذلك بقوله: " **وقد كنّا سبّاقين في استشراف الـمستقبل، ورسم معالم غدنا على أسس راعينا فيها خصوصيّات بلادنا، وفسحنا مجال الـمشاركة أمام الجميع، وفي مقدّمتهم أهل الفكر والإبداع، واثقين بقدرتهم على النّفاذ إلى عمق الـمستجدّات واستيعاب التّحوّلات والتّغيّرات. ونحن نعتقد أنّ للمثقّفين والـمفكّرين والإعلاميّين دورًا كبيرًا في الـمساهمة في ضبط ملامح الغد وتحديد الـمسالك الـمُفضية إلى التّقدّم وتَخطّي الـمراحل الحاسمة في مسار التّطوّر البشريّ** ".

لكن ما نودّ الإشارة إليه، أنّه لم يمض على تلك الاستشارة الوطنيّة الواسعة سوى بضعة أشهر – كانت مرحلة ضروريّة للجمع والفرز والتّرتيب – حتّى بادر الرّئيس بن علي بالاستجابة الفوريّة لـما جاء فيها من مقترحات وآراء، مُعلنًا: " **ونأذن اليوم باعتماد مختلف الاقتراحات والأفكار التي أفرزتها هذه الاستشارة في صياغة برنامج مُتكامل يُدرج ضمن الـمخطّط العاشر للتّنمية، ويتمّ تنفيذه تدريجيًّا على أساس الأولويّات الوطنيّة والإمكانات الـمُتاحة** ".

ولم يقتصر رئيس الدّولة على ذلك، بل بادر باتّخاذ مجموعة من القرارات تنضاف إلى صرح الثّقافة الذي ما انفكّ

يعلو منذ فجر التّحوّل. فلقد قرّر التّرفيع في عدد مراكز الفنون الدّراميّة على مراحل، ودعم العروض المسرحيّة في اتّجاه الزّيادة في المنح المخصّصة لها. كما أذن ببعث متحف للفنون التّشكيليّة. وفي مجال الموسيقى، أذن بتوسيع برنامج تشجيع الإصدارات الموسيقيّة، وبتنظيم المعاهد الجهويّة للموسيقى لتصبح فضاءات لتكوين المواهب وصقلها. أمّا في الحقل السّينمائيّ، فقد أمر بدعم الإحاطة بالصّناعة السّينمائيّة الوطنيّة وإقرار مساعدة لقاعات السّينما بغرض تأهيلها. هذا إضافة إلى دعوته إلى مزيد ترسيخ التّعاون في هذا المجال بين الإذاعة والتّلفزة التّونسيّة والمنتجين السّينمائيّين. ومن جهة أخرى، حرص رئيس الدّولة على العناية بالكتاب والقطاعات المتّصلة به. فقرّر في هذا الصّدد وضع خطّة وطنيّة للتّرجمة، وتطوير صيغ التّوصية بالنّشر. كما أعلن عن الشّروع في بناء دار الكتب الوطنيّة بكلّ مكوّناتها لتكون جاهزة سنة 2004، وتشييد مدينة للثّقافة تكون فضاءً لعرض الإبداع التّونسيّ، وملتقى لحوار الثّقافات والفنون وتبادل التّجارب الإبداعيّة العالميّة. ولقد توّج كلّ ذلك بقراره الرّائد المتمثّل في إعلان سنة 2003 سنة وطنيّة للكتاب **"ترسيخًا لتقاليد المطالعة ببلادنا، وتعزيزًا لقيمة الكتاب في حياتنا المدرسيّة والعائليّة"**. وفضلا عن ذلك، فقد أولى رئيس الدّولة أهمّيّة

بالغة للبحث والتّكوين، بغية الارتقاء بالأداء الثّقافيّ. ولذلك أذن بتحويل المركز الوطنيّ للاتّصال الثّقافيّ إلى مرصد وطنيّ للنّشاط الثّقافيّ، يتولّى متابعة حركة الإنتاج والإبداع، وإنجاز دراسات ميدانيّة مختصّة.

لعلّنا، بهذا المثال الوحيد، قد حاولنا إبراز السّمة الفريدة التي ميّزت مشروع التّغيير الحضاريّ، ونعني بها سمة الوفاء بالوعود، التي مثّلت خصلة أساسيّة من خصاله وسمحت له - في سنوات قليلة من عمر التّغيير لا تُقاس بها أعمار الشّعوب - بإنجاز ما عجزت عن تحقيقه شعوب أخرى أكبر حجما وأوفر موارد وأغزر إمكانات. لذلك لم يكن من الغريب البتّة أن تختار منظّمة اليونسكو تونس لتكون عاصمة دوليّة ثقافيّة طوال سنة 1997. ففي ذلك تكريم لأصالتها وإشعاعها، واعتراف بما حقّقته من مكاسب باهرة في ضوء القيم الثّقافيّة الخالدة التي ميّزت الشّعب التّونسيّ منذ سحيق الدّهور، وشهادة حيّة على نجاح المشروع في تجسيم مبادئه وقيمه ورؤاه، بما يجعله يطمح إلى الإشعاع العالميّ على أساس أنّه تجربة رائدة تُحتذى، ومثل طريف يُقتدى به ويُستلهَم. ولم يكن ذلك ليتمّ لولا حرص رئيس الدّولة على إثراء الرّصيد الفكريّ التّونسيّ في مناخ من الطّمأنينة والحرّية والاستقرار، مؤمنا بأنّ الحرّية هي الضّمان الأوكد للإبداع

الجيّد والابتكار الرّاقي، إذ تفتح الآفاق للتّحرّر من تراكمات السّائد، وإدراك جوهر مغامرة الإنسان " **فالإبداع لا يزدهر في حقول الإنكار لإنسانيّة الإنسان** ".

بذلك ندرك حجم مجهود الدّولة في إنجاز مقوّمات الثّقافة الجديدة. فإلى جانب دعم لا مركزيّة التّنفيذ، وفتح الأبواب أمام المبادرات الخاصّة في الممارسات الثّقافيّة، وضع مشروع التّغيير مجموعة كبيرة من الحوافز للاستثمار في القطاع الثّقافيّ والمشاركة في تسييره ودفعه. كما عمل على تعزيز مقوّمات الصّناعات الثّقافيّة وتطويرها وتحديثها، وحرص على تشجيع التّصدير الثّقافيّ بمختلف الإعفاءات والمساعدات والحوافز، وتيسير كلّ أشكال ترويج الإنتاجات الإبداعيّة. ولقد تجلّى حرص الرّئيس بن علي واضحًا في إيجاد أساليب مستحدثة للتّعامل مع الثّقافة حتّى تصبح عنصر إنتاج مُربح، وتتجاوز الأنماط الاتّكاليّة التي كبّلتها وعاقت نموّها وتطوّرها، وحتّى يتمّ استغلال الإبداعات الثّقافيّة والحضاريّة التّونسيّة للارتقاء بالمنتوج السّياحيّ وتنويعه، بما يمثّل إضافة هامّة لقطاع السّياحة الثّقافيّة ويعطي للعالم صورة واضحة مشعّة عن ثراء المخزون الحضاريّ.

أمّا في مجال تحديث آليّات الثّقافة ووسائلها، فقد تجلّى حرص رئيس الدّولة على تعزيز مكوّنات دور الثّقافة، عبر

تخصيص فضاءات مناسبة لنشر الإنتاج الثّقافيّ الوطنيّ، والسّعي الحثيث إلى مواكبة التّطوّر في مجال تكنولوجيّات الاتّصال، وتوظيف تقنيّات الإعلاميّة متعدّدة الوسائط من أجل دفع الإبداع إلى مزيد من التّألّق، وتدعيم صناعة المضامين التي صارت مجالاً مُستحدَثًا واعدًا يفتح آفاقًا رحبة ومجالات واسعة. ولكي يحثّ دور الثّقافة على السّير قُدمًا في هذا النّهج الحداثيّ، والحرص على الإبداع والتّألّق، أحدث رئيس الدّولة جائزة رئيس الجمهوريّة لأكثر دور الثّقافة تميُّزًا في نشاطها.

إنَّ هذا الحرص الكبير والعناية الفائقة اللّذين أولاهما رئيس الدّولة للثّقافة وهياكلها ومؤسّساتها، ينبعان من إيمانه بالقيم الإنسانيّة التي أسّس عليها مشروعه المجتمعيّ الرّائد، وعلى رأسها قيم الحرّية والتّنوير والتّفتّح والتّسامح، ومن اعتقاده الجازم بأنّ للثّقافة دورًا أساسيًّا في زرعها ونشرها في المجتمع. فالثّقافة - في رأيه – " **هي التي تُنبت تلك القيم لتُحوّلها إلى سلوك يوميّ ومضامين إبداعيّة وعلاقات بين النّاس؛ وهي التي تجعل منها واقعًا يقوم عليه البناء الحضاريّ، ورابطة تجمع بين النّاس، يقوّيها الوفاق ويُثريها التّنوّع والاختلاف** ". وذلك ما يزيد دور المثقّف أهمّيّة ويزيد مسؤوليّته ثقلاً وحرّيته التزامًا. فلئن كان المثقّفون والمبدعون – في مشروع التّغيير – هم ضمير الأمّة وقلبُها النّابض، وحُماةُ

قيَمها الفكريّة والرّوحيّة، فإنّه ينتج عن ذلك أنّهم ينهضون بدور رئيسيّ في تثبيت مراجع الثّقافة الجديدة وتحديث صياغتها، بما يُؤصّل الهويّة ويفتح ثقافة المجتمع على إضافات الآخرين. بل إنّ الشّعوب لا تنهض بدون مفكّريها ومُثقّفيها ونُخَبها - على اختلاف اختصاصاتهم - وخصوصًا في هذا العصر "**الذي تتنافس فيه الأمم بذكائها، وبما للعقل من قدرة الخلق والابتكار**". إنّ رئيس الدّولة يعتقد اعتقادًا جازمًا أنّ المثقّف الحقّ - أي الحرّ في التزامه، أو الملتزم في حرّيته - كان وما يزال مصدر إشعاع في محيطه، وأنّ تأثيره بارز في كلّ التّحوّلات الكبرى التي شهدها التّاريخ. وعلى الرّغم من هذا الموقع المتقدّم الذي يبرّر عناية مشروع التّغيير بالمثقّفين والمبدعين، وتوفير جميع المستلزمات التي تحفزهم على الابتكار والإبداع، فإنّ دور المثقّف اليوم قد ازداد تأكّدًا وضرورة وإلحاحًا، بحكم المنزلة الرّفيعة التي أصبحت تستأثر بها الثّقافة في عصرنا، نتيجة التّطوّرات الفكريّة والعلميّة المُتسارعة، والثّورة الاتّصاليّة والتّكنولوجيّة العارمة. وليس أبلغ - في تأكيد تلك الضّرورة الملحّة - من النّداء الذي توجّه به الرّئيس بن علي إلى المثقّفين والمبدعين، يستنهض هِمَمَهُمْ ويحفز عزمَهم قائلاً: " **فهل من مجال للتّردّد أو الانتظار، بعد ما أُتيح لهم من إمكانات**

الإبداع والتّعبير، وما تحقّق لفائدتهم من إنجازات، وما توفّر لهم من حوافز ؟ إنّنا نراهن على ما يحدوهم من وازع وطنيّ وحرص ثابت على الإسهام الجادّ في البذل والإنتاج والتّميّز في مختلف ميادين الـمعرفة والفكر والفنّ ".

** الثّقافة والتّنمية الشّاملة الـمستديمة*

إنّ ما شهدته تونس، وما زالت، من تحوّلات شملت جميع الـمستويات السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثّقافيّة، وما عرفته منذ فجر التّحوّل من تطوير مستمرّ لآليّات حماية حقوق الإنسان، ودعم متواصل لقيم التّسامح وحقّ الاختلاف، وتكريس دائب للتّعدّدية والمجتمع الـمدنيّ والوفاق والحوار، إنّما يرتبط جميعُه بنموذج التّغيير الثّقافيّ. وهو نموذج صاغه رئيس الدّولة بوعي وتبصّر، وقراءة عميقة لثنائيّة الأصالة والتّفتّح. ذلك أنّه، بقدر إيمانه الرّاسخ بضرورة التّمسّك بالهويّة والأصالة، والاعتزاز بالـماضي المجيد والتّاريخ الحضاريّ الـمُشرق، كان يأخذ كذلك في الحسبان أهمّيّة الانفتاح في توجيه التّنمية الثّقافيّة وتحديد مسارها وضبط مكوّناتها.

إنّ تلك الثّنائيّة التي أرسى عليها الرّئيس زين العابدين بن علي أركان مشروعه الحضاريّ تتجلّى من خلال جميع

جوانب المشروع، وتَبرز عبر رؤيته الشّاملة والمتكاملة لكلّ أبعاد الإنسان والمجتمع. فلقد أسّس مشروعه المجتمعيّ، بدءًا، على أرضيّة ثقافيّة متينة، تستقي جذورها من منابع الفكر الإصلاحيّ التّونسيّ، وتستند إلى القيم الرّوحيّة والثّوابت الفكريّة للحضارة العربيّة الإسلاميّة، إيمانًا منه " **بأنّ الثّقافة سند التّغيير، وبأنّ مستقبل الشّعوب لا يُبنى بدون مرجعيّات ثقافيّة وطموحات حضاريّة تُعمّق روابط الانتماء، والوعي بأبعاد الهويّة، وتُطلق قُدرات الإبداع والابتكار** ". أمّا الوجه الثّاني لتلك الأرضيّة الثّقافيّة، فيتمثّل في رصد التّجارب الإنسانيّة، واستلهام الخيّر والنّبيل منها. ومن الهامّ أن نشير إلى أنّ هذين الوجهين، وجه الأصالة ووجه التّفتّح، يشتركان في صفة أساسيّة وميزة قيّمة تجمع بينهما وتُؤالف، بما يجعل منها السّبيل الأفضل للرّبط بين الخصوصيّة والكونيّة. ونقصد بذلك صفة "العقلانيّة" التي امتازت بها الحضارات الكونيّة مثلما تميّزت بها الحضارة العربيّة الإسلاميّة. ولهذا السّبب، كان طريق العقلانيّة الرّصينة مفتاح الأصالة المشرقة والهويّة الرّاسخة، كما كان أيضا مفتاح الحداثة المتوازنة والكونيّة الرّشيدة.

فبالنّسبة إلى التّراث الحضاريّ، يبدو واضحا أنّ مشروع التّغيير قد استند في كلّ أبعاده إلى الفكر المستنير، بما يعنيه

ذلك من إيمان وتعلّق بقيم التّسامح والحوار والتّكافل؛ أي أنّه فكر يستند، في استنارته وإنارته، إلى الفضائل الإنسانيّة. وما حرصُ الرّئيس بن علي على إيلاء العقل مكانته السّامية في مقاربته للوجود إلاّ تَواصُل مع ما ميّز أعلام المسلمين من العلماء والـمفكّرين من إعمال للعقل في تمحيص الأمور، وتَمسُّك به لإدراك الحقائق وتصريف شؤون الحياة. وممّا يزيد الأمر وضوحًا، استدلال الرّئيس بن علي بأعلام تونس الأفذاذ - في سياق هذه العقلانيّة الـمتوازنة الرّصينة - ومن ضمنهم ابن خلدون الذي عالـج مسائل التّاريخ وأحـوال العمران، " **فحكّم فيها الـمنطق، في منهجيّة مضبوطة لتمييز الصّواب من الخطإ** "، وكذلك زعماء الإصلاح في النّصف الثّاني من القرن التّاسع عشر، الذين استندت آثارهم " **إلى مبادئ تلتقي مع فلسفة ابن رشد من ناحية، وفكر ابن خلدون الاجتماعيّ من ناحية أخرى** ".أمّا بالنّسبة إلى مجال الحداثة والـمعاصرة، فإنّ التّمشّي الذي اختاره مشروع التّغيير، لصياغة نموذجه الثّقافيّ، يقوم - فضلاً عن رصد التّجارب الإنسانيّة، واستلهام الخيّر والنّبيل منها - على " **التّكيّف مع الـمراجع والـمعايير العقلانيّة في العالم، والسّعي إلى الـمساهمة في بناء الحضارة الكونيّة من موقع الاقتدار والفعل، بروح التّفاعل والتّكامل مع بقيّة الثّقافات** ".

هكذا يتظافر الوجهان، وجه الأصالة ووجه المعاصرة والحداثة، ويلتقيان في إبراز سمة "العقلانيّة" التي ميّزت مشروع التّغيير، مثلما يلتقيان أيضا في تأكيد صفة "الاعتدال" التي مثّلت خاصّية الفكر والثّقافة التّونسيّين عبر العصور. وتبعًا لذلك، فإنّ الأرضيّة الثّقافيّة المتينة التي أرسى عليها الرّئيس بن علي مشروعه المجتمعيّ الجديد " **تجعل من العقل قوّة الدّفع والتّقدّم، ومن التّفتّح والتّسامح والاعتدال مبادئ السّلوك ومقوّماته** ". وبقدر ما عمل – منذ التّحوّل – على تحرير الثّقافة من قيود الفكر الواحد والجمود والتّهميش، جعل من تحرير الرّوافد، والتّفتّح على الثّقافات والحضارات الأخرى ركنًا من الأركان الثّابتة في مسيرة التّغيير. ولقد تجسّم ذلك – مثلما سبق أن أشرنا – في مضامين الإصلاح التّربويّ الرّائد، وفي تفتّح الفضاء الإعلاميّ والاتّصاليّ على الآخر، وفي الحرص الدّائب – في الدّاخل والخارج – على نشر ثقافة تكرّس القيم الإنسانيّة النّبيلة وتنبذ الانغلاق والانطواء، وتدعو إلى إقامة حوار حقيقيّ بين الثّقافات والحضارات، يكون مبدؤه الأسمى، وغايته الأرقى "إنسانيّة الإنسان".

العقلانيّة والاعتدال يتعاضدان، إذن، في مشروع الرّئيس بن علي ليؤسّساه على قاعدة الشّمول والتّكامل. فالعقلانيّة تنفي التّحجّر والجمود؛ ومن ثمّ، فإنّها تدعو إلى الجهد

المستمرّ والحركة الدّائبة والجهد اليوميّ المشترك. أمّا الاعتدال، فينفي الذّوبان والتّفسّخ والتّقليد الأعمى؛ وبالتّالي، فإنّه يدعو إلى الوسطيّة ومراعاة الظّروف والإمكانات والتّطوّر المتدرّج. وهُما معًا يُولّدان النّظرة الشّاملة التي تراعي كلّ الأبعاد والجوانب. لذلك، فإنّ التّغيير الشّامل لكلّ تلك الأبعاد يقتضي تنمية شاملة مستديمة، تكون استجابة لشمول المشروع المُولّد لها. وتبعًا لذلك، فإنّ الثّقافة الجديدة النّابعة من هذا المشروع ومن تلك الرّؤية، ينبغي أن تُضارعَهُما شُمولاً وتكامُلاً. وفي هذا المظهر بالتّحديد تتجلّى جِدّتها وتكتسب صفتَها كثقافة تغيير. إنّ الرّئيس بن علي كان شديد الوعي بهذه الصّفة المميّزة للثّقافة الجديدة، وهو يُرسي دعائمها؛ إذ لا يمكن إنجاز تنمية شاملة إلاّ استنادًا إلى ثقافة شاملة كذلك. فهو يعتبر تلك التّنمية الشّاملة المستديمة **" خلاصة إدراك معرفيّ وتنشئة حضاريّة أساسُها ثقافة تتجاوز الميادين التّقليديّة إلى أبعاد وآفاق تلامس حياة المواطن اليوميّة، مثل صيانة المدن في جوانبها المختلفة، والحفاظ على البيئة والمحيط الطّبيعيّ، وتستند إلى منظور ثقافيّ سليم رحب الآفاق، حتّى لا تكون طفرة عابرة أو حالة غير موصولة. فالثّقافة هي النّسيج الذي يشدّ كافّة القطاعات بعضها إلى بعض ".**

تلك، إذن، الميزة الكبرى للثّقافة الجديدة التي يدعو إليها مشروع التّغيير الحضاريّ. وهي ميزة على درجة من الأهمّيّة عالية، إذ تصبح الثّقافة بفضلها نسيجًا يربط بين كافّة القطاعات، ورباطًا يشدّ كافّة مجالات الحياة اليوميّة وميادينها، مثلما شدّ ذلك النّسيج – في المستوى الفكريّ – كافّة أبعاد المشروع. وتبعًا لذلك، تستحيل الثّقافة إدراكًا معرفيًّا وتنشئة حضاريّة، أي تستحيل – في نهاية الأمر – تنمية مستديمة شاملة. ولعلّنا ندرك بذلك أهمّيّة الثّنائيّة العابرة لأرجاء المشروع كلّه، ونقصد ثنائيّة "تنمية الثّقافة" المؤدّية إلى "ثقافة التّنمية". هكذا تتنزّل الثّقافة من عليائها، وتهدّم حيطان برجها العاجيّ، لتنزل إلى الحياة اليوميّة وتلامس حياة المواطن، وتُسهم في الإنجاز مثلما أسهمت في التّنظير. من هذا الجانب، تصبح ثقافة التّغيير "ثقافات"؛ أو لنَقُلْ ثقافةً متعدّدة الوجوه والجوانب والأبعاد. ولعلّنا لا ندرك هذه النّظرة الشّاملة بما ينبغي من العمق والوضوح، قدر ما نُدركها انطلاقًا من البرنامج المستقبليّ للرّئيس بن علي. فقد رسم فيه تصوُّره لتونس في الألفيّة الثّالثة، وأجلى – من خلال ذلك – مقاربته لتلك الثّقافة الجديدة التي ما انفكّ يدعو إليها ويبشّر بها.

* *ثقافة البيئة السّليمة والحسّ الجماليّ*

فالمحافظة على المحيط السّليم والبيئة النّقيّة والعناية بجودة الحياة ونوعيّة العيش الرّاقي، تمثّل في فكر الرّئيس بن علي هاجسًا مُلحًّا ومبدأ ثابتا ما انفكّ يحيطه بالاهتمام والرّعاية الموصولة. ذلك أنّه يمثّل، في رأيه، حقًّا من حقوق الإنسان، وواجبًا من واجبات المجتمع تتجلّى من خلاله روح المسؤوليّة الجماعيّة، والإحساس العميق بالمواطنة، والحرص على صحّة رأس المال البشريّ، فضلاً عمّا يُوفّره ذلك من زيادة الإحساس بالأمن والاستقرار والنّشاط الحافز على مزيد العمل، ومن تنمية الحسّ الجماليّ والذّوق الرّفيع في التّعامل مع المحيط. ولهذه الأسباب جميعها، حرّض على تكوين لجان الأحياء، وشجّع على تأسيس الجمعيّات والمنظّمات البيئيّة، والهياكل المهتمّة بصيانة المدن وبالعمل التّطوّعيّ. كما أنّ تجميل مداخل المدن، وتكثيف المنتزهات، والعناية الشّديدة بالنّظافة، وزيادة النّجاعة في استعمالات الطّاقة والتّأكيد على مجال التّطهير، تكشف عن ذلك الحسّ الحضاريّ الرّاقي، الذي يرفض أن يحصر الإنسان في مجرّد العمل والسّكن والغذاء، ويصرّ على اعتبار الإنسان المتحضّر جديرًا بحياة راقية وبيئة سليمة تُنمّي فيه ثقافة الذّوق السّليم.

وتتمثّل في تنشئة الـمواطن على مبادئ السّلوك الحضاريّ الـمؤدّي إلى دعم الاستقرار والوئام الاجتماعيّ. وهو ما يكرّس في الواقع اليوميّ مقولة "تونس لكلّ التّونسيّين"، ويجذّر مفاهيم التّسامح والتّضامن والحوار والوفاق. لذلك كان إرساء مقوّمات المجتمع الـمدنيّ من أوكد مشاغل الرّئيس بن علي. فهذه الـمقوّمـــات تدعـــم الحرّيّة والتّعـــدّديّة، بدفعها إلى الدّيمقراطيّة والحوار والإنصات للآخر. ومن ثمّ، فإنّها دعامة أساسيّة من دعائم حقوق الإنسان، وحافز جوهريّ لتطوير الحياة السّياسيّة. كما أنّ ثقافة الـمواطنة تُربّي المجتمع على إرساء مبدإ العدالة الاجتماعيّة في الواقع الـمعيش، وترسيخ قيمة التّضامن والتّآزر، ومن ثمّ تسهم بشكل فعّال في القضاء على أسباب الفقر والاحتياج، وفي توفير ظروف العيش اللاّئقة لكلّ التّونسيّين. وهو ما ينعكس على الجهد والنّشاط بشكل مباشر، فيفسح المجال للعمل والبذل بتكسير الحواجز الـمانعة والعوائق الحائلة دون الانكباب على تنمية الاقتصاد وتطوير الإنتاج. ولا يقلّ احترام القانون والـمؤسّسات، ولا مقاومة الضّجيج والتّلوّث، ولا الاهتمام بالتّرفيه قيمة عن الإجراءات العديدة الأخرى التي تهدف إلى نشر هذه الثّقافة، حتّى

تستحيل الـمُواطَنة سلوكًا يوميًا يسهم إسهامًا فاعلاً في التّنمية الشّاملة الـمستديمة.

*** ثقافة الـمبادرة**

وتقوم على جعل الحياة الفرديّة مبنيّة على قاعدة التّصوّر والابتكار، بغية تحقيق التّميّز الـمؤدّي إلى التّفوّق، وجعل الحياة الجماعيّة قائمة على الـمنافسة الشّريفة، في نطاق الثّوابت والاختيارات الوطنيّة. وهي ثقافة أصبحت اليوم أمرًا متأكّدًا بالنّظر إلى التّحوّلات العميقة التي يشهدها العالم. فلقد فات زمن الاتّكال والتّواكل، وصار من الضّروريّ الاعتماد على الـمبادرة الفرديّة لدعم مجهود الدّولة. والأمر أشدّ أهمّيّة في مجال الاقتصاد الذي صار بحاجة إلى التّنوّع، وخصوصًا في مجالات الصّناعة والسّياحة والخدمات، وإلى التّفتّح على العالم. وهو ما يستلزم توسيع التّأهيل ليشمل كافّة القطاعات، ويستدعي مساهمة أكبر للقطاع الخاصّ في مجهود الاستثمار، كما يشترط بالخصوص التّوجّه الجادّ نحو الاستثمار في القطاعات ذات القيمة الـمُضافة العالية في قطاع التّكنولوجيا الـمتطوّرة.

بل لعلّ ثقافة الـمبادرة تكتسب قيمتها البالغة في مجال التّشغيل الذي احتلّ مكان الصّدارة في البرنامج الـمستقبليّ

للرّئيس بن علي، واعتبره "أولويّته"، لأنّه أصبح اليوم واحدًا من أكبر تحدّيات الحاضر ورهانات المستقبل، سواء من جهة كونه يمثّل هدف كلّ السّياسات القطاعيّة، أو من جهة حتميّة تأقلُمه مع المستجدّات الحديثة التي فرضت وجود أنماط مستحدثة ومهنًا جديدة تفرض عليه التّكيّف معها. إنّ هذا التّحدّي الكبير - إن لم يكن الأكبر - هو الذي حدا بالرّئيس بن علي إلى إقرار برنامج وطنيّ لتيسير سُبل التّشغيل بصورة أكثر فعاليّة، وإرساء مبدأيْ "قابليّة التّشغيل" و"التّعلّم مدى الحياة" في مشروع مدرسة الغد. وهو ما يفسّر عنايته بدعم الشّراكة الفاعلة بين المؤسّسة والجامعة، عبر تطوير نظام التّكوين، والتّدريس عن بُعد، وإنشاء الجامعة الافتراضيّة. ذلك أنّ المستقبل يُنْبئ عن هيمنة الاقتصاد غير المادّيّ في العصر ما بعد الصّناعيّ. وهو ما يجعل القيمة الأولى لعامِلَيْ الذّكاء والكفاءة، ويحتّم التّفكير منذ الآن في توفير أشكال جديدة للعمل والتّشغيل تتلاءم مع المقولات الجديدة والمجالات المستحدثة مثل العمل عن بُعد والعمل المستقلّ. ولقد دعّم الرّئيس بن علي كلّ ذلك بدعوته الجمعيّات غير الحكوميّة لبعث شراكة فعليّة مع الدّولة لتشخيص فرص التّشغيل الجديدة، وبإقراره تعميم "محاضن المؤسّسات" في

مختلف هياكل التّكوين لِتُعدّ الشّباب للحياة المهنيّة وفق هذه الرّؤية الجديدة.

** ثقافة المعرفة*

على أنّ ثقافة المبادرة تلك لا تستقيم ما لم يتلقّ الشّابّ معرفة تؤهّله لها، وتمكّنه من التّحلّي بالعزم والإرادة، وبروح الابتكار والتّميّز حتّى يستطيع دخول هذا العالم الجديد، عالم أنماط العمل المستحدثة. وذلك ما يفسّر إدراج هذا المجال الهامّ ضمن المحاور الإصلاحيّة المتعلّقة بالنّظام التّربويّ. إنّ ثقافة المعرفة تشترط مدرسة تُواكب التّحوّلات المتسارعة في عالم اليوم لكي تستطيع تعزيز مبدإ "قابليّة التّشغيل". ولكي تتحقّق هذه المواكبة، يصبح من واجب التّربية والتّعليم تنمية ملكة الاستشراف لدى المتعلّم وقدرته على التّأقلم مع المستجدّات. ولن يتسنّى تحقيق ذلك إلاّ بالتّخلّص من فكرة المدرسة القائمة على التّلقين، وفكرة المربّي الذي يمتلك الحقيقة الجاهزة، وتعويضها بمبدإ جديد يتلاءم مع هذا "الفيضان" المعرفيّ الجديد، هو مبدأ "تعليم المتعلّم كيف يتعلّم"، الذي يُحوّله من مجرّد مُتلقٍّ لمعلومات جاهزة إلى مُتسائلٍ مُختبِر باحث عن الحلول بنفسه، تستبدّ به تلك

الحيرة النّبيلة المؤسِّسة لكلّ معرفة، فتدفعه إلى المناقشة والمقارنة والتّأليف بين الظّواهر وربط الأسباب بالنّتائج.

على أنّ التّربية العصريّة أيضا، لم تعُد تقتصر على الوسائل والأدوات التّقليديّة – وإن كانت جدواها قائمة – بل صارت في حاجة كذلك إلى ثقافة أخرى تنضاف إلى السّابقة، يجوز لنا أن نسمّيها "الثّقافة المعلوماتيّة" التي فتحت آفاقًا جديدة ودروبًا مبتكرة للتّعلّم وتلقّي المعارف. وهو ما حدا بالرّئيس بن علي إلى تمكين كلّ مدرسة من الإعلاميّة والأنترنات، ليتيسّر استعمال التّقنيّات متعدّدة الوسائط في المجال التّعليميّ، فضلاً عن احتضان التّلفزة لعمليّتيْ التّعليم والتّثقيف، بما يجعل منها سندًا بيداغوجيًّا هامًّا يسهم في إرساء دعائم منظومة التّدريس عن بُعد. وهو ما يفرض كذلك على المُعلّم ذاته الاستئناس بهذه الوسائل المستحدثة، وامتلاك "ثقافة" تخوّل له تبنّيها وقبولها، فضلا عن استعمالها والتّحكّم فيها.

ويتجلّى مبدأ ثقافة المعرفة – من جهة أخرى – في دعوة رئيس الدّولة الملحّة إلى الاستثمار في المعرفة، وتكريس "مجتمع المعلومات والمعارف"، لأنّه يعتبرهما " **مفتاح الفوز برهان القدرة على المنافسة** ". فالعلاقات الدّوليّة – في مجالاتها المختلفة – لم تعُد تكتفي ببالي الوسائل وقديم

الأدوات، بل تجاوزتها إلى استخدام التّكنولوجيا المتطوّرة، والطّرق السّيّارة للمعلومات، وكلّ ما أفرزته – ولا تزال – الثّورة التّكنولوجيّة والاتّصاليّة، حتّى صار العالم اليوم "قرية كونيّة" انعدمت فيها المسافات وذابت الفوارق الزّمنيّة، وتشابكت المصالح بشكل لم يعُدْ فيها للمُتلكّئ والمُتباطئ مكان، فضلا عن المُتكاسل العاجز. فلا مناص، إذن، من الاستعداد المكثّف والحثيث لاستيعاب تلك التّطوّرات الهائلة ومواكبتها لكي لا يفوت قطار الحداثة الباكر. ولهذه الغاية تحديدًا، قرّر الرّئيس بن علي الإسراع في تطوير البحث العلميّ والتّكنولوجيّ، بمضاعفة الموارد الماليّة المخصّصة له، لتبلغ الاستثمارات فيه نسبة واحد في المائة من النّاتج الدّاخليّ الخام سنة 2004، وكذلك تطوير الشّراكة في هذا المجال بين مؤسّسات البحث والقطاع الخاصّ والجمعيّات العلميّة والدّول المتقدّمة. وبالإضافة إلى ذلك، أقرّ برنامجاً خاصّا لتركيز أقطاب تكنولوجيّة جهويّة قريبة من الجامعات ومن المناطق الصّناعيّة الكبرى. ومن شأن هذا القرار أن يمكّن من دمج الاقتصاد التّونسيّ ونظام البحث في بلادنا في الشّبكات العالميّة للبحث والمعلومات، باعتبارها الوسيط بين الاقتصاديّات المتقدّمة في العالم. هذا فضلاً عن الاستثمار الذي ما انفكّ يتطوّر في قطاع الاتّصالات. ومن شأن كلّ ذلك

أن يكرّس مبدأ التّعلّم مدى الحياة، وأن يجعل تونس عضوًا فاعلاً في الحلقة العلميّة والتّكنولوجيّة العالـميّة، فاسحًا بذلك المجال لاقتصادها لكي يؤكّد حضوره وإشعاعه، وممهّدًا لتحقيق التّنمية الشّاملة الـمستديمة التي تمثّل الغاية البعيدة والهدف الأقصى لـمشروع التّغيير الحضاريّ.

ولا شكّ أنّ حضور تونس في الفضاء الاتّصاليّ الـمعولم وسيلة ناجعة وضروريّة في آن لتحقيق الإشعاع الثّقافيّ الذي راهن عليه رئيس الدّولة. ولا شيء أبلغ في الدّلالة على ذلك من قرار سيادته التّرفيع التّدريجيّ في اعتمادات الـميزانيّة الـمخصّصة للثّقافة لـمضاعفتها مرّتين حتّى تستأثر بواحد في الـمائة من الـميزانيّة العامّة للدّولة مع حلول سنة 2004. إلى جانب ذلك، ألحّ الرّئيس بن علي على ضرورة إقرار صناعة متطوّرة للملتيميديا، من خلال دعوته إلى التّركيز على "إنتاج الـمضامين" لـمواكبة متطلّبات الفضاء الإعلاميّ الـمعولم. وذلك بالتّأكيد يتطلّب عقليّة جديدة، أي "ثقافة" مخصوصة وتعلّما إضافيّا يواكب الحداثة ويسعى إلى الإسهام فيها. ولهذه الغاية، دعا إلى دعم التّكوين في مجال الوسائل الإعلاميّة متعدّدة الوسائط، وتدريس هذه التّقنيات ضمن برامج الجامعات والـمدارس العليا، ولدى الشّباب والأطفال منذ الـمدرسة الأساسيّة؛ هذا فضلاً عن تدريب أصحاب الشّهائد

الجامعيّة من غير الاختصاص، لدعم مبدإ "قابليّة التّشغيل". ولا شكّ أنّ كلّ هذه الإجراءات والقرارات الرّائدة تستلزم شراكة مع القطاع الخاصّ من أجل دعم الاستثمار في المجالات الثّقافيّة والإعلاميّة، وتطوير صناعة سمعيّة بصريّة قادرة على المنافسة، حافزة على المبادرة والابتكار.

*** ثقافة حرّية وتسامح وتضامن**

لعلّنا بما ذكرنا قد وُفّقنا في إبراز اتّساع مفهوم الثّقافة في فكر الرّئيس بن علي، وتعلّق هذا المفهوم بكلّ الميادين، واتّصاله بجميع مجالات الحياة والمجتمع، وأكّدنا صواب اعتبارها "النّسيج الذي يشدّ كافّة القطاعات بعضها إلى بعض". وهو ما يجعل مقاربة الثّقافة الجديدة على مثل هذه الدّرجة من الاتّساع والتّعقّد والعمق، لأنّها حاضرة في كلّ جانب من جوانب الحياة، شاملة لكلّ الأبعاد، بما يؤكّد أنّها تستقي مراجعها من مشروع التّغيير الحضاريّ ذاته، فماثلَته لذلك شمولاً واتّساعا حتّى استطاعت أن تكون ثقافة شاملة قادرة على استيعاب مبدإ التّنمية الشّاملة المستديمة التي تُعتبر غاية المشروع وهدفه الأسمى.

بذلك تحضر الثّقافة في السّياسة والاقتصاد والاجتماع، وتتجسّد في تفاصيل الحياة اليوميّة وجزئيّات الواقع المعيش،

لتكون ثقافة "العمران البشريّ". وما دامت على هذه الشّاكلة، فمن الحتميّ أن تكون أيضا - مثل مشروع التّغيير - جهدًا يوميّا مشتركًا، وبذلاً وعطاءً لا يتوقّفان، لأنّ الزّمن سيرورة دائمة وصيرورة مستمرّة، تحدوها قيم ثلاثة تمثّل شعارها المحدّد لجوهرها، والرّاسم لـمسارها، والـمُقدّر لنجاحها. تلك القيم الثّلاث هي التي حدّدها الرّئيس زين العابدين بن علي في برنامجه الـمستقبليّ، وجعل منها "مقولات" ثقافيّة ينبغي أن يسير على هديها المجتمع، ويستلهمها الـمبدع، حتّى تكون الغاية في مستوى التّطلّعات، والهدف في مستوى الطّموح.

فهي ثقافة حرّية أوّلاً، تسعى إلى إشاعة حقوق الإنسان لدى كلّ مواطن، بدءًا من النّاشئة.

وهي ثقافة تسامح ثانيا، تفسح المجال للحوار والوفاق والدّيمقراطيّة والتّعدّدية والمجتمع الـمدنيّ وقبول الآخر.

وهي، ثالثًا، ثقافة تضامن، تجعل من المجتمع بنيانًا مرصوصا يشدّ بعضه بعضًا، وتتحقّق فيه العدالة الاجتماعيّة والتّطوّر السّياسيّ والنّموّ الاقتصاديّ في نفس الوقت وبنفس القيمة.

قد تكون تلك الطّريق الأطول والسّبيل الأصعب. لكنّها بالتّأكيد هي الطّريق الأسلم، طالـما كانت اختيارًا واعيًا، وإرادة حرّة، وعزمًا راسخًا، وإيمانا بالوطن وتضحية من أجله

دائمة، وتفانيًا في خدمته مستمرًّا. وتلك أيضا ثقافة أخرى، لعلّها أمّ الثّقافات جميعا؛ نعني بها ثقافة "الوطنيّة"؛ ثقافة حبّ الوطن الذي هو جزء من الإيمان.

ذلك هو الدّرس الأبلغ الذي نستلهمه من مشروع التّغيير الحضاريّ، ومن مُشيِّده وبانيه.

الفهرس

المحتـــــوى

الإيداع القانوني MO-631-03
الطبعة الثانية نوفمبر 2003
السحب 1500






